

تأليف

د. أحمد بن علي عبد العال

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
بالجنوب

الناشر
دار هجر
للنشر والتوزيع

ح دار هجر للنشر والتوزيع ، ١٤١٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

عبد العال ، أحمد علي

التكليف في ضوء القضاء والقدر ـ أبها .

٣٠٠ ص ؛ ٢١ × ١٧ سم

ردمك ١ ـ ٩ ـ ٩٠٧٧ ـ ٩٩٦٠

١ ـ القضاء والقدر (الإسلام) أ ـ العنوان

ديوي ٢٤١ ١٧ / ٢٨٨٧

رقم الإيداع : ٢٨٨٧ / ١٧

ردمك : ١ ـ ٩ ـ ٩٠٧٧ ـ ٩٩٦٠



الطبعة الأولى

١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م

الصف والإخراج

بدار هجر ـ إشراف أبي مصعب

الناشر

دار هجر للنشر والتوزيع

أبها ـ طريق الطائف مقابل لفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تليفاكس : ٢٢٦١٧٩٦ / ٠٧ ـ ص ب : ٢٥١٤

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده اللَّه فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وبعد :

فلا يخفى على كل مسلم أهمية التصديق بالقضاء والقدر ، خيره وشره ، فهو أحد أركان الإيمان الستة ، التي يرتكز عليها الإسلام ، كما لا يخفى أن سلامة دين المسلم وقوته إنما تكون بصحة إيمانه ، وبعده عن الشطط والانحراف والهوى .

ومما لفت نظري – وأنا أتعرض لشرح موضوع القضاء والقدر لطلابي أثناء العمل في حقل التدريس الجامعي ــ وجود تساؤلات كثيرة حول هذا الموضوع تدور في خلد بعض الشباب ؛ هذه التساؤلات تتمحور حول الجوانب الآتية :

١ ــ لماذا تفرق المشيئة الإلهية بين النَّاس ، فتجعل فريقًا للجنَّة ، وفريقًا للنَّار ؟ ، ولماذا تفرق بين النَّاس على الصورة التي نراها واقعة بين الأفراد والأمم ، فهناك أغنياء وفقراء ، وهناك أصحاء ومرضى ....؟ .

٢ ــ إذا كان كل شيء بمشيئة اللَّه وقدره ، فلماذا يحاسب النَّاس على أعمالهم ؟ ، لماذا يعذب العصاة ، وينعم الطائعون ؟ ومن عصاه فإنما عصاه بمشيئته ، ومن أطاعه فإنما أطاعه بمشيئته ، فما ذنب من وقع في مشيئة أهل

النَّـار ؟ ، وما فضل من وقع في مشيئة أهل الجنَّة ؟ .

٣ ــ كيف يحاسب اللَّه تعالى النَّاس على أفعالهم وقد خلقها فيهم ؟ ، وكيف ينسجم هذا مع الاعتقاد بأن الإنسان يفعل فعله باختياره وإرادته ؟.

إلى غير ذلك من التساؤلات الكبيرة التي تخفي وراءها أفكارًا وشبهات تدور في نفوس هؤلاء الشباب ، وإن بعضهم ربما لا يستطيع أن يفصح عنها ، فتبقى تعتمل في صدورهم لتكوِّن شبهة تصبح مع الزمن مرضًا في حد ذاتها . والمعلوم أن مرض الشبهة أخطر على الإنسان من مرض الشهوة .

بل ربما يسعى بعض النَّاس فسادًا بإلقاء هـذه الشبه ، بقصد إفساد العقيدة والتحلل من الدين ومظاهره ، وإن نزعة الإلحاد التي تثور في أدمغة بعض الشباب السذج إنما تستند استنادًا قويًا إلى تلك المماحكات التي تدور حول هذه القضية ، قضية القضاء والقدر .

كما أن الواحد منا لايلبث إن نصح أو نهى عاصيًا ، حتى يسمع احتجاجه الفاسد بالقدر ، قائلاً : هذا قدر اللَّه علي ، أوحتى يهديني اللَّه ، ولوشاء هدايتي هداني إلى الخير والصلاح ، وفي مقابل هؤلاء تجد فئة أخرى من النَّاس إذا نزلت بهم مصيبة أو بلاء ، لم ينظروا إلى القدرالذي مضى عليهم ، فيجزعون ، ويتسخطون ، ويغفلون عن حقيقة أن ما قدره اللَّه كائن ، وأن ماشاء اللَّه كان ، وما لم يشأ لم يكن .

وغني عن القول ، أن علم الكلام في تاريخنا الإسلامي ، والمماحكات في هذه المسألة بعيدًا عن نور الوحي ، والوقوف عند نصوص الشرع ، كان له الأثر

الواضح في ظهور هذه الشبه ، وما ترتب عليها من مروق وزندقة .

ولا أحد يماري في أن هـذا الموضـوع الشـائك المتشـابك يبقـى فيـه جوانـب متعددة لا يستطيع الباحث أن ينفذ إلى أسرارها ، فهـي سـر اللّه في الخلـق ، لم يطلع عليها ملك مقرب ولا نبي مرسل ، وقـد ورد النهـي عـن استقصاء وتتبع تلك الأسرار في قول النبي ﷺ : « **وإذا ذكر القدر فأمسكوا** »[1] .

ولكن المتأمل في هذه التسـاؤلات والشـبهات ، يلحـظ التشـويش والغمـوض الذي يكتنف التوفيق بين قضية التصديق بالقدر ، وبين التكـاليف الشـرعية مـن أوامر ونواهي ، وهذا الذي شجعني ـ بعد تـردد ـ أن أكتـب في هـذه المسـألة لعلي أستجلي بعض جوانبها ، مع اعتقادي الجازم بما يكتنف هذا الأمر من دقـة وتشابك وخطورة .

وإذا جوزت لنفسي الخوض في غمار هذا الموضوع الصعب ، الـذي تنحسـر دونه الأبصار ، فلأنني أشعر أن كتاب اللّه ، وسُنَّـة رسـوله ﷺ ، وفهـم علمـاء

---

(١) الحديث عـن عبـد اللّه بـن مسـعود ، وثوبـان ، وعمـر رضي الله عنه أن رسـول اللّـه ﷺ قـال : « **إذا ذكـر أصحـابي فأمسـكوا ، وإذا ذكـرت النجـوم فأمسـكوا ، وإذا ذكـر القـدر فأمسـكوا** » أخرجـه الطـبراني في الكبـير ، وابـن عـدي في الكـامل . والحديـث صحيـح : الصحيحـة/ ٣٤ . انظر صحيـح الجـامع الصغير وزيادتـه١/١٥٥. والمقصودمـن الإمسـاك هنـا هـو عـدم البحـث في أسـباب التقديـر وحكمـه على سـبيل الاعـتراض ، أو الشـك ، كـالقول : لمـاذا جعـل اللّـه فلانًـا غنيًـا وفلانًـا فقـيرًا ، لمـاذا أمـرض فلانًـا وشـفى فلانًـا ، لمـاذا ... الخ ، مـع اعتقادنـا أن الحكمـة ملازمـة لكـل مـاقدره اللّـه تعـالى ، ولكـن قـد تعلـم بعـض هـذه الحكـم إمَّـا مـن طريـق الشـرع أو العقل ، وتبقـى جوانـب كثيرة يعجـز العقـل عـن الوصـول إليهـا ، فـلا جـدوى مـن الخـوض والبحث فيها ، لذا جاء الأمر بالإمساك عنها ، واللّه أعلم .

السلف ، مشعل نور وأمل يهديني إلى الحق والصواب ؛ لذلك فقد كانت آيات القرآن الكريم ، وأحاديث رسوله الأمين ﷺ ، والإكثار من أقوال علماء السلف ، هي الأنوار التي أستضيء بها في هذا المسار .

ولا شك أن الباحث عندما يصل في قضية ما إلى نتيجة قرآنية مؤكدة ، فإنه يكون قد ملك بيديه النور الساطع ، الذي يستطيع أن يكشف به الحق من الباطل ، والغث من السمين في فكر البشر ومذاهبهم .

ومن الجدير أن أشير هنا إلى أن التزامي المبدئي بما ورد في هذا الشأن من نصوص شرعية ، أو فهم مأثور عن علماء السلف ، فإنني لا آمن من الزلل في بعض المعالجات ، نتيجة لفهم قاصر ، أواجتهاد خاطئ ، ويبقى رجائي في الله ﷻ أن يغفر لي ، ويتجاوز عني ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

د. أحمد بن علي عبد العال

أبها في ٢٠ ربيع الأول ١٤١٦ هـ

مدخل إلى البحث

إن التكليف والقدر قضية لها جوانب متعددة ، فهي من جهة تتناول الإنسان وقدراته الباطنة والظاهرة ، وأفعاله وسلوكه ، ومن جهة ثانية تبحث في هذا الإنسان تحت سلطان القدر ، أو الإرادة والمشيئة الإلهية ، ومن جهة ثالثة تبحث عن موقف هذا الإنسان من التكاليف الشرعية في ضوء القدرالسابق .

ونظرًا لتعدد جوانب هذه القضية وتشابكها ، فإن اعتماد النَّاس في تناولها على معطيات عقولهم ، دون الاحتكام إلى نصوص الوحي مجتمعة ، يجعل أحكامهم متناقضة حينًا ، وقاصرة ومشوهة أحيانًا كثيرة .

لذلك يمكن أن نقول : إن المنهج الأمثل للتعرف على هذه الحقيقة ــ أو أي حقيقة أخرى ــ في القرآن الكريم ، أو في السُنَّة المطهرة ، ينبغي أن يكون من خلال نصوص القرآن والسُنَّة جملة ، ليتحدد ويتضح لنا طريقة معالجة القرآن والسُنَّة للحقائق الشرعية والكونية ، ومن ذلك يصبح من المعلوم لكل مسلم أن النصوص يفسر بعضها بعضًا ، فما أُجمل في موضع فصِّل في موضع آخر .

وهذا المنهج الشمولي لم يهتد إليه سائر الفرق في تناولهم لهذا الموضوع الدقيق ، فإن الذين حاولوا أن يجدوا لهم سندًا في النصوص الشرعية تعسفوا لآرائهم في مأخذهم من النصوص :

فمن مال إلى القول بالجبر مثلاً ، التمس دليلاً لمذهبه في النصوص التي تشير إلى عموم الخلق ، وعموم المشيئة والتقدير الإلهي ، ــ دون غيرها من الآيات التي تنص على أن للمكلف فعلاً ، وإرادة ، واختيارًا – ، في مثل قوله تعالى: ﴿ **اللَّهُ**

خَالِقُ كلِ شيءٍ ﴾ ، ﴿ إنّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ، ﴿ يُضلُ مَنْ يَشاءُ ويَهدي مَنْ يَشاءُ ﴾ ، ﴿ وَرَبُّكَ يَخلقُ مَا يَشَاءُ وَيَختَارُ ﴾ ، ﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إلاّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ إلى غير ذلك من الأدلة التي رأوا فيها سندًا لهم فيما ذهبوا إليه من القول بالجبر .

ومن مال إلى القول بحرية الإرادة الإنسانية ، وجد في النصوص متسعًا لما ذهب إليه ، كما في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ ، ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤمِنْ ومَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ ، ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيهَا ﴾ ، وسائر الآيات التي تضيف الفعل ، والكسب ، والصنع إلى المكلف ، دون الأيات الأخرى التي تنص على عموم المشيئة والإرادة الإلهية ، والتقدير السابق .

وقد حاول غير هؤلاء التوسط في المسألة ، وذلك بالربط بين المشيئتين والقدرتين الإلهية والإنسانية ، وسموا ذلك كسبًا ، ولكنه كسب لا يعقل ، وعند التحقيق تجد أنه أقرب إلى الجبر منه إلى حرية المكلف ، وقدرته على الاختيار .

ويستوي هؤلاء وأولئك ، في أنهم يجعلون ما وافق مذهبهم حقيقة ، وما خالفه مجازًا يحتاج إلى تأويل ، حتى لا يتعارض مع ما ذهبوا إليه .

والحقيقة أن النصوص الشرعية لا تفهم بهذا النمط التعسفي ، الذي يقسم النصوص إلى حقيقة ومجاز ، فيثبت بعضها ، ويسلط التأويل على الأخرى ، بدعوى المجاز والتشابه ، من غير دليل ولا برهان .

إن النصوص الشرعية في هـذه المسـألة ـــ وفي غيرهـا ـــ لا يجـوز اجتزاؤهـا عن سياقها ، واعتبارها أجزاءًا مستقلة بذاتها ، بـل هـي كـل لا يتجـزأ ، يفسـر بعضها بعضًا .

وسيجد القارئ من خلال البحث ، أنني لست خصمًـا يجـادل المختصمـين ، وإنما وقفت موقفًا يمثل وجهة دلالة النصوص ، وما نقل عـن علمـاء السـلف في ذلك ، بعيدًا عن جدل الفلاسفة ، وأصحاب الكلام ، وإن كنـت قـد عرضـت أحيانًا لبعض آراء المتكلمين الشائعة ، بقصد بيـان مـا فيهـا مـن مخالفـة للمنهـج الصحيح ، ليستبين وجه الحق عند الموازنة بين الآراء .

وقد تناولت في هذا البحث الحديث عن التكليـف الشـرعي ، وعـن المكلِّـف والمقدِّر ﷻ ، ، ثم عن الإنسان المكلَّـف تحـت سـلطان القـدر ، حيـث اشـتمل البحث على أربعة فصول ، على النحو التالي :

الفصل الأول : التكليف حقيقته وشـروطه وغايتـه ، ويشـتمل علـى خمسـة مباحث :

المبحث الأول : تعريف التكليف وحقيقته .

المبحث الثاني : شروط التكليف .

المبحث الثالث : التيسير على المكلف وتكليف مالا يطاق .

المبحث الرابع : المعنيون بالخطاب التكليفي .

المبحث الخامس : الغاية الكبرى من الالتزام التكليفي .

الفصل الثاني : المكلِّف هو اللّه تعالى ، ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : اتصاف اللّه تعالى بالكمال المطلق .

المبحث الثاني : اللّه حكيم وعادل .

المبحث الثالث : العدل الإلهي والتنزه عن الظلم .

المبحث الرابع : الإرادة الإلهية والتكليف .

المبحث الخامس : الهداية والإضلال .

الفصل الثالث : الإنسان هو المكّلف ، ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : فعل المُكلّف .

المبحث الثاني : التكليف والحرية الإنسانية .

المبحث الثالث : التقدير والابتلاء .

المبحث الرابع : احتجاج المكلف بالقضاء والقدر .

المبحث الخامس : التكليف والأخذ بالأسباب .

الفصل الرابع : الخير والشر ، ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : قضية الخير والشر في القضاء والقدر .

المبحث الثاني : الحسن والقبح في الأفعال .

المبحث الثالث : مراعاة مصالح العباد .

المبحث الرابع : مصادر معرفة المكلف للخير والشر .

هذا وأسأل اللّه تعالى التوفيق والسداد ، فهو وحده المستعان ، وعليه التكلان ، والحمد لله أولاً وآخرًا .

الفصل الأول

التكليف حقيقته وشروطه وغايته

ويشمل المباحث التالية :

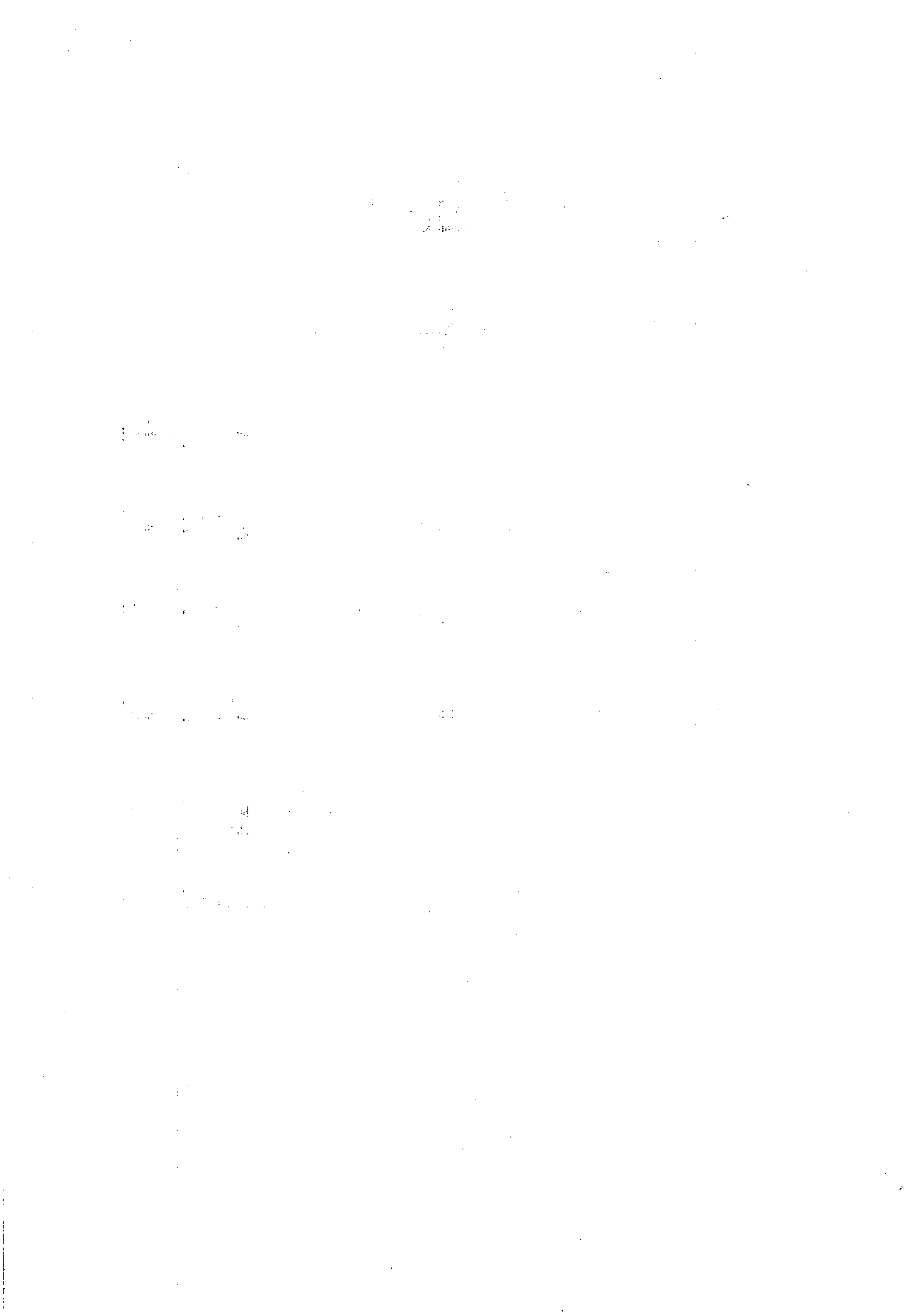
المبحث الأول : تعريف التكليف وحقيقته .

المبحث الثاني : شروط التكليف .

المبحث الثالث : التيسير على المكلف وتكليف ما لا يطاق .

المبحث الرابع : المعنيون بالخطاب التكليفي .

المبحث الخامس : الغاية الكبرى من الالتزام التكليفي .



المبحث الأول
تعريف التكليف وحقيقته

أولاً – التكليف في اللغة والاصطلاح :

أمَّا معنى التكليف لغة فقد جاء في القاموس قوله : كلَّفه تكليفًا ، أي أمره بما يَشقُّ عليه ، وتكلَّفتُ الشئ : تجشَّمته ، ويُقال : حملت الشئ تَكْلِفةً ، إذا لم تطقه إلا تكلفًا [1] .

أمَّا في الاصطلاح : فالتكليف : إلزام مقتضى ـ أو أثر ـ خطاب الشرع [2].
فيتناول الأحكام الخمسة : الوجوب والندب الحاصلين عن الأمر ، والحظر والكراهة الحاصلين عن النهي ، والإباحة الحاصلة عن التخيير ـ على قول من يجعلها من خطاب الشارع ، ويكون بمعنى وجوب اعتقاد كونه مباحًا ـ .

وقيل : هو الخطاب بأمر أو نهي [3]، وليس بين القولين مفارقة لأن خطاب

---

(١) انظر الصحاح للجوهري ١٤٢٤/٤ ، وترتيب قاموس المحيط ٧٥/٤ ، وأيضًا المصباح المنير ٨٢٨/٢ .

(٢) شرح الكوكب المنير ٤٨٣/١ ، وشرح مختصر الروضة ١٧٦/١ ، وإرشاد الفحول ص ٦ ، وأيضًا المغني في أبواب العدل والتوحيد للقاضي عبد الجبار المعتزلي ٢٩٣/١١ ـ ويلاحظ أن المعتزلة لا يختلفون مع غيرهم في تعريف التكليف ـ ، وشرح جوهرة التوحيد ص ٤٣ . وقد رجح بعضهم أن يكون التكليف هو إلزام أثر الخطاب ، لأنه ليس هو الخطاب نفسه ، وإنما هو أثر له ، انظر الحكم التكليفي ص ٢٨ .

(٣) شرح مختصر الروضة ١٧٦/١ .

الشارع ـ التكليفي ـ [1] ، لا يخرج عن كونه أمرًا ونهيًا ، وأمَّا الإلزام فهو من مقتضاه ، لأن الإلزام لا ينفك عنه مطلقًا ، أو وقتًا ما ، تحقيقًا لامتحان المكلف [2] .

وهكذا فلا خلاف بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة ـ التكليف ـ إلا أن المشقة الملازمة للتكليف الشرعي معتادة ، يسهل تحملها ، ولا تبلغ حد الاضطرار ، أو الإلجاء .

ويحسن بنا أن نقف قليلاً عند كلمة المشقة ، فقد عرَّفها العلماء بأنها : فعل ما تنفر النفس منه أو ترك ما تشتهيه ، وهي تكون في نفس الفعل أو في سببه ، قالوا : ولا بدَّ للتكليف من المشقة حتى يتم الاختيار ، أي تتردد دواعي النفس في أن يفعل المكلف الفعل ، أو لا يفعله [3] .

ولكن لا تُسمى في العادة المستمرة مشقة ـ كما يقول الإمام الشاطبي ـ ، كما لا يسمى في العادة مشقة طلب المعاش بالتحُّرف ، وسائر الصنائع ، لأنه ممكن معتاد ، لا يقطع ما فيه من الكلفة عن العمل في الغالب المعتاد ، بل أهل العقول وأرباب العادات يعدون المنقطع عنه كسلانَ ، يذمونه بذلك ، فكذلك المعتاد في التكاليف [4] .

---

(١) وأما الخطاب الوضعي وهو خطاب اللّه تعالى ـ أو أثره ـ المتعلق بأفعال العباد وغيرهم ، عن طريق الوضع ، كجعل الشيء ركنًا في شيء ، أو شرطًا له ، أوسببًا ، أو مانعًا ، أوصحيحًا ، أوفاسدًا ، فليس من موضوعنا .

(٢) المصدر نفسه ١/١٧٦ ، ١٨٠ .

(٣) انظر العلم الشامخ ص ٤٥ ـ ٥٣ ، وأيضًا نظرية التكليف ص ٣٨ .

(٤) انظر الموافقات ٢/٦٨ .

وأمَّا المشقة التي يصعب تحملها على المكلَّف [1] ، فغير مأمور بها شرعًا ، لما تتضمنه من حرج وعسر ، وكلا الأمرين مرفوع عن المكلَّف ، وغير مراد للشارع ، أمَّا المشقة المعتادة اللازمة لطبيعة التكليف ، فقد لا يخلو منها حكم من الأحكام التكليفية .

وحاصل القول : أن مخالفة ما تهوى الأنفس شاق عليها ، وصعب خروجها عنه ، ولكن الشارع قصد إخراج المكلف عن اتباع هواه ، حتى يكون عبدًا لله ، لأن أصل التكليف إرشادٌ وهدى ، وتعريف للعباد بما ينفعهم في الدنيا والآخرة [2] .

لذلك لم يجعل الشارع المشقة في مخالفة الهوى معتبرة في التكليف- وإن كانت شاقة في مجاري العادات ـ ، إذ لو كانت معتبرة حتى يشرع التخفيف لأجل ذلك ، لكان ذلك نقضاً لما وضعت الشريعة له ، فما أدى إليه مثله [3] .

ولا شك أن المشقة تخف كلما ازداد إيمان المكلف بما يترتب على فعله من ثواب ، وعلى تركه من عقاب ، وإن من النَّاس من له من شدة الرغبة إلى أعمال الآخرة ، ونيل الفضائل ما يسهل عزيزها ، ويقرب إليه بعيدها .

---

(١) والخطاب متوجه للمكلفين على مذهب جمهور الأصوليين ، وحجتهم أن الخطاب لا يوجه إلى الصبيان ، وإنما يوجه إلى البالغ العاقل فقط ، وإذا ما توجه إلى غيره كالصبي فهو في الحقيقة متوجه إلى وليه ، خلافًا لما ذهب إليه بعضهم ، انظر الحكم التكليفي ص ٣٤ ، وعلى مذهب الجمهور كان مسار بحثي .

(٢) منهاج السنة ٣/٦٨ .

(٣) المصدر نفسه ٢/ ١٠٩ .

وأحب أن أنقل هنا كلمة نفيسة لابن الوزير صاحب العواصم والقواصم ، يقول ـ رحمه اللّه ـ : اعلم أن حب المعالي يرخص الأمور الغوالي ؛ ثم يقول : وقد نفى اللّه تعالى الحرج ، ووصف رسول اللّه ﷺ شريعته بالسهولة واليسر ، وإنما الحرج في الصدور ، كما قال تعالى : ﴿ **فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإسلامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيقًا حَرَجًا كَأَنَمَا يَصَّعَّدُ في السَمَاءِ** ﴾ [1] ، ولهذا لو وهب لقاطع الصلاة درهم في عمل أشق من الصلاة لقام إليه سريعًا ، ووثب إليه نشيطًا ، وكذلك سائرالتكاليف الشرعية ، وإنما العسر فيها من قلة اليقين ، وعدم الرياضة ، وفساد القلب ، وكثرة الذنوب [2] .

فوائد المشقة في التكليف :

والسؤال هو : إذا كان التكليف لابدَّ فيه من المشقة ، فما الصلاح في ذلك للمُكَلَّف ، وأي عناية به في تكليفه بأمر يلزم عنه مشقة وعناء ؟ أليس التكليف بهذا المعنى يُلحق الضرر بالمكلَّف ؟ .

إن الإجابة على هذا تضعنا مباشرة أمام العناية الإلهية بالإنسان ومصيره ، كما توضح لنا في الوقت نفسه جهة الصلاح والنفع في التكاليف . وينبغي أن يعلم هنا أن تعريض المكلَّف للمنفعة يجري في حسنه وصلاحه مجرى إيصال المنفعة نفسها إلى المنتفع بها ، فيحسن منا أن نعرِّض شخصًا ما لقليل من المشقة لكي يتبوأ بها مكانة لولاها لما حصلت له تلك المكانة ، والأمر في ذلك

---

(١) الأنعام آية /١٢٥ .

(٢) العواصم من القواصم ١/٤٠٠ .

كالطالب الذي يتحمل بعض المشقة في المذاكرة والتحصيل ، ليتبوأ بذلك مكانة عالية في الوظيفة ، و المريض الذي يتحمل ألم بتر أحد أعضائه ليعيش صحيحًا ، وهذه القضية ترتبط بقضية ربط الأسباب بالمسببات ، والوسائل بالغايات ، فإنها أساس هام في انتظام أمور الحياة ، وسُنة اللّه لاتتخلف في ذلك .

وإذا كان في التكليف بعض المشقة فإن ذلك سهل جدًا إذا ما قورن بنعم الآخرة وما فيها ، فاللّه قد كلف العبد ليتوصل بهذه التكاليف إلى ما لولاها لما حصل له تلك المكانة العالية ، فالأصلح له أن يتعب قليلاً ليسعد كثيرًا ؛ فالمشقة بالتكاليف ليست مقصودة لذاتها هنا ، بل المقصود هو تنعم الإنسان بثوابها في الأخرة ، وهذا هو وجه العناية بالإنسان في التكاليف ، فضلاً عما فيها من صلاح له في دينه ودنياه معًا ، لأن اللّه لايأمر إلابما فيه صلاح العبد ، ولاينهى إلاعما فيه ضرر ، فالعناية موجودة في التكاليف أمرًا ونهيًا ، فاللّه خلق العبد لينفعه ، ولايصل النفع كاملاً إلى الإنسان ــ في عرف الشرع ــ إلا بالتكاليف ، فالتكاليف هي السبيل الوحيد لاستحقاق الثواب [١] .

ولكن عناية اللّه تعالى بالإنسان لم تظهرفي خلقه وتكليفه فقط ، وإنما بدت أيضًا في إعانته على فعل ماكلف به ، من التمكين وخلق إرادة الخير والأداة ، وإزاحة العلل ، والوعد بالثواب على الفعل الحسن ؛ وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة أثناء البحث بعون اللّه تعالى .

(١) انظر المغني للقاضي عبد الجبار ١١/١٣٩ ، وقضية الخير والشر ص ١٥١ ــ ١٥٢ .

ثانيًا ـ حقيقـة التكليف :

ـ التكليف ابتلاء وامتحان :

هنـاك أسئلة كثيرة تجـول في خـاطر كـل إنسـان ، ولكـن ليسـت أهميتهـا كالسؤال الذي يتعلق بوجوده هو ذاته ، لماذا خُلق هـذا الإنسـان ؟ وهـل خُلـق لمجرد الطعام والشراب ؟ ، هل خلق للهو واللعب ؟ ، هل خلـق لمجـرد أن يمشـي على التراب ، ويأكل مما خرج من التراب ، ثم يعود كمـا كـان إلى الـتراب ؟ ، وبهذا ختمت قصة حياته في هذه الدنيا ، هل ليعيش تلك الفترة المعذبـة مـا بـين صرخة الوضع ، وأنّة النزع ؟ ، إذًا فما سر هذه القوى والملكـات الـتي أُودعهـا الإنسان من عقل ، ومشاعر ، وإرادة ، وروح ؟ .

وسيكون الجـواب علـى كـل هـذه التسـاؤلات ـــ لـدى المسـلم ـــ أن اللّـه ﷻ خلـق الإنسـان لعبادتـه ، قـال تعـالى : ﴿ **وَمَـا خَلَقْـتُ الجِـنَّ وَالإنـسَ إلاّ لِيَعْبُدُونِ** ﴾ (١) ، كما اختاره اللّـه تعـالى ليكـون خليفتـه في الأرض ، وهـذا واضح في قوله تعـالى : ﴿ **وَإِذْ قَـالَ رَبُّـكَ لِلمَلائكَـةِ إِنِّـي جَـاعِلٌ في الأرضِ خَلِيفَةً** ﴾ (٢) .

وأول المهام في هذه الخلافة أن يعرف الإنسان ربَّـه حق معرفته ، حتـى يقـوم بمهمة الاستخلاف التي خُلق لأجلها ، ومن ثَـمَّ يعبده حق عبادته ، ليـنال السعادة في الدنيا والآخرة .

---

(١) الذاريات آية /٥٦ .

(٢) البقرة آية /٣٠ .

ومن هنا فإن المسلم يرى في قصة وجود الإنسان على هذه الأرض من بدايتها إلى نهايتها ابتلاءً واختبارًا ، وإن تعددت وتنوعت جوانبها وأشكالها ، ويمكن أن نفرق بين نوعين من الابتلاء :

النوع الأول : ابتلاء بالتكاليف الشرعية ، وهي نوعان :

تكاليف علمية ، وتكاليف عملية .

أمَّا التكاليف العلمية ، فهي تشمل كل ما يجب على المكلف علمه واعتقاده ، ومن أهمها الإيمان بالغيب ؛ فالابتلاء ـــ بمعنى الاختبار ـــ يقتضي وجود عالم غُيِّب عن الإنسان ، وأول شيء يطالب به المكلف من شئون الغيب الإيمان باللَّه ﷻ ، ثم باقي أركان الإيمان الأخرى ، إذ ليس من المعقول أن يكون على الأرض ابتلاء ، والإنسان يستطيع أن يرى كل شيء ، أو يحسه بأحد حواسه الأخرى ، كأن يرى ربَّه ، أو يرى النَّار وعذابها ، أو يحسها ، أو يسمع صراخ المعذبين في قبورهم ... إلى غير ذلك، ولهذا فإنه بمجرد انتهاء فترة الابتلاء الدنيوي ، يرفع الغطاء عن الإنسان ، فيقال له حين ذاك : ﴿ **لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ، فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ ، فَبَصَرُكَ اليومَ حَدِيدٌ** ﴾ [1] .

أمَّا التكاليف العملية ، فهي الأوامر والنواهي الشرعية ، فالحلال والحرام مثلاً ابتلاء ، لأنه حبس النفس على ما أحل اللَّه ، وكفها عما حرمه .

---

(١) ق آية /٢٢ .

أما النوع الثاني فهو الابتلاء بالسراء والضراء [1] ؛ فالمال والأولاد ابتلاء ، **﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾** [2] ، وما يصيب الإنسان من ألم ، وشقاء ، ومرض ، وجوع ، وخوف ، ابتلاء ، قال تعالى : **﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بشَيءٍ مِّنَ الخوْفِ وَالجوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمْوالِ الأنفُسِ وَالثّمَراتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرينَ ﴾** [3] ، حتى إن خلق الإنسان كائناً اجتماعياً وعلاقاته مع غيره من بني جنسه ـــ ابتلاء ، قال تعالى : **﴿ لِّيَبْلُوَا بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ﴾** [4] ، ...

---

(١) وتجدر الإشارة إلى أن الابتلاء بالسراء والضراء يعم المسلمين والكفارجميعًا ، ولكن ابتلاء الكفار بالبأساء والضراء تنبيه وإنذارلهم لعلهم يرجعون ، وأمَّا ابتلاؤهم بالسراء فهواستدراج لهم **﴿ وَلا يحسَبَنَّ الذينَ كَفَروا أنما نُمْلِي لهمْ خَيْرٌ لأنفُسِهِمْ إنما نُمْلِي لهمْ لِيَزْدَادُوا إثْماً، وَلهمْ عَذابٌ مُهِينٌ ﴾** [آل عمران :١٧٨] . وأمَّا ابتلاء المؤمن بالبأساء والضراء وتعرضه للفتن، فذلك ليتمحص بها إيمانه ، ويتبين بها إخلاصه في عبوديته لله رب العالمي ن، كما أنه تطهير له ورفع لدرجاته ، قال تعالى : **﴿ الم أَحَسِبَ النّاسُ أن يُترَكُوا أنْ يَقُولُوا آمنا وَهمْ لا يُفْتَنُونَ ، وَلَقَدْ فَتنا الذينَ مِنْ قَبْلِهم ، فَلَيَعْلَمَنَّ اللّهُ الذينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الكَاذِبِينَ ﴾** [العنكبوت : ١ ، ٢] . وروى سعد بن أبي وقاص ﷺ قال : قلت : يارسول اللّه أي النّاس أشد بلاءً ؟ قال : **« الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل ، فيبتلى العبد على حسب دينه ، فإن كان في دينه صلابة اشتد بلاؤه ، وإن كان في دينه رقة ابتلي على حسب دينه ، فما يبرح البلاءُ بالعبد حتى يتركه يمشي على الأرض وما عليه خطيئة »** . أخرجه ابن ماجة في سننه : باب الصبر على البلاء ، والحديث حسن صحيح ، ينظر المشكاة ١٥٦٢ ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ١٤٣/ . وانظر في الابتلاء كتاب تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد ص ٥٢٠ .

(٢) الأنفال آية /٢٨ .

(٣) البقرة آية /١٥٥ .

(٤) محمد آية / ٤.

بل إذا تساءلنا عن الحكمة التي من أجلها جعل اللّٰه الإنسان خليفة ، وجدنا أنها الابتلاء ، قال تعالى : ﴿ **وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الأرضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ العِقَابِ وَإنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ** ﴾ [1] ، وقال أيضًا : ﴿ **ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلائِفَ فِي الأرضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنظرَ كَيفَ تَعْمَلُونَ** ﴾ [2] ، فبين سبحانه أن توارث السلطان ، وإمامة البشرية ، وخلافة اللّٰه فيها ، إنما هو للابتلاء ، حيث ينظر اللّٰه كيف يعملون حيال ذلك ، والنَّا س في الابتلاء أنواع ، فمن ناجح فيه أو مخفق ، وهكذا فاللّٰه يجري الابتلاء على العباد لإدانتهم بأعمالهم .

إن حقيقة الابتلاء حقيقة كبرى ، تملأ جوانب الحياة ، وهي حقيقة هامة وخطيرة ، بل إنها أخطر الحقائق التي يتحدد بها موقف الإنسان من الكون ، وتثبت أبعاده ، وأهدافه ومراميه ، حيث تجعل رحلة الإنسان الوجودية ــ منذ خلق إلى خلوده في الآخرة ــ متصلة مترابطة ، يعلل سابقها لاحقها ، ويفسر غائبها شاهدها .

هذه الحقيقة ــ التي من أجلها خلق اللّٰه الكون والإنسان ، وجعل الحياة والموت ــ تعلّل الوجود الإنساني الأرضي ، وكيفية هذا الوجود ، ﴿ **الَّذِي خَلَقَ الموتَ وَالحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً** ﴾ [3] ، كما أنها تحدد مصير الإنسان الأبدي وكيفية هذا المصير .

---

(١) الأنعام آية / ١٦٥ . وانظر القضاء والقدر في الإسلام ١/٢٨ وما بعدها .

(٢) يونس آية /١٤ .

(٣) الملك آية /٢ .

فالحياة في النهاية ليست سوى تجربة ابتلائية كبيرة ، يجتازها الفرد والجماعة ، والمجتمع والجيل والأمة خلال آجالهم المحددة لهم .

ومن هنا استحق بعض العباد المدح على أفعالهم ، واستحق بعضهم الذم عليها ، كما وعد اللّه تعالى المؤمنين الطائعين بالثواب ، وتوعد الكافرين والعاصين المتمردين بالخسران والعذاب .

ـ الحكمة من التكليف :

لما كان الإنسان متميزًا عن غيره من المخلوقات ، بما كرمه اللّه به من العقل والفهم ﴿ **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ** ﴾ [1] ، اقتضت حكمة اللّه تعالى أن يكون مكلفًا بامتثال الأوامر ، واجتناب النواهي ، دون غيره من المخلوقات .

فالإنسان هو المخلوق الذي وهبه اللّه الاستعداد لهذا التكليف ، فكان أهلاً للثواب والعقاب ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً ۞ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ المُنَافِقِينَ وَالمُنَافِقَاتِ وَالمُشْرِكِينَ وَالمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا** ﴾ [2] .

ورغم تكريم اللّه تعالى للإنسان بما أعطي من استعدادات ، وما منح من قدرات ، إلا أنه لا يستقل بعقله في الاهتداء لما يصلح شأنه في الدنيا والآخرة ، لمظنة اتباع الهوى والشهوات ، التي هي في طبيعته ، ومعلوم أنه لا تتحقق

---

(١) الإسراء آية / ٧٠ .

(٢) الأحزاب آية /٧٢ .

المصالح بذلك .

يقول الإمام الشاطبي ــ رحمه اللّه ــ : ما علم بالتجارب والعادات أن المصالح الدينية والدنيوية لا تحصل مع الاسترسال في اتباع الهوى ، والمشي مع الأغراض ، لما يلزم في ذلك من التهارج والتقاتل والهلاك الذي هو مضاد لتلك المصالح (١) .

ومن هنا كان كل عمل المتبع فيه الهوى بإطلاق ، من غير التفات إلى الأمر أوالنهي أو التخيير فهو باطل بإطلاق (٢) ، لذا فإن كون الإنسان مريدًا لما أمر به أو كارهًا له فهذا لا تلفت إليه الشرائع ، بل الإنسان مأمور بمخالفة هواه (٣) .

ومخالفة الهوى واتباع الحق أمر شاق على النفس ، لذلك فقد رتب الشارع الثواب على مخالفة الهوى ، والعقاب على اتباعه ، روى أنس رضي الله عنه أن رسول اللّه ﷺ قال : « **حفت الجنَّة بالمكاره ، وحفت النَّار بالشهوات** » (٤) .

لذلك كان التكليف نعمة وتفضلاً من اللّه عز وجل على عباده ، بأن يعرض العباد لأنواع من المنافع والثواب ، لا يوصل إليها إلا بواسطته .

ولما كان اللّه تعالى هو المنعم والمتفضل على عباده في كل حين ، لم يخل

---

(١) الموافقات ٢/١٢٠ .

(٢) نفس المصدر ٢/١٢٤ .

(٣) مجموع الفتاوى ١٠/٣٤٦ .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في الرقاق : باب حجبت الجنة بالشهوات ١١ /٢٧٤ ، ومسلم في أول كتاب الجنة /٢٨٢٢ .

وقت عن أي شرع ، كما هو ظاهر كلام الإمام أحمد ، لأنه أول ما خلق آدم عليه السلام قال له : ﴿ **اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ** ﴾ [1] ، أمرهما ونهاهما عقب خلقهما،فكذلك كل زمان [2] .

قال الجزري ـ رحمه الله ـ [3] : لم تخل الأمم من حجة ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ **أَيَحْسَبُ الإنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى** ﴾ [4] ، وبقوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً** ﴾ [5] ، وبقوله أيضًا : ﴿ **وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خَلا فِيهَا نَذِيرٌ** ﴾ [6] .

---

(١) البقرة آية /٣٥ .

(٢) يُنظر شرح الكوكب ٣٢٣/١ ، وأيضًا القواعد والفوائد الأصولية ص ١٠٩ - ١١٠ ، والمسودة ص ٤٨٦ ، وفواتح الرحموت ٤٩/١ ، وأيضًا أدب الدين والدنيا ص ٩٤ .

(٣) هو أحمد بن نصر بن محمد أبو الحسن الجزري ، من قدماء الحنابلة (ت ٣٨٠ هـ) انظر طبقات الحنابلة ٢/ ١٦٧ .

(٤) القيامة آية /٣٦ . قال المفسرون : "السُّدى " الذي لا يؤمر ولاينهى . انظرتفسير ابن كثير ٤٥٢/٤ ، وتفسير الخازن ١٨٨/٧ ، و تفسير البغوي ٤٢٥/٤ وغيرها .

(٥) النحل آية /٣٦ .

(٦) فاطر آية /٢٤ .

المبحث الثاني
شروط التكليف

أولاً : شروط التكليف المتعلقة بالمكلّف :

لايختلف العلماء كثيراً في تحديد شروط التكليف التي يجب توفرها في المكلّف حتى تكون مسؤوليته تامة عن أفعاله ، ومن أهمها :

الشرط الأول : البلوغ : وتحقق ذلك في المكلف مما دلت عليه النصوص الشرعية ، والتي تنص على عدم مؤاخذة الصغير حتى يبلغ، والمجنون حتى يفيق ، ودليل ذلك قول النبي ﷺ : « **رفع القلم عن ثلاث الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق** »[1] ، قال شارح الكوكب المنير : فلا يكلف مراهق على الصحيح من المذهب — أي الحنبلي — لأنه لم يكمل فهمه فيما يتعلق بالمقصود ، فجعل الشارع البلوغ علامة لظهور العقل . ولأن غير البالغ ضعيف العقل والبنية ، ولابدَّ من ضابط يضبط الحد الذي تتكامل فيه بنيته وعقله ، والبلوغ ضابط لذلك ، ولهذا تتعلق به أكثر الأحكام[2] .

ويقول الطوفي : إن مقتضى التكليف : الامتثال ، وهو قصد الطاعة بفعل

---

(١) رواه أبوداود ٥٥٨/٣ ، وابن ماجه ٦٥٨/١ ، والترمذي مع التحفة ٦٨٥/٤ ، وابن حبان ٢٠١/١ ، والحاكم في المستدرك ٥٩/٢ وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه ٣٤٧/١ .

(٢) شرح الكوكب المنير ٤٩٩/١ ، والعواصم من القواصم ٢٥٢/١ .

المأمور وترك المنهي ، تحقيقًا لامتحان المكلف ، كما قال ﷻ : ﴿ **لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً** ﴾ [1] ، وشرط كون الامتثال طاعة ، قصدها اللّه ﷻ ، رغبة ورهبة فيما عنده من الوعد والوعيد ، فهذا القصد المصحح لكون الامتثال طاعة ، وهو مفقود في الصبي والمجنون ،لأنهما لايفهمان ، ومن لايفهم الخطاب لايتصور منه قصد مقتضاه [2] .

الشرط الثاني : العقل : قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمه اللّه ـ : أما اشتراط العقل في التكليف فلا خلاف فيه بين العلماء ، إذ لا معنى لتكليف من لا يفهم الخطاب [3] ، وبهذا يسقط التكليف عن هؤلاء ، ولذا اعتبر العلماء البلوغ والعقل شرطين في التكليف ، ولا يؤاخذ بما يصدر عن الصغير أو المجنون .

قال ابن قدامة ـ رحمه اللّه ـ : إن الردة لا تصح إلا من عاقل ، فأما من لا عقل له ، كالطفل الذي لا عقل له ، والمجنون ، ومن زال عقله بإغماء ، أو نوم ، أو مرض ، أو شرب دواء يباح شربه ، فلا تصح ردته ، ولا حكم لكلامه ، بغير خلاف [4] .

الشرط الثالث : الإرادة والاختيار : وهو أن يفعل المكلف الفعل مريدًا مختارًا له ، وقد دلت النصوص على اعتبار هذا الشرط ، وعدم مؤاخذة من

---

(١) هود آية/ ٧ .

(٢) شرح مختصر الروضة ١/١٨٠ .

(٣) انظر مذكرة أصول الفقة ص ٣٠ .

(٤) المغني ١٢/٢٦٦ .

صدر منه قول أو فعل بغير إرادة منه كالمكره مثلاً ، قال اللّه تعالى : ﴿ **مَن كَفَرَ باللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بالإِيمَانِ ، وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾ [١] ، فقد رفع الشارع الضرر ، وأقام الأعذار ، فأجاز الإقدام على التلفظ بكلمة الكفر مع طمأنينة القلب ، دفعًا للضرر عن النفس ؛ وقال النبي ﷺ لعمار في مثل ذلك : « **وإن عادوا فعد** » [٢] .

ومثله الإغلاق بحيث لا يدري المكلف ما يقول ، لشدة فرح ، أوحزن ، أو خوف أو غضب ، فإنه لا يؤاخذ إذا قال أو فعل [٣] شيئًا وهو في هذه الحالة ، لأنه لا إرادة له وقتئذ ولا اختيار ، قال ﷺ : « **لا طلاق ولا عتاق في إغلاق** » [٤] .

ويدل على ذلك أيضًا ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أنس ﷺ قال قال رسول اللّه ﷺ : « **لله أشد فرحًا بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم**

---

(١) النحل آية / ١٠٦ .

(٢) وتمام الحديث أن المشركين أخذوا عمارًا ﷺ فعذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا ، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فقال له : كيف تجد قلبك ؟ قال مطمئنًا بالإيمان ، فقال ﷺ : « **إن عادوا فعد** » أخرجه الحاكم في المستدرك ٢/٣٥٧ ، وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وأورده السيوطي في الدر المنثور ٤/ ١٣٢ ، والبيهقي في دلائل النبوة ، وانظر شرح مختصر الروضة ١/ ١٩٦ .

(٣) وقد اختلف في جواز الإكراه ببعض الأفعال ، انظر شرح الكوكب ١/٥٠٩ .

(٤) الحديث مروي عن عائشة ــ رضي اللّه عنها ــ أخرجه أحمد ٦/٢٧٦ وأبو داود (٢١٩٣) في الطلاق : باب في الطلاق على غلط ، وابن ماجة (٢٠٤٦) في الطلاق : باب طلاق المكره =

كان على راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه ، وعليها طعامه وشرابه ، فآيس منها ، فأتى شجرة ، فاضطجع في ظلها ، قد آيس من راحلته ، فبينما هو كذلك إذ هو بها قائمة عنده ، فأخذ بخطامها ، ثم قال من شدة الفرح : اللهم أنت عبدي وأنا ربك أخطأ من شدة الفرح » [1] ، فدل ذلك على أن ما يصدر من المكلف من غير إرادة ولا اختيار منه لا يؤاخذ به .

وأما كون الإنسان مريدًا لما أمر به أو كارهًا له ، فهذا لا تلتفت إليه الشرائع ، بل الإنسان مأمور بمخالفة هواه [2] ، وذلك عندما تكون غايته مجاراة هواه وما تميل إليه نفسه ، لا ما جاء في خطاب الشارع التكليفي ، من إلزام بأوامر ونواهي محددة .

الشرط الرابع : العلم : ويقصد به أن يكون المكلَّف عالمًا بما كُلف به ، أو متمكنًا من العلم به ، ليستطيع الفعل والترك ، فلا يجوز التكليف بمجهول ،

= والناسي ، والحاكم ١٩٨/٢ وفي سنده محمد بن عبيد بن أبي صالح وهو ضعيف ، ومعنى الإغلاق : قيل هو الإكراه ، كأنه يغلق عليه الباب ، ويحبس حتى يطلق ، وهو قول عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عمر ، و عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، وبه قال شريح ، وعطاء ، وطاووس ، وجابر بن زيد ، والحسين ، والشعبي ، و عمر بن عبد العزيز ، والقاسم ، وسالم ، وإليه ذهب مالك ، والشافعي ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقد فسره أحمد ـ في رواية ـ وأبو داود بالغضب ، وقال صاحب (التنقيح) : قال شيخنا : والصواب أنه يعم الإكراه والغضب والجنون ، وكل أمر انغلق على صاحبه علمه وقصده ، مأخوذ من غلق الباب ، والله أعلم ، انظر شرح السنة للبغوي ٢٢٢/٩ .

(١) صحيح مسلم ، كتاب التوبة : باب الحض على التوبة والفرح بها ٢١٠٤/٤ .

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٣٤٦/١٠ ، والموافقات ١٢٠/٢ .

ولو لم يكن الأمر كذلك لما كان من فرق بين عالم وجاهل .

قال تعالى : ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبعَثَ رَسُولاً** ﴾ [1] ، فلا يُدخل اللّه تعالى أحدًا النَّار إلا بعد إرسال الرسل ، الذين يبلغون النَّاس بما يجب فعله أوتركه ، قال قتادة : إن اللّه تعالى لا يعذب أحدًا حتى يتقدم إليه بخبر أو بيِّنة [2] .

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّه ـ : الأمر والنهي الذي يسميه بعض العلماء « التكليف الشرعي » ، هو مشروط بالممكن من العلم والقدرة ، فلا تجب الشريعة على من لا يمكنه العلم كالمجنون والصبي [3] .

قال الطوفي : لو لم يعلم المكلف حقيقة ما كلّف به لم يتوجه قصده إليه حتى يأتي به ، وإذا لم يتوجه قصده إليه لم يصح وجوده منه ، لأن توجه القصد إلى الفعل من لوازم إيجاده ، فإذا انتفى اللازم الذي هو القصد ، انتفى الملزوم وهو الإيجاد .

ويضرب مثلاً على ذلك بالصلاة فيقول : يجب أولاً أن يعلم المكلف حقيقتها ، وأنها جملة أفعال من قيام وركوع وسجود وجلوس ، يتخللها أذكار مخصوصة ، مفتتحة بالتكبير ، مختتمة بالتسليم ، فلو لم يعلم ما حقيقة الصلاة ، لم يدر في أي فعل يشرع من أنواع الأفعال ، فيكون تكليفه بفعل ما لا يعلم

---

(١) الإسراء آية /١٥ .

(٢) انظر محاسن التأويل ٣٩١٥/١٠ .

(٣) مجموع الفتاوى ٣٤٤/١٠ .

حقيقته تكليفًا بما لا يطاق [1] . ولهذا فلا تلزم الشرائع والأحكام إلا بعد العلم بها [2] .

ومن هنا جعل العلماء من شروط التكليف بمقتضى الشهادة العلم بمضمونها ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ **فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إلا اللَّه** ﴾ [3] ، وبما رُوي عن عثمان بن عفان ﷺ قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « **من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا اللَّه دخل الجنة** » [4] .

---

(١) شرح مختصر الروضة ١/٢٢١ .

(٢) مع أن العلماء يفرقون بين العلم والبلوغ العام الذي تقوم به الحجة بأصل الدين الإجمالي ، الذي هو عبادة اللَّه ، والتقرب إليه وحده ، والإيمان برسوله ﷺ والالتزام بشريعته إجمالاً ، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : « **والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النّار** » .
أخرجه مسلم في كتاب الإيمان : باب وجوب الإيمان برسالة النبي ﷺ ١٨٦/٢ .
وبين العلم والبلوغ بتفاصيل الحجة الرسالية والالتزام التفصيلي بفعل الأوامر واجتناب النواهي ، وأن ذلك لا يكفي في قيام الحجة به مجرد العلم والبلوغ العام ، بل لابدَّ فيه من بلوغ تفصيلي بالحجة ، ولهذا جعل اللَّه مشاقة الرسول ﷺ ، ومخالفة سبيل المؤمنين بعد العلم بحكم اللَّه وتبيُّنه ، قال تعالى : ﴿ **وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الهدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ المؤمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا** ﴾ [النساء : ١١٥] . انظر ضوابط التكفير عند أهل السُنة والجماعة ص/٢٢٥ وما بعدها .
فمن بلغته الرسالة وقامت عليه الحجة بها ، والتزم بها إجمالاً ، لزمه أن يصدق ويلتزم بكل ما يعلمه منها على التفصيل ، ومن ترك بعض الواجبات أو ارتكب بعض المحرمات عن جهل بحكم اللَّه فيها بالأمر أو المنع لم يكن مؤاخذًا ، حتى تبلغه الحجة في ذلك .

(٣) محمد آية /١٩ .

(٤) رواه مسلم في كتاب الإيمان : باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنَّة قطعًا =

وهكذا الحال بالنسبة لمقتضى الحجة بالالتزام التفصيلي ، فلا تكون المعاندة للشريعة إلا بعد العلم بالحجة .

وعلى هذا الأصل كان عمل الصحابة ﷺ في عدم المؤاخذة مع تحقق جهل المعيَّن ، ولم ينظروا إلى كون الحجة ظاهرة أم غير ظاهرة من حيث العموم .

فهذا عمر ﷺ يعذر من زنت من « مرعوش » بدرهمين ، وكانت تستهل به ولا تكتمه لجهلها ، وعدم علمها بتحريم ذلك . وسأل عمرُ عثمانَ - رضي الله عنهما - عن حكمها فقال : أراها تستهل به ، وليس الحد إلا على من علم ، فقال عمر : صدقت ، والذي نفسي بيده ما الحد إلا على من علم [(١)] .

ولكن لا يعني هذا أن من اعتذر بالجهل في ما فيه حد عذرناه ، فلم نقم عليه الحد ، بل الأصل عدم الإعذار في الأحكام الشرعية ، ولكن لكل قاعدة شذوذ واستثناء ، وكما قيل : فإن الشاذ يؤكد القاعدة ولايلغيها ، فالعبرة في حال المعيَّن ، وإمكان أن يكون جاهلاً فعلاً ، كأن يكون حديث عهد بإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدًا عن العلم ومظانه ، والله أعلم .

= ٢١٨/١ ، ولا يعني هذا أن مجرد المعرفة القلبية بدون الأعمال الظاهرة تفيد صاحبها في دخول الجنَّة كما يقول الجهم وأتباعه ، فإن هذا ممتنع ، إذ لا يحصل الإيمان التام في القلب إلا ويحصل في الظاهر موجبه بحسب القدرة ، فإن من الممتنع أن يحب الإنسان غيره حبًا جازمًا وهو قادر على مواصلته ، ولا يحصل منه حركة ظاهرة إلى ذلك ، لأن من حصل له الإيمان وجب ضرورة أن يحصل له الإسلام الذي هو الشهادتان والصلاة والزكاة والصيام والحج ، لأن الإيمان بالله يقتضي الاستسلام له ، والانقياد له ، وإلا فمن الممتنع أن يكون قد حصل له الإقرار والحب والانقياد باطنًا ، ولا يحصل ذلك في الظاهر مع القدرة عليه . انظر مجموع الفتاوى ٥٥٣/٧ .

(١) تلخيص الحبير لابن حجر ٦١/٤ .

الشرط الخامس : الإسلام : اختلف العلماء في اشتراط الإسلام للتكليف ، لأن كثيرًا منهم يقول بتكليف الكافر بالفروع ، وقد قسم العلماء الأمور التكليفية إلى قسمين :

الأول : أصول الشريعة كالإيمان وتصديق الرسل .

والثاني : فروع الشريعة من الأوامر والنواهي .

أمَّا القسم الأول فقد أجمع العلماء على تكليف الكفار به [1] ، وأمَّا القسم الثاني وهو تكليف الكفار بالفروع فهي مسألة خلافية بين العلماء ، وقد جرى الخلاف حول هذه المسألة في نقطتين :

الأولى : في جواز تكليفهم بالفروع عقلاً ، فقال بعضهم بالجواز ، ونقلوا الاتفاق على ذلك ، كما نقل بعضهم الخلاف فيها عن القاضي عبد الجبار ، وغيره من المعتزلة ، فقالوا : لا يجوز تكليفيهم بالفروع عقلاً [2] .

والثانية : في وقوع تكليفهم بالفروع شرعًا ، وقد طال الخلاف بين العلماء في هذه المسألة حتى وصل بها بعضهم إلى تسعة أقوال [3] .

وليس هنا محل بسط هذه الأقوال ، ولكن يمكن القول إن تكليف الكافر مطلقًا بالأصول والفروع مما تقويه عموم الأدلة ، دون التفريق بين المأمورات

---

(١) انظر التلويح على التوضيح ١/٢١٣-٢١٤ ، والبحر المحيط ص/١٤٥ /ب ، نقلاً عن الحكم التكليفي ص ١٧٨ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر السابق ص ٢٧٩ .

والمنهيات ، إلا أن الأداء لا يصح منهم ، لأن صحة الأداء متوقفة على الإيمان والإسلام ، ولهذا فإن اشتراط الإسلام في التكليف محمول على اشتراطه في نوع من التكليف وهو الأداء دون الوجوب .

ويشهد لهذا قول الرسول ﷺ للرجل الذي أراد أن يقاتل معه وهو مشرك : « **أسلم ثم قاتل** » [1] ، ولو صح منه القتال مع الكفر لما منعه منه رسول الله ﷺ .

ومن هنا قال كثير من الأصوليين : إن الكافر مخاطب بالفروع [2] ، كما هو مخاطب بأصل الإيمان ، ولكن الكفار غير مطالبين بالفروع مع كفرهم في الدنيا ، ولذلك إذا أسلم أحدهم لم يلزمه قضاء الماضي ؛ ولم يتعرض الأصوليون لعقاب الكافر الأخروي على ترك الفروع ، ومرادهم أنهم يعذّبون عليها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر ، فيعذبون عليها وعلى الكفر جميعًا لا على الكفر وحده [3] .

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحة في كتاب الجهاد والسير : باب عَمَل صالح قبل القتال ٢٠٦/٣ ، وتمامه عن البراء ﷺ قال : أتى النبي ﷺ رجل مقنّع بالحديد ، فقال: يارسول الله أقاتل وأسلم ، قال : « **أسلم ثم قاتل** » ، فقتل فقال رسول الله ﷺ : « **عمل قليلاً وأُجر كثيرًا** » .

(٢) وهذا على الصحيح من قول الأصوليين ، وكما هو مذهب الإمام أحمد والشافعي والأشعرية وأبي بكر الرازي والكرخي ، وظاهر مذهب أبي مالك . وهم غير مطالَبين بالفروع من صلاة وزكاة وصيام ... إلخ ، في المشهور عن أكثر الحنفية وقول للإمام أحمد ، وقول للشافعي . انظر المهذّب للنووي ٤/٣ ، وفواتح الرحموت ١٢٨/١ ، وتيسير التحرير ١٤٨/٢ ، والأشباه والنظائر ص ٣٢٥ ، وإرشاد الفحول ص ١٠ ، وغيرها من كتب الأصول .

(٣) انظر شرح الكوكب ٥٠٣/١ .

ولكن يسقط قضاء الفروع بعد الإسلام بدليل شرعي متجدد نحو قوله - عليه الصلاة والسلام - : « **الإسلام يهدم ما قبله** ... الحديث »[1] ، أي يقطع ما قبله من أحكام الكفر ، حتى كأن الكافر بعد إسلامه لم يصدر منه معصية لله أصلاً .

ويقول بعضهم : إن الشارع لحظ في ذلك مصلحة عامة ، وهي تيسير الدخول في الإسلام عليهم ، وتكثيره منهم ، إذ من أسلم بعد مائة سنة في الكفر ، لو علم أنه يلزمه قضاء صلواتها وسائر عباداتها لَجَبُنَ عن الدخول فيه ، وإذا علم أنه لا يطالب بشئ من ذلك ، سهل عليه بالضرورة ، أما حقوق الآدميين فلا يسقطها الإسلام تحقيقًا للعدل العام بين العالم[2] .

ثانيًا : شروط الفعل المكلّف به :

هناك شروط معينة لابدَّ من توافرها في الفعل المكلّف به حتى يصح التكليف به ومنها :

الشرط الأول : أن يكون الفعل في حدود الوسع والقدرة ، فإن اللّه تعالى لا يكلّف العباد إلا بما يطيقون ، وعلى هذا القول جماهير الأمة سلفًا وخلفًا ، وفي

---

(١) والحديث مروي عن عمرو بن العاص ﷺ قال : فلما جعل اللّه الإسلام في قلبي ، أتيت النبي ﷺ فقلت : أبسط يمينك لأبايعك ، فبسط يمينه ، قال : فقبضت يدي ، قال :« **مالك يا عمرو ؟** » ، قلت : أردت أن أشترط ، قال : « **تشترط ماذا ؟** » ، قلت : أن يُغفر لي ، قال : « **أما علمت يا عمرو أن الإسلام يهدم ما قبله ، وأن الهجرة تهدم ما قبلها ، وأن الحج يهدم ما قبله ؟** » أخرجه مسلم في صحيحه في الإيمان : باب كون الإسلام يهدم ما قبله ، وكذا الهجرة والحج .

(٢) انظر شرح مختصر الروضة ٢١١/١ .

هذا السياق يقول شيخ الاسلام ابن تيمية ــ رحمه اللّه ــ : ما قال أحد من أئمة المسلمين ، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم ؛ لا مالك ، ولا أبو حنيفة ، ولا الشافعي ، ولا الأوزاعي ، ولا الثوري ، ولا الليث ، ولا أمثال هؤلاء ــ وحتى الشيعة والمعتزلة ــ إن اللّه يكلّف العباد مالا يطيقونه [(١)] .

يقول الإمام الشاطبي ــ رحمه اللّه ــ : ثبت في الأصول أن شرط التكليف أو سببه القدرة على المكلف به ، فما لا قدرة للمكلّف عليه لا يصح التكليف به شرعًا [(٢)] ، واللّه تعالى يأمر بالفعل من لا يريده ، ولكن لا يأمربه من لو أراده لعجز عنه [(٣)] .

ولهذا قال العلماء : لا تجب الشريعة على من يعجز ؛ كالأعمى والأعرج والمريض في الجهاد ، وكما لا تجب الطهارة بالماء ، والصلاة قائمًا ، والصوم وغير ذلك على من يعجز عنه [(٤)] .

واللّه تعالى يقول : ﴿ **لا يُكلّفُ اللّهُ نَفْسًا إلاّ وسْعَهَا** ﴾ [(٥)] ، وما دام اللّه تعالى قد أودع في العباد القدرة على الفعل وحددها بإمكانات وشروط معينة ، فإن التكليف لا يكون إلا متفقًا مع حقيقة هذه القدرة ، مراعاةً للشروط التي تعمل بها ، ومن هنا كان من خصائص خطاب اللّه التكليفي ، أنه يطلب به من

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ٤٧٩/٨ ، وإيثاء الحق على الخلق ص ٣٥٧ .

(٢) الموافقات ٧٦/٢ .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ٦٣٩/٢ .

(٤) مجموع الفتاوى ١٠/ ٣٤٤ .

(٥) البقرة آية /٢٨٦ .

المأمور فعلاً أو تركًا يفعله بقدرة وإرادة [1] .

إضافةً إلى ذلك فإن الحرية الإنسانية والاستطاعة شرطان أساسيان لتحقيق الاستخلاف في الأرض ، الذي وجد الإنسان لأجله .

وقد فهمت الملائكة قول اللّه تعالى : ﴿ **إنِّي جَاعِلٌ فِي الأرضِ خَلِيفَةً** ﴾ على أن هذا الخليفة سوف يكون حتمًا قادرًا على الفعل ، وعلى إتمام ما يختاره من أفعال ، ودليل ذلك قولهم لربهم : ﴿ **أتجعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدمَاءَ** ﴾ [2] . حيث نسب الإفساد وسفك الدماء له أصالة ، ولعل الإفساد وسفك الدماء هما اللذان أجدر بالذكر من دون أفعاله كلها ، التي تشمل – كما هو معلوم بالضرورة من واقع الحياة البشرية –أنواعًا أخرى من الشرور بجانب أنواع كثيرة من أفعال الخير ، نقول : إنها أجدر بالذكر لغلبتها وخطورتها [3] .

ومن هنا نص أهل العلم على أن الأوصاف التي طُبع عليها الإنسان كالشهوة إلى الطعام والشراب لايطالب برفعها ، ولابإزالة ماغرز في الجبلّة منها ، فإنه من تكليف مالايطاق ، كما لايطالب بتحسين ما قبح من خِلقَة جسمه ، ولاتكميل ما نقص منها ، فإن ذلك غير مقدور للإنسان [4] .

---

(١) مجموعة الرسائل الكبرى ٧٢/٢ ، ومجموع الفتاوى ١٨٢/٨ ، وشرح مختصر الروضة ٢٠١/١ ، والعواصم من القواصم ٢٥٢/١ ، وإرشاد الفحول ص ٩ .

(٢) البقرة آية / ٣٠ .

(٣) ينظر القضاء والقدر في الإسلام للدسوقي ٢٣٥/١ .

(٤) انظر الموافقات ٧٦/٢ .

الشرط الثاني : أن يكون الفعل ممكن الفهم ، ذلك أن ما كُلِّف به العبد لا يخرج عن أن يكون علمًا أو عملاً .

والعلم من أفعال القلوب : كالفهم واليقين ، والإرادة والكراهية ، والندم والتأمل .

والعمل من أفعال الجوارح ، من قيام وقعود ومشي وكلام ... إلخ ، وفي الحقيقة أن العلم في حد ذاته عمل ، ولو أنه من أفعال القلوب ، إلا أن أحدهما يحتاج إلى أفعال الجوارح ، بينما لا يحتاج النوع الآخر إليها .

ومع أن حقيقة العلم والعمل واحدة إلا أنه يمكن التمييز بينهما من الوجوه الآتية :

١ ـ العمل يفتقر إلى العلم من وجهين :

الأول : معرفة الفعل الذي كلّفناه .

والثاني : معرفة الوجه الذي كلّفنا إيقاعه عليه .

أما العلم فإنه قد يستقل بنفسه ، فقد يحصل العلم فيما يمتنع فيه العمل ، نحو العلم باللّه وصفاته ، ثم قد يحصل العلم للجميع ، وينفرد بالعمل به واحد ، كالزكاة التي يعرفها الغني والفقير ، ولا يفعلها إلا الغني .

٢ ـ و من الفروق بين العلم والعمل أيضًا : أننا نكلّف بتحصيل جميع الأعمال الواجبة علينا ، وذلك لأن أفعالنا كلها منا ، وتتم بآلات الجسم واستعداداته ، أما العلوم فليست كلها منا ، فبعضها يخلقه اللّه فينا ضرورة ،

وهذا لا تكليف علينا به ، وبعضها يتم بـالتحصيل والفعـل ، أي بالاكتسـاب ، وإن صح أن يضاف العلم كله إلينا على سبيل المجاز [1] .

ومن هنا اشترط العلماء أن تكون التكاليف الاعتقادية والعملية مما يسع الأمّي تعلمها ليسعه الدخول في حكمها .

أما الاعتقادية : بأن تكون مـن القـرب للفهـم والسـهولة علـى العقـل بحيـث يشترك فيها الجمهور ، من كان منهم ثاقب الفهم أو بليدًا ، فإنها لو كانت ممـا لا يدركه إلا الخواص لم تكن الشريعة عامة ، ولم تكن أمّية ، وقد ثبـت كونهـا كذلك ، فلا بدَّ أن تكون المعاني المطلوب علمها واعتقادها سهلةً المأخذ .

وأيضًا فلو لم تكن كذلك لـزم بالنسـبة إلى الجمهـور تكليـف مـالا يطـاق ، وهو غير واقع كما هو مذكور في الأصول ، ولذلك تجد الشريعة لم تعرف من الأمور الإلهية إلا بما يسـع فهمـه ، وأرجـت غـير ذلـك فعرّفَتـه بمقتضـى الأسمـاء والصفات ، وحضت على النظر في المخلوقات إلى أشباه ذلـك ، وأحـالت فيمـا يقع فيه الاشتباه على قاعدة عامة وهو قوله تعالى :﴿ **لَيسَ كَمثلهِ شَيءٌ** ﴾ [2] ، وسكتت عن أشياء لا تهتدي إليها العقول ، نعـم لا ينكـر تفـاضل الإدراكـات على الجملة ، وإنما النظر في القدر المكلف به [3] .

وأما العمليات فمن مراعاة الأميَّة فيها أن وقع تكليفهم بـالجلائل في الأعمـال والتقريبات في الأمور ، بحيث يدركها الجمهور ، كما عرَّف أوقـات الصلـوات

---

(١) انظر نظرية التكليف ص ٤١٥ ـ ٤١٦ .

(٢) سورة الشورى آية / ١١ .

(٣) الموافقات ٢/ ٦٣ .

بـالأمور المشـاهدة لهـم ، كتعريفهـا بـالظلال ، وطلـوع الفجــر ، والشــمس ، وغروبها ، وغروب الشفق ... ، ولم يطالبنا بحساب مسير الشمس مع القمر في المنازل ، لأن ذلك لم يكن من معهود العرب ، ولا مـن علومهـا ، ولدقـة الأمـر فية وصعوبة الطريق إليه [1] .

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٦٣ .



المبحث الثالث
التيسير على المكلف وتكليف ما لا يطاق

أولاً ـ التيسير على المكلَّف :

لقد مدح اللَّه تعالى نفسه بأن له الأسماء الحسنى ، وله أعظم الحمد والمجد والشكر والثناء ، والعدل في الحكم والجزاء ، ولا أحد أحب إليه العذر منه ﷻ ، من أجل ذلك أرسل رسله إلى العالمين ، قال تعالى : ﴿ **فَلِلَّهِ الحُجَّةُ البَالِغَةُ** ﴾ [1] .

ومن المقرر شرعًا أن التكليف قد روعي فيه رفع الحرج عن المكلف لوجهين:

أحدهما : الخوف من الانقطاع من الطريق ، وبغض العبادة ، وكراهة التكليف ، وينتظم تحت هذا المعنى الخوف من إدخال الفساد عليه في جسمه ، أو عقله ، أو ماله أو حاله .

والثاني : خوف التقصير عند مزاحمة الوظائف المتعلقة بالعبد المختلفة الأنواع ، مثل قيامه على أهله وولده ، إلى تكاليف أخرى تأتي في الطريق ، فربما كان التوغل في بعض الأعمال شاغلاً عنها ، وقاطعًا بالمكلف دونها ، وربما أراد الحمل للطرفين على المبالغة في الاستقصاء فانقطع عنهما [2] .

---

(١) الأنعام آية /١٤٩ .

(٢) الموافقات ٢/٩٦ .

ولما كانت المشقة ليست مقصودة من التكاليف الشرعية ــ وإن كانت من لوازمها ــ (لكن لا تُسمَّى في العادة المستمرة مشقة كما ألمحنا إلى هذا) لذلك فليس للمكلف أن يقصدها في التكليف نظرًا لعظم أجرها ، وله أن يقصد العمل الذي يعظم أجره لعظم مشقته ، من حيث هو عمل يترتب عليه الأجر ، وذلك هو قصد الشارع بوضع التكليف به [١] .

وأما بالنسبة للوجه الأول : فإن اللّه وضع هذه الشريعة مباركة حنيفية سمحة سهلة ، حفظ فيها على الخلق قلوبهم ، وحببها لهم بذلك ، فلو عملوا على خلاف السماح والسهولة لشق ذلك عليهم ، وقصروا عن إتمام ما كلفوا به ، قال تعالى : ﴿ **وَاعْلَمُوا أن فِيكُمْ رَسُولَ اللّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ في كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ** ﴾ [٢] .

وفي الحديث عن أنس ﷺ عنه قال : دَخل النبي ﷺ المسجد فإذا بحبل ممدود بين ساريتين فقال : « **ما هذا الحبل ؟** » قالوا : هذا حبل لزينب بنت جحش فإذا فترت تعلقت به ، فقال النبي ﷺ : « **حلوه ، ليصلِّ أحدكم نشاطه فإذا فتر فليقعد** » [٣] ، قال ابن حجر ــ رحمه اللّه ــ وفي هذا الحديث الحث على الاقتصاد في العبادة ، والنهي عن التعمق فيها [٤] .

---

(١) المصدر نفسه ٢/٩١ .

(٢) الحجرات آية / ٧ .

(٣) رواه البخاري في كتاب التهجد : باب ما يكره من التشدد في العبادة ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين : باب أمر من نعس في صلاته ، أو استعجم عليه القرآن أو الذكر ، أن يرقد حتى يذهب عنه ذلك .

(٤) فتح الباري ٣/ ٣٧ .

ونحو منه عن عائشة ـ رضي اللّه عنها ـ أن النبي ﷺ دخل وعندها امرأة ، قال : « **من هذه ؟** » قالت : فلانة تذكر من صلاتها ، قال : « **صه عليكم بما تطيقونه ، فواللّه لا يمل اللّه حتى تملُّوا** » وكان أحب الدين إليه مادام عليه صاحبه [(١)] .

قال ابن حجر ـ رحمه اللّه ـ : عليكم بما تطيقون ، أي اشتغلوا من الأعمال بما تستطيعون المداومة عليه ، فمنطوقه يقتضي الاقتصار على ما يطاق من العبادة ، ومفهومه يقتضي النهي عن تكليف ما لا يطاق [(٢)] .

وأما الوجه الثاني : فإن المكلَّف مطلوب بأعمال ، ووظائف شرعية لا بد منها ، ولا محيص له عنها ، يقوم فيها بحق اللّه تعالى ، فإذا أوغل في عمل شاق فربما قطعه عن غيره ، ولا سيما حقوق الغير التي تتعلق به ، فتكون عبادته أو عمله الداخل فيه قاطعًا عما كلفه اللّه به ، فيقصر فيه ، فيكون بذلك ملومًا غير معذور ، إذ المراد القيام بجميعها على وجه لا يخل بواحدة منها [(٣)] .

روى البخاري في صحيحه عن عبد اللّه بن عمرو قال : أنكحني أبي امرأة ذات حسب ، فكان يتعهد كنته ، فيسألها عن بعلها ، فتقول : نعم الرجل من رجل ، لم يطأ لنا فراشًا ، ولم يفتش لنا كنفًا مذ أتيناه ، فلما طال ذلك عليه ، ذكر للنبي ﷺ ، فقال : « **ألقني به** » ، فلقيته بعد ، فقال : « **كيف تصوم ؟** »

---

(١) رواه الإمام البخاري في كتاب الإيمان : باب أحب الدين إلى اللّه أروحه ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين : باب أمر من نعس في صلاته .

(٢) فتح الباري ١/ ١٠٢ .

(٣) انظر الموافقات ٢/١٠٢ .

قال : كل يوم ، قال : « **وكيف تختم ؟** » قال : كل ليلةٍ ، قال : « **صم في كل شهر ثلاثة أيامٍ ، واقرأ القرآن في كل شهرٍ** » ، قال : قلت : أطيق أكثر من ذلك ، قال : « **صم ثلاثة أيام في الجمعة** » ، قال : أطيق أكثر من ذلك ، قال : « **أفطر يومين وصم يومًا** » ، قال : قلت : أطيق أكثر من ذلك ، قال : « **صم أفضل الصوم صيام داود ، صيام يوم وإفطار يوم ، واقرأ في كل سبع ليالٍ مرة** » الحديث [1] .

وفي الحديث الذي رواه البخاري وغيره أن سلمان الفارسي قال لأبي الدرداء - رضي اللّٰه عنهما - : إن لربك عليك حقًا ، ولنفسك عليك حقًا ، ولأهلك عليك حقًا ، فأعط كل ذي حق حقه ، فأتى النبي ﷺ ، فذكر له ، فقال النبي ﷺ : « **صدق سلمان** » [2] .

---

(١) كتاب فضائل القرآن : باب في كم يقرأ القرآن .

(٢) الحديث عن ابن أبي جحيفة عن أبيه قال : آخى رسول اللّٰه بين سلمان وأبي الدرداء ، فزار سلمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء متبذلة ، فقال لها : ما شأنك ، قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا ، فجاء أبو الدرداء فصنع له طعامًا ، فقال : كل ، قال : فإني صائم ، قال : ما أنا بآكل حتى تأكل ، قال : فأكل ، فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم ، قال (أي سلمان) : نم ، فنام ، ثم ذهب يقوم ، فقال : نم ، فلما كان من آخر الليل قال سلمان : قم الآن ، فصلّيا ، فقال له سلمان : إن لربك عليك حقًا ، ولنفسك عليك حقًا ، ولأهلك عليك حقًا فأعط كل ذي حق حقه ، فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال النبي ﷺ : « صدق سلمان » أخرجه البخاري في كتاب الصوم : باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ٢٤٣/٢، وأخرجه الترمذي أيضًا /٢٤١٥ ، ومثل ذلك ما رواه البخاري عن عبد اللّٰه بن عمرو بن العاص قال : قال رسول اللّٰه ﷺ : « **يا عبد اللّٰه ، ألم أُخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟** » ، قلت : بلى يا رسول اللّٰه ، قال : « **فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم ، فإن لجسدك عليك حقًا ، وإن** =

ويؤخذ من الحديثين السابقين جواز النهي عن المستحبات إذا خشي أن ذلك يفضي إلى السآمة والملل ، وتفويت الحقوق المطلوبة الواجبة .

ثانيًا ـ التكليف بما لا يطاق :

يدور حول هذه المسألة سؤال مشهور وهو : هل يصح التكليف بالفعل غير المقدور عليه أولاً ؟

والجواب على هذا السؤال يقتضي تفصيل الكلام في المسألة ، ومن ثم تحرير محل النزاع فيها ، وبعد ذلك بيان الشبهات التي اعتمد عليها من قال بجواز تكليف مالا يطاق وتفنيدها .

وفي الحقيقة أن مالا يطاق فعله يحتمل معنيين :

أمَّا الأول : مالا يطاق للعجز عنه ، فهذا لم يكلف اللّه به أحدًا اتفاقًا ، كتكليف الإنسان بالطيران في الهواء ، والمشي فوق الماء ونحوه ، وهذا غير واقع في الشريعة عند جماهير أهل السُنَّة المثبتين للقدر .

وأمَّا الثاني : مالا يطاق للاشتغال بضده ، كاشتغال القاعد في حال قعوده ، فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن يكون قائمًا ، والإرادة الجازمة لأحد الضدين ، تنافي إرادة الضد الآخر ، وتكليف الكافر بالإيمان هو من هذا الباب .

ومثل هذا ليس بقبيح عقلاً عند أحد من العقلاء ، بل العقلاء متفقون على أمر الإنسان ونهيه بما لا يقدر عليه ـ حال الأمر والنهي ـ لاشتغاله بضده ، إذا

= **لعينك عليك حقًا ، وإن لزوجك عليك حقًا** » أخرجه البخاري في كتاب النكاح : باب لزوجك عليك حق ١٥١/٦ .

أمكن أن يترك ذلك الضد ويفعل الضد المأمور به [1] ، وإنما النزاع هل يسمى هذا تكليف مالا يطاق ، لكونه تكليفاً بما انتفت فيه القدرة المقارنة للفعل ؟ . وفي هذا قولان مشهوران لمثبتي القدر :

القول الأول : مذهب أبي الحسن الأشعري ، وطائفة من أصحابه ، ومن وافقهم من أصحاب مالك ، والشافعي ، وأحمد كابن عقيل وابن الجوزي وغيرهم ، بأن هذا من باب تكليف مالا يطاق ، وجوزوا التكليف به عقلاً [2] ، لأن المكلّف لا يمكنه في حال واحدة أن يكون قائمًا وقاعدًا ، ففي حال القيام لا يقدر أن يفعل معه القعود ، (ويجوز أن يؤمر حال القعود بالقيام ، ومثله أن يؤمر شارب الخمر بتركه) .

واستدلّوا بالآيات التي تنفي الاستطاعة عن المكلف من مثل قوله تعالى : ﴿ **مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ** ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ **إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا** ﴾ [4] ، ونحو ذلك .

والقول الثاني : هو قول جمهور العلماء والأئمة ، وإن وافقوا أصحاب القول الأول في المعنى ، لكنهم اعتبروا القول بأن ما يتركه المكلّف هو ممالا يطاق ـ لكونه تاركًا له مشتغلاً بضده ـ بدعة في الشرع واللغة ، فإن مضمونه

(1) منهاج السنة ٣/١٠٥ .

(2) ينظر مجموع الفتاوى ٨/٢٩٦ - ٤٦٩ ، وأيضًا شرح الكوكب المنير ١/٤٨٥ .

(3) هود آية /٢٠ .

(4) الكهف آية /٦٧ .

أن فعل مالا يفعله المكلّف لا يطيقه [١] ، وهذا باطل ظاهر .

ولا شك أن القول الأول ـ وهو جواز تكليف مالا يطاق للاشتغال بضده ـ مبني على عدم التفريق بين نوعي القدرة أو الاستطاعة ، وقولهم : إن القدرة أو الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل ، ونفوا الاستطاعة التي قبل الفعل ، والتي يتعلّق بها خطاب الشارع من أمر ونهي .

والصواب هو الذي عليه المحققون من المتكلمين وأهل الفقه والحديث والتصوف وغيرهم ، وهو ما قرره القرآن الكريم ، وخلاصة قول هؤلاء : إن الاستطاعة أو القدرة على نوعين :

النوع الأول : الاستطاعة التي هي مناط الأمر والنهي ، وهذه تكون قبل الفعل ، وليس معه ، وهي بمعنى الصحة والوسع والتمكّن وسلامة الآلات التي يتم بها الفعل .

ومن أدلة هذا النوع ، قوله تعالى :﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً** ﴾ [٢] ، فأوجب الحج على المستطيع ، فلو لم يستطع إلا من حج ، لم يكن الحج قد وجب إلا على من حج ، ولم يعاقب أحداً على تركه ، وهذا خلاف المعلوم بالضرورة من دين الإسلام .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** ﴾ [٣] ، فأوجب اللّه

---

(١) ينظر شرح العقيدة الطحاوية ٢/٦٥٤ .

(٢) آل عمران آية / ٩٧ .

(٣) التغابن آية /١٦.

ﷻ التقوى بحسب الاستطاعة ، فلو كان من لم يتق اللّه لم يستطع التقـوى ، لم يكن أوجب التقوى إلا على من اتقـى ، و لم يعـاقب مـن لم يتـق، وهـذا معلـوم الفساد [1] ، كما لا يقال لمن أُمربالطهارة فترك ذلك كسـلاً ، إنـه كلّـف مـالا يطيق وهكذا .

والنوع الثـاني : الاستطاعة الـتي يجـب معهـا وجـود الفعـل ، فهـي مقارنـة له . ومن أدلة ذلك قوله تعالى : ﴿ **مَـا كَـانُوا يَسْـتَطِيعُونَ السَّـمْعَ وَمَـا كَـانُوا يُبْصِرُونَ** ﴾ [2] ، والمراد أنهم يكرهون سماع الحق كراهةً شديدةً ، ولا تسـتطيع أنفسهم معهـا سماعـه لبغضهـم لذلـك ، لا لعجزهـم عنـه ، كمـا أن الحاسـد لا يستطيع الإحسان إلى المحسود لبغضه ، لا لعجزه عنه [3] .

ومنه أيضًا قوله تعالى : ﴿ **إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَـبْرًا** ﴾ [4] ، والمـراد منـه حقيقة قدرة الصبر ، لا أسباب الصبر وآلاته ، فإن تلك ثابتة لـه ، ألا تـرى أنـه عاتبه على ذلك ، ولا يلام من عدم آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل ، وإنما يلام من امتنع منه الفعل لتضييعه قدرة الفعل ، وذلك لاشتغاله بغير مأمر به[5] .

---

(١) ينظر شرح العقيدة الطحاوية ٦٣٤/٢

(٢) هود آية /٢٠ .

(٣) منهاج السنة ١٠٦/٣ .

(٤) الكهف آية /٦٧ .

(٥) انظر درء تعارض العقل والنقل ٦١/١ ، ومجموع الفتاوى ٣٠٢/٨ ، ومجمـوع الرسـائل الكـبرى ٣٦٦/١ ، والفصـل في الملـل والأهـواء والنحـل ٣١/٣ ، ولكـن ممـا تحسـن الإشـارة إليـه هنـا أن الاستطاعة التي قبل الفعل والتي يتعلق بها خطاب الشارع ، وإن بقيت إلى حين وقوع الفعل فإنهـا لا تكفي في وجوده ، ولـو كانت كافيـة في وجـود الفعل لكان التـارك كالفاعل ، فلا بـد من =

وخلاصة القول : أن منشأ الخطأ في قول من ذهب إلى جواز تكليف ما لا يطاق عقلاً ، هو أن القدرة المقارنة للفعل لا تصلح إلا لذلك الفعل ، وهي مستلزمة له لا توجد بدونه ، وبنوا على ذلك أن القدرة لا تصلح للضدين (الفعل والترك) .

والحق هو أن القدرة أو الاستطاعة ليست نوعًا واحدًا ، بل هما نوعان : إحداهما قبل الفعل وهي مناط الأمر والنهي ، وبها يتعلق خطاب الشارع ، وأما الثانية فهي حقيقة القدرة والإرادة ، وهي المقارنة للفعل ، وعندئذ يحاسب العبد إذا لم يستخدم هذه القدرة ، طالما أن الاستطاعة الأولى التي تعلّق بها خطاب الشارع متحققة فيه ، وبالتالي فهو مستطيع مع معصيته وعدم فعله ، واللّه أعلم .

ـ التكليف بالممتنع لذاته :

ذهب بعض مثبتي القدر إلى جواز التكليف بالممتنع لذاته ، وادعوا أن ذلك واقع في الشريعة ، ومن هؤلاء أبو الحسن الأشعري والرازي، وطائفة معهم ، زعموا أن تكليف أبي لهب وغيره من هذا الباب ، حيث كلف بالإيمان ، مع تكليفه تصديق خبر اللّه أنه لا يؤمن [1] ، والذي جاء في قوله تعالى : ﴿ **تَبَّتْ**

= إحداث إعانة أخرى تقارن هذه الاستطاعة مثل جعل الفاعل مريدًا ، فإن الفعل لا يتم إلا بقدرة وإرادة ، والاستطاعة المقارنة للفعل تدخل فيها الإرادة الجازمة بخلاف المشروطة في التكليف ـ والتي هي قبل الفعل ـ فإنه لا يشترط فيها الإرادة ، واللّه تعالى يأمر بالفعل من لا يريده ، ولكنه لا يأمر به من لو أراده لعجز عنه ، ينظر منهاج السنة ٤٩/٣ ـ ٥٠ .

(١) ينظر درء تعارض العقل والنقل ١ / ٦٣ ، ومنهاج السنة ٣ / ١٠٧ ، ومجموع الفتاوى ٨ /٣٠٢ - ٤٧٠ .

﴿ يَدَا أَبي لهبٍ وَتَبَّ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾ [1] وأمره مع ذلك بالإيمان .

قال أبو الحسن الأشعري في الإبانة : فأوجب اللّه تعالى عليه أن يعلم أنه لا يؤمن . ولا يجتمع الإيمان والعلم بأنه لا يكون ، ولا يقدر القادر على أن يؤمن وأن يعلم أنه لا يؤمن ، وإذا كان هذا هكذا فقد أمر اللّه أبا لهب بما لا يقدر عليه ، لأنه أمره أن يؤمن أنه لا يؤمن [2] .

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية على ذلك بقوله : هذا كله لو قُدِّر أن أبا لهب أُسمع هذه الآية " وهي قوله تعالى ﴿ سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾ [1] ، وأُمر بالتصديق بها .

ثم قال : وليس الأمر كذلك ، لكن لما أنزل اللّه قوله : ﴿ سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾ لم يسلّم لهم أن اللّه أمر نبيه بإسماع هذا الخطاب لأبي لهب ، وأمر أبا لهب بتصديقه ، بل لا يقدر أحد أن ينقل أن النبي ﷺ أمر أبا لهب أن يصدق بنزول هذه السورة . فقوله : إنه أمر أن يصدق بأنه لا يؤمن، قول باطل لم ينقله أحد من علماء المسلمين ، فنقله عن النبي ﷺ قول بلا علم ، بل كذب عليه .

فإن قيل : فقد كان الإيمان واجبًا على أبي لهب ، ومن الإيمان أن يؤمن بهذا ، قيل له : لا نسلّم أنه بعد نزول هذه السورة وجب على الرسول أن يبلّغه

---

(١) المسد آية / ١ ــ ٢ .

(٢) الإبانة عن أصول الديانة ص ٧٨ .

إياها ، بل ولا غيرها ، بل حقت عليه كلمة العذاب ، كما حقت على قوم نوح ، إذ قيل له : ﴿ **لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَنْ قَدْ آمَنَ فَلا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ** ﴾ (١) ، وبعد ذلك لا يبقى الرسول مأمورًا بتبليغهم الرسالة ، فإنه قد بلغهم فكفروا ، حتى حقت عليهم كلمة العذاب بأعيانهم (٢) .

وقد أجاب ابن الوزير على هذه الشبهة بأجوبة أخرى مناسبة ومنها :

١ ـ إنه وإن علم ذلك فإنه خارج مخرج الوعيد لا مخرج الإخبار المحض ، والفرق بينهما واضح ، فإن الوعيد مشروط بعدم التوبة ، مثل وعيد جميع الكافرين .

٢ ـ إنه ليس في الخبر أنه لا يؤمن ، فيجوِّز أبو لهب في نفسه حين يسمعه أن يكون لو آمن لكان من المؤمنين العصاة ، وأن يدخل النار بذلك ، ويطمع في العفو بعد دخولها (٣) .

وخلاصة القول : إن حال أبي لهب بعد أن نزل في حقه قوله تعالى : ﴿ **سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ** ﴾ إما أنه لم يسمع أصلاً بهذا الخطاب بأنه لن يؤمن ، وبالتالي فإنه لا يتعارض مع أمره بالإيمان .

وإما أن يكون الخطاب من باب الوعيد الذي لم يغلق باب التوبة أمامه ، بحيث لو أراد التوبة قبل الموت لما وقع به الوعيد المذكور ، وبالتالي فإن الوعيد مشروط بعدم التوبة ، والله أعلم ..

---

(١) هود آية /٣٦ .

(٢) مجموع الفتاوى ٤٧٣/٨ ، ودرء تعارض العقل والنقل ٦٣/١ ـ ٦٤ .

(٣) إيثار الحق على الخلق ص ٣٦٨ .

المبحث الرابع
المعنيون بالخطاب التكليفي

كلف اللّه تعالى جميع عباده أن يعرفوه ليعبدوه ، فالشريعة بحسب المكلّفين كلية عامة ، بمعنى أنه لا يحاشى من الدخول تحت أحكامها مكلف البتة [1] .

فالخطاب التكليفي يتناول جميع الثقلين الإنس والجن والأدلة على ذلك كثيرة ومنها :

١ ـ النصوص المتضافرة كقوله تعالى : ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإنسَ إلاَّ لِيَعْبُدُونَ** ﴾ [2] ، وقوله - عليه الصلاة والسلام - « **وكان النبي يُرسل إلى قومه خاصة وبُعثت للناس عامة** » [3] ، وأشباه هذه النصوص ، مما يدل دلالة قاطعة على أن البعثة عامة لا خاصة ، ولو كان بعض الناس مختصًا بما لم يختص به غيره لم يكن مُرسلاً للناس جميعًا .

---

(١) ينظر الموافقات ١٧٩/٢ .

(٢) الذاريات آية /٥٦ .

(٣) الحديث عن جابر ﷺ ، وتمامة أن النبي ﷺ قال : « **أعطيت خمسًا لم يعطهنَّ أحد قبلي : نصرتُ بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا ، فأيما رجل من أمّتي أدركته الصلاة فليصل ، وأُحلّت لي الغنائم ولم تحل لأحد من قبلي ، وأعطيت لي الشفاعة** » أخرجه البخاري في التيمم وفي المساجد باب قول النبي ﷺ : « **جعلت لي الأرض مسجدًا و طهورًا** » ، وفي الجهاد ، باب قول النبي ﷺ : « **أحلّت لي الغنائم** » وأخرجه مسلم أيضًا في أول كتاب المساجد .

٢ ـ إن الأحكام إذا كانت موضوعة لمصالح العباد ، فالعباد بالنسبة إلى ما تقتضيه من المصالح مرآة ، فلو وُضعت على الخصوص لم تكن موضوعة لمصالح العباد بإطلاق [١].

٣ ـ إنه لو جاز خطاب البعض ببعض الأحكام حتى يخص بالخروج عنه بعض الناس ، لجاز مثل ذلك في قواعد الإسلام ، أن لا يُخَاطِب بها بعض من كَمُلت فيه شروط التكليف بها ، وكذلك في الإيمان الذي هو رأس الأمر [٢]. سواء في ذلك المسلم والكافر ـ كما سبقت الإشارة إلى هذا عند الكلام عن شروط المكلّف ـ ، وهو قد أقدر جميع المكلّفين وقوّاهم على إتيان ما كلّفهم به ، وقوّى دواعيهم إلى ذلك ، وأزاح عنهم العلل والعوائق ، ومكّنهم مما كلّفهم به ، بالأدوات المناسبة لمعرفته وعبادته من العقل والجوارح .

وهذه الأمور ثابتة في حق المؤمن والكافر، والبر والفاجر على السواء ، ولا فرق بين المؤمن والكافر في ذلك، من حيث إن كلاً منهما قد أوتي جميع المؤهلات التي ترشحه للقيام بهذه المهمة .

فاللّه تعالى أعطى الجميع و لم يحرم أحدًا تحقيقًا لمعنى العدل ، والفرق في ذلك أن المؤمن أحسن الاختيار لنفسه ، واستعمل عقله فهداه اللّه إلى الإيمان ،

---

(١) وإنما يستثنى من هذا ما كان مختصًا برسول اللّه ﷺ كقوله تعالى ﴿ **وامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِي** ﴾ إلى قوله ﴿ **خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ المُؤمِنِينَ** ﴾ الأحزاب آية /٥٠ ، وقوله ﴿ **تُرْجِي مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ** ﴾ الأحزاب آية /٥١ ، وما أشبه ذلك مما ثبت فيه الاختصاص بالدليل .

(٢) ينظر في هذا الموافقات ١٧٩/٢ ـ ١٨٠ ، ومختصر الفتاوى المصرية ص ٦٣٩ ، وشرح مختصر الروضة ٢٠٥/١ ، وشرح الكوكب المنير ٥٠٠/١ ، ونظرية التكليف ص ٣٠٥ .

فآمن ، وأما الكافر فلم يحسن الاختيار ، بل أساء إلى نفسه بإهمال عقله ، فلم يهده اللّه فلم يؤمن .

وسوء اختيار الكافر لا يخرج فعله تعالى عن الحكمة ، كما لا يخرج كون اللّه تعالى متفضلاً عليهم جميعاً ، والضرر الذي لحق بالكافر في عدم هدايته إنما كان من قِبَل نفسه ، بخلو قلبه من الخير، وإعراضه عن الحق ، وسوء اختياره ، فهو ممكَّن في الأصل من اختيار الإيمان بدل الكفر .

- تكليف الجنِّ بفروع الشريعة :

أما مسألة تكليف الجن بفروع الشريغة ــ مع الاتفاق على تكليفهم بالإيمان ــ فقد وقع نزاع بين بعض الفقهاء سنة ثمان وسبع مائة للهجرة المحمدية ، في أن الجن مكلفون بفروع الدين أم لا ؟

ويقول الطوفيّ : واستفتي فيها شيخنا أبو العباس (أحمد بن تيمية بالقاهرة) فأجاب فيها بما ملخصه : أنهم مكلَّفون بها بالجملة ، لكن لا على حد تكليف الإنس بها ، لأنهم مخالفون للإنس بالحد والحقيقة ، فبالضرورة يخالفونهم في بعض التكاليف .

قال الطوفي معقبًا : مثاله أن الجن قد أُعطي بعضهم قوة الطيران في الهواء ، فهذا يخاطب بقصد البيت الحرام للحج طائرًا ، والإنسان لعدم تلك القوة فيه لا يخاطب بذلك [1] ، فهذا في طرف زيادة تكليفهم على تكليف الإنس . وأما

(١) وإن كان هذا الخطاب أصبح عامًا للإنس أيضًا في وقتنا الحاضر ، لمن لم يخاطب بالحج برًا أو بحرًا ، حيث أمكن أداء الفريضة جوًا ، بخلاف عصر الطوفي ــ رحمه اللّه ــ .

من جهة نقص تكليفهم عن تكليف الإنس ، فكل تكليف يتعلّق بخصوص طبيعة الإنس ينتفي في حق الجن ، لعدم تلك الخصوصية فيهم [١] .

والدليل على تكليف الجن بالفروع الإجماع على أن النبي ﷺ أُرسل بالقرآن الكريم إلى الجن والإنس ، فجميع أوامره ونواهيه متوجهة إلى الجنسين ، وهي مشتملة على الأصول والفروع ، نحو ﴿ **آمِنوا بِاللَّهِ** ﴾ [٢] ، ﴿ **وأَقِيمُوا الصَّلاةَ** ﴾ [٣] .

وقد تضمن هذا الدليل أن كفار الإنس مخاطبون بها ، وكذلك كفار الجن ، لتوجه القرآن بجميع ما فيه إلى مؤمني الجنسين وكفارهم [٤] ، قال تعالى : ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإنسَ إلاَّ لِيَعْبُدُونَ** ﴾ [٥] .

والذي يؤكده أيضًا قوله : ﴿ **يَا مَعْشَرَ الجِنِّ وَالإنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ** ﴾ [٦] ، وقوله : ﴿ **لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ** ﴾ [٧] ، فجاء الأمر للثقلين والرسول ﷺ مرسل لهما جميعًا ، والله أعلم .

---

(١) انظر شرح مختصر الروضة ٢١٨/١ .

(٢) الحديد آية /٧ ، وانظر طريق الهجرتين ص ٧٢٢ .

(٣) البقرة آية /٤٣ .

(٤) ينظر مختصر الفتاوى المصرية ص ٦٣٩ .

(٥) الذاريات آية /٥٦

(٦) الأنعام آية/١٣٠ .

(٧) السجدة آية /١٣ .

المبحث الخامس
العبودية هي غاية الالتزام التكليفي

ـ تحقيق العبودية الصحيحة :

مما لا شك فيه أن الغاية الكبرى من الالتزام بالتكاليف الشرعية هو تحقيق العبودية الصحيحة لله تعالى وحده لا شريك له ، وهو سبب الفوزوالسعادة في الدنيا والآخرة .

ذلك أن تحقيق العبودية لله تعالى هى الغاية التي خلق الخلق لأجلها ؛ وحول هذه الغاية تدور التكاليف الشرعية من أولها إلى آخرها ، كما قال تعالى : ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإنسَ إلاَّ لِيَعْبُدُونَ** ﴾ [1] .

يقول الإمام الشاطبي ـ رحمه اللّه ـ : والمقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلَّف عن داعية هواه ، حتى يكون عبدًا لله اختيارًا كما هو عبد لله اضطرارًا [2] .

ودعوة الناس إلى العبودية الحقة كانت هي الهدف الأساس من إرسال الرسل وإنزال الكتب ، كما قال نوح عليه السلام لقومه : ﴿ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَالَكُم مِّنْ إلَهٍ غَيْرُهُ** ﴾ [3] ، وكذلك قال هود وشعيب وصالح وغيرهم لأقوامهم .

---

(١) الذاريات آية /٥٦ .

(٢) الموافقات ٢/١٢٠ .

(٣) الأعراف آية /٥٩ .

ويعرِّف العلماء العبادة بأنها : غاية الحب وغاية الذل ، ولا يصلح ذلك إلا لله تعالى وحده [1] .

وحاجة العبد إلى أن يعبد اللّه وحده ، ولا يشرك به شيئًا في محبته ، ولا في خوفه ، ولا في رجائه ، ولا في التوكل عليه ، ولا في التذلل والتعظيم والتقرب ، أعظم من حاجة الجسد إلى روحه ، والعين إلى نورها ، بل ليس لهذه الحاجة نظير تقاس به ، فإن حقيقة العبد روحه وقلبه ، ولا صلاح لها إلا بإلهها الذي لا إله إلا هو ، فلا تطمئن في الدنيا إلا بذكره ، وهي كادحة إليه كدحًا فملاقيته ، ولا بدَّ لها من لقائه ، ولا صلاح لها إلا بمحبتها وعبوديتها له ، ورضاه وإكرامه لها [2] .

وهكذا فالإيمان باللّه وعبادته غذاء الإنسان وقوامه وصلاحه ، لا كما يزعم بعض أهل الكلام : أن عبادته تكليف ومشقة، على خلاف مقصود القلب ولذته ، بل لمجرد الامتحان والابتلاء ، وهم منكرو الحكمة والتعليل ، أو لأجل التعويض بالأجر لما في إيصاله إليه بدون معاوضة مِنّة تكدره كما يزعم المعتزلة [3] .

وكما يقول علماء الاجتماع : إن الإنسان عابد بطبعه ، فمن استكبر عن عبادة اللّه فلا بد أن يعبد غيره ، من شهوة أو مال أو هوى أو وثن ... إلى غير

---

(١) انظر روضة المحبين ص ٦٨ ، وإغاثة اللهفان ١٢٨/٢ ، والداء والدواء ص ٢١٩ ، والفوائد ص ١٢٢ ، ومجموع الفتاوى ١٥٢/١٠ - ٢٠٦ - ٢١٢ .

(٢) طريق الهجرتين ص ٩٨ ـ ٩٩ .

(٣) ينظر في هذا : نظرية التكليف ص ٣٤ .

ذلك من المعبودات ، ذلك أن الإنسان حساس يتحرك بالإرادة ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « **أصدق الأسماء حارث وهمام** »[1] .

فالحارث : الكاسب الفاعل ، والهمّام : فعَّال من الهم ، والهم أول الإرادة ، فالإنسان له إرادة دائمًا ، وكل إرادة لا بد لها من مراد تنتهي إليه ، فلا بدَّ لكل عبد من مراد محبوب هو منتهى حبه وإرادته .

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه اللَّه - : لا بد لكل عبد من مراد محبوب هو منتهى حبه وإرادته ، فمن لم يكن اللَّه معبوده ومنتهى حبه وإرداته ، بل استكبر عن ذلك ، فلا بد أن يكون له مراد محبوب ، يستعبده غير اللَّه فيكون عبدًا لذلك المراد المحبوب ؛ إما المال ، وإما الجاه ، وإما الصور ، وإما ما يتخذه إلهًا من دون اللَّه ، كالشمس ، والقمر ، والكواكب ، والأوثان ، وقبور الأنبياء والصالحين ، أو من الملائكة والأنبياء ، الذين يتخذهم

---

(١) هذا جزء من حديث مطوَّل عن أبي وهب الجشمي ﷺ قال : قال رسول ﷺ: : « **تسموا بأسماء الأنبياء ، وأحب الأسماء إلى اللَّه : عبد اللَّه و عبد الرحمن ، وأصدقها حارث وهمام ، وأقبحها حرب ومرة** » أخرجه أبو داود / ٤٩٥٠ في الأدب ، باب تغيير الأسماء ، والنسائي ٢١٨/٦ ـ ٢١٩ في الخيل : باب ما يستحب من شية الخيل ، والبخاري في الأدب المفرد ٢٧٧/٢ ، وفي سنده عقيل بن شبيب وهو مجهول ، وباقي رجاله ثقات وله شواهد . وقال الإمام البغوي : قيل إنما صار الحارث وهمام من أصدق الأسماء من أجل مطابقة الاسم معناه ، لأن الحارث الكاسب ، يقال : حرث الرجل إذا كسب ، قال اللَّه تعالى : ﴿ **مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ** ﴾ الشورى آية/ ٢٠ ، وهمام : من هممت بالشيء إذا أردته ، وما من أحد إلا وهو في كسب ، أو يهم بشيء ، وإنما صار حرب ومرة من أقبح الأسماء لما في الحرب من المكاره ، وفي مرَّة من المرارة والبشاعة ، وكان رسول اللَّه ﷺ يحب الفعل الحسن . انظر شرح السنة ٣٤٤/١٢ .

أربابًا ، أو غير ذلك مما عبد من دون اللَّه [١] .

ولا يقبل اللَّه تعالى عبودية أحد له إلا من خلال خطابه ، الذي هو أمره ونهيه للمكلَّفين ، الذي جاء في كتابه الكريم ، أو على لسان نبيه ﷺ .

- **شمول مفهوم العبودية :**

ومن خصائص العبودية لله تعالى أنها لا تتعلَّق بجانب من جوانب حياة المكلَّف دون باقي الجوانب الأخرى ، بل إن كل مناشط حياته ومماته عبادة لله رب العالمين .

قال تعالى : ﴿ **قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۞ لا شَرِيكَ لَهُ** ﴾ [٢] ، فالصلاة عبادة ، والحج عبادة ، والصوم عبادة ، وتحكيم شرع اللَّه في الحياة عبادة ، وترك ما نهى عنه الشارع عبادة ، وسعيه في خدمة المسلمين عبادة ... إلى غير ذلك ، بل إن كمال العبودية لا يتحقق إلا بأن تكون جميع حركات نفسه وجسمه في محبوبات اللَّه ، وبذلك يكون كمال عبودية العبد في موافقته لربه ، في محبة ما أحبه ، وبذل الجهد في فعله ، وموافقته في كراهة ما كرهه ، وبذل الجهد في تركه [٣] .

وعلى ضوء هذا فإن كل ما أحبه اللَّه تعالى داخل في العبادة ، بل إن العبادة يتسع مفهومها لتشمل كل نشاط الإنسان البشري ، الذي تتحقق فيه النية

---

(١) العبودية ص ١١٢ .

(٢) الأنعام آية / ١٦٢ .

(٣) طريق الهجرتين ص ٣٩٠ .

الحسنة ، التي يتحرى بها المكلَّف الامتثال لما شرع اللَّه تعالى ، سواء كان فعلاً أو تركًا .

ـ أقسام الناس في العبادة :

إذا تحقق لدينا ما للعبادة من مفهوم شامل في حياة المكلَّفين ، عندئذ يظهر التفاضل الكبير بين الناس في تحقيق مفهوم العبادة ، ويصنف شيخ الإسلام الناس في تحقيق العبادة أربعة أقسام :

القسم الأول : قوم ينظرون إلى جانب الأمر والنهي ، والعبادة والطاعة ، شاهدين لإلهية الرب الذي أُمروا أن يعبدوه ، ولا ينظرون إلى جانب القضاء والقدر والتوكل والاستعانة ، وهو حال كثير من المتفقهة والمتعبدة ، فهم مع حسن قصدهم وتعظيمهم لحرمات اللَّه ولشعائره يغلب عليهم الضعف والخذلان ، ولأن الاستعانة باللَّه والتوكل عليه واللجأ إليه والدعاء له هي التي تقوي العبد وتيسر عليه الأمور .

ولهذا قال بعض السلف : من سره أن يكون أقوى النَّاس فليتوكل على اللَّه [1] .

وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال : حسبنا اللَّه ونعم الوكيل ، قالها إبراهيم حين ألقي في النار ،وقالها محمد ﷺ حين قال لهم النَّاس:﴿ **إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ ، فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ** ﴾[2].

---

(١) مجموع الفتاوى ٣٣/١٠ ، ومدارج السالكين ١١٨/٢.

(٢) أخرجه في كتاب تفسير القرآن باب : إن الناس قد جمعوا لكم ١٧٢/٥ .

والقسم الثاني : يشهدون ربوبية الحق ، وافتقارهم إليه ، ويستعينون به ، ولكن على أهوائهم وأذواقهم ، غير ناظرين إلى حقيقة أمره ونهيه ، ورضاه وغضبه ومحبته ، وهذا حال كثير من المتصوِّفة والمتفقرة ــ أي الذين يُظهرون الفقر والمسكنة ــ .

ولهذا كثيرًا ما يعملون على الأحوال التي يتصرفون بها في الوجود ، ولا يقصدون ما يرضي الرب ويحبه ، وكثيرًا ما يغلطون فيظنون أن معصيته هي مرضاته ، فيعودون إلى تعطيل الأمر والنهي ، وسموا هذا حقيقة .

وهؤلاء يقعون بما وقع فيه المشركون تارة في بدعة يظنونها شِرعة ، وتارة بالاحتجاج بالقدر على الأمر .

والقسم الثالث : وهو من أعرض عن عبادة الله واستعانته به ، فهؤلاء شر الأقسام .

والقسم الرابع : هو القسم المحمود ، وهو حال الذين حققوا ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ [1] ، وقوله : ﴿ **فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ** ﴾ [2] ، فاستعانوا به في طاعته ، وشهدوا أن إلههم الذي لا يجوز أن يعبد إلا إياه بطاعته ، وطاعة رسوله ، وأنه ربهم ﴿ **الَّذِي لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلا شَفِيعٌ** ﴾ [3] ، وأنه ﴿ **مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلا مُرْسِلَ لَهُ مِن**

---

(١) الفاتحة آية /٥ .

(٢) هود آية/ ١٢٣ .

(٣) الأنعام آية /٥١ .

بَعْدِهِ ﴾[1] ، ﴿ **وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلا رَادَّ لِفَضْلِهِ ﴾**[2] .

وهؤلاء هم أهل التوحيد ، الذين أخلصوا دينهم لله ، فلم يعبدوا إلا إيَّاه ، ولم يتوكلوا إلا عليه ، والتزموا بما كلفهم به الشرع أمرًا ونهيًا ، فاتبعوا ولم يبتدعوا .

ـ أنواع العبودية :

يقسم العلماء العبودية إلى نوعين : خاصة وعامة .

أما العبودية العامة : فهي عبودية أهل السماوات والأرض كلهم لله ، برِّهم وفاجرهم ، مؤمنهم وكافرهم ، فهذه عبودية القهر والملك ، قال اللَّه تعالى : ﴿ **وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلاءِ ﴾**[3] ، فسماهم عباده مع ضلالهم .

وأمَّا النوع الثاني : عبودية الطاعة والمحبة واتباع الأوامر قال تعالى : ﴿ **يَا عِبَادِ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾**[4] ، وقال : ﴿ **فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾**[5] ، فالخلق كلهم عبيد ربوبيته ، وأهل طاعته وولايته هم عبيد إلهيته .

---

(١) فاطر آية /٢ .

(٢) يونس آية /١٠٧ ، وانظر مجموع الفتاوى ١٠/٣٢ -٣٣ .

(٣) الفرقان آية / ١٧ .

(٤) الزخرف آية / ٦٨ .

(٥) الزمر آية / ١٧ ـ ١٨ .

والفـرق في ورود النوعـين في القـرآن الكـريم: أن النوع الأول يكــون مقـيَّـداً بالإشارة ، وأما إضافـة العبـاد إليـه بـالنوع الثـاني فتكـون مطلقـة [1]، فالمخلوقون كلهم عباد لله، سواء كانت عبودية قهـر وملـك ، أو طاعـة ومحبـة واتباع .

وقد جعل الرسول ﷺ إحسان العبودية أعلى مراتب الدين وهو الإحسان ، فقال في حديث جبريل ـ وقد سأله عن الإحسـان ـ : « **أن تعبد اللّه كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك** » [2] .

وهكذا فإن كمال المخلوق في تحقيق عبودية اللّه ، وكلما ازداد العبـد تحقيقًـا للعبودية ازداد كماله وعلت درجته ، ومن توهم أن المخلوق يخرج عن العبوديـة بوجـه مـن الوجـوه ، أو أن الخـروج عنهـا أكمـل فهـو مـن أجهـل الخلـق وأضلهم .

---

(١) المدارج ١١٨/١ ، و العبودية ص ٤٧ .

(٢) أخرجه البخاري عن أبي هريرة في كتاب الإيمان باب ٣٧ سؤال جبريل النبي ﷺ عـن الإسـلام والإيمان والإحسان ١٨/١ ، ومسلم عن عمر بن الخطاب ﷺ واللفظ له ، انظرشرح النووي على مسلم ١٥٧/١ ، و صحيح مسند ابن ماجه ٥٣/١ .

الفصل الثاني

المكلِّف هو الله تعالى

ويشتمل على خمسة مباحث:

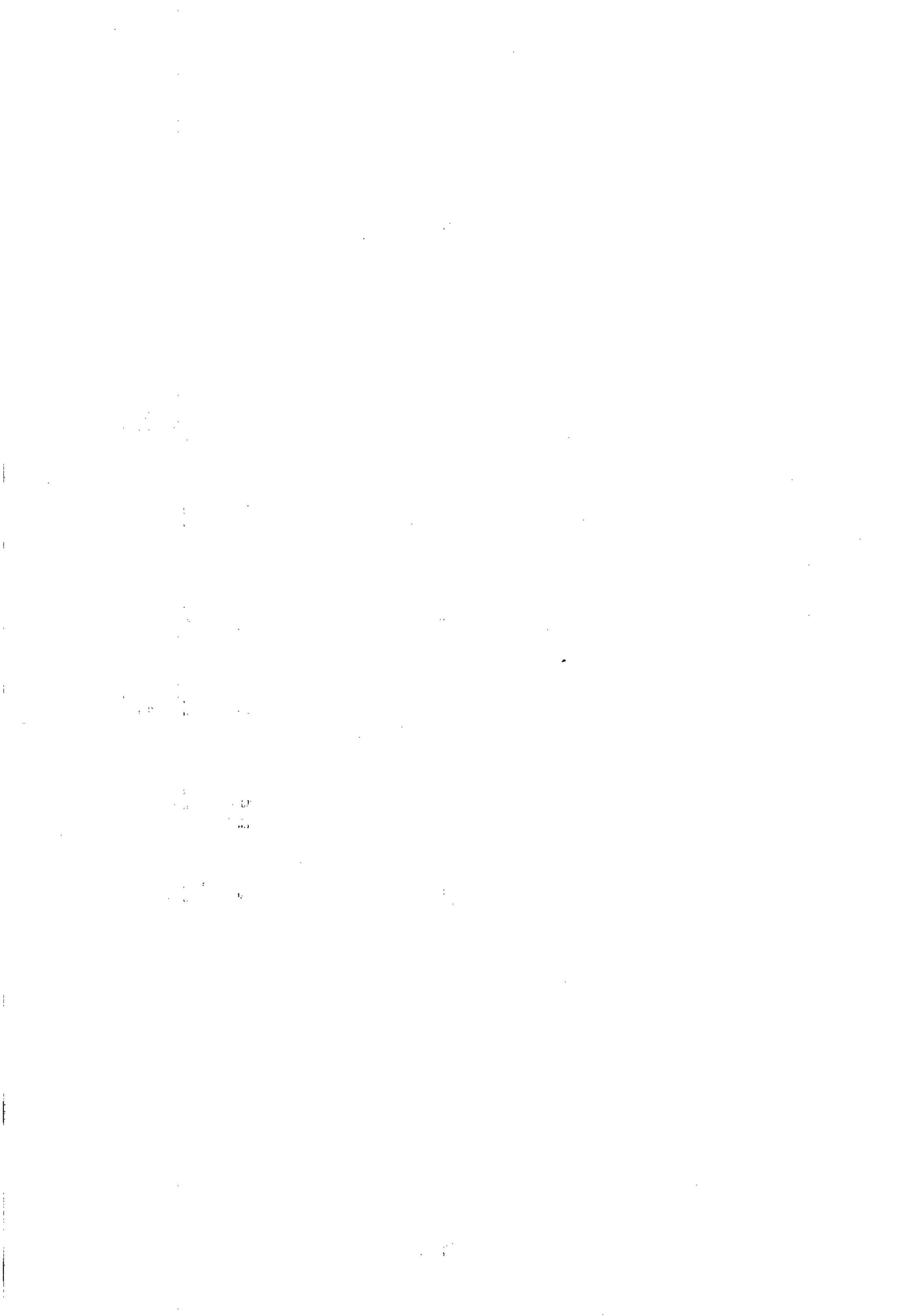
المبحث الأول: اتصاف الله تعالى بالكمال المطلق.

المبحث الثاني: الله تعالى حكيم وعادل.

المبحث الثالث: العدل الإلهي والتنزه عن الظلم.

المبحث الرابع: الإرادة الإلهية والتكليف.

المبحث الخامس: الهداية والإضلال.



المبحث الأول

اتصاف الله تعالى بالكمال المطلق

إن قضية التكليف، تعتمد أصلاً على وجود مكلِّف ومكلَّف ، فاللّه الخالق هو المكلِّف ، والإنسان المخلوق هو المكلَّف ، وذلك لأن الذي يحسن منه التكليف هو اللّه تعالى ، فهو وحده الخالق البارىء المصور ، وقد خلق الإنسان حيًا قادرًا متمكنًا من فعل ما كلِّف به ، وهو قادر على أن يجازيه على فعل ما كلفه به ، بما يستحقه ، وليس ذلك إلا لله وحده لا شريك له ، وأما ما نراه من تكليف الناس بعضهم بعضًا فإنما هو على سبيل تبادل المصالح والمنافع ، لا على وجه التكليف الذي اختص اللّه تعالى به .

واللّه تعالى موصوف بكل صفات الكمال ، وصفات الكمال هذه ترجع إلى ثلاثة ـ كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ العلم والقدرة والغنى ـ وهي مناط الإيمان بالقضاء والقدر ـ وهذه لا تصلح على وجه الكمال إلا لله وحده ، فإنه الذي أحاط بكل شيء علمًا ، وهوعلى كل شيء قدير ، وهو غني عن العالمين [1] .

فاللّه تعالى هو الخالق ، وهو الآمر ، وهو الناهي ، فهو مالك الملك ، وحقيقة الملك إنما تتم بالعطاء والمنع ، والإكرام والإهانة ، والإثابة والعقوبة ، والغضب والرضا ، والتولية والعزل ، وإعزاز من يليق به العز ، وإذلال من يليق

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ١١/٣١٢ .

به الذل ، قال تعالى : ﴿ **قُلْ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ ، وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ** ﴾ (١) .

يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ : فتصرفه في ملكه دائر بين العدل والإحسان والحكمة والمصلحة ، فلا يخرج تصرفه عن ذلك ، وهو محمود على كل ما خلقه ، وأمر به ، حمد شكر وعبودية ، وحمد ثناء ومدح ، ولهذا سبح بحمده السموات السبع ، والأرض ومن فيهن ، قال تعالى : ﴿ **وَإِن مِّن شَيءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ** ﴾ (٢) ، وفي قول النبي ﷺ عند الاعتدال من الركوع : « **ربنا ولك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد** » (٣) .

فهو المتفضل على عباده بما أنعمه عليهم ؛ فما من نعمة تتنزل بعباده إلا والله تعالى هو المنعم بها ، كما قال تعالى : ﴿ **وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ** ﴾ (٤) ، وفي الحديث أن الرسول ﷺ قال : « **من قال حين يصبح ، اللهم**

---

(١) آل عمران آية /٢٦ ــ ٢٧ .

(٢) الإسراء آية /٤٤ ، و انظر طريق الهجرتين ص ٢٠٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، و شفاء العليل ص ١٧٩ .

(٣) الحديث : عن أبي سعيد ﷺ أن النبي ﷺ كان يقول : « **ربنا ولك الحمد ، ملئ السماء والأرض ، وملئ ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد ، لا مانع لما أعطيت ، و لامعطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد** » .رواه أبو داود في باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع من كتاب الصلاة ١/١٩٥ .

(٤) النحل آية /٥٣ .

ما أصبح بي من نعمة فمنك وحدك لاشريك لك ، فلك الحمد ولك الشكر ، فقد أدى شكر يومه ، ومن قال مثل ذلك حين يمسي فقد أدى شكر ليلته »[1] .

ـ التقدير من متعلّقات صفات الكمال :

إذا عرفنا أن اللّه تعالى هو المكلِّف ، وهوصاحب الأمر والنهي ، وأنه لا يصح ذلك إلا منه ، لأنه صاحب الجزاء الأوفى على ما يكلِّف به ، فإن القضاء والقدر أيضًا يعتبران من متعلقات صفات الكمال التي اختص اللّه تعالى بها .

فالقضاء والقدر متعلقان لصفة العلم ، والإرادة ، والقدرة ، والخلق[2] ، فهو سبحانه عالم في الأزل بالأشياء قبل وجودها على ما ستكون عليه في المستقبل ، وهو مريد لكل ما علمه في الأزل ، ومن ثَمَّ خلق كل شيء وفق علمه ومشيئته ، وذلك لايكون إلا بصفة القدرة ، فكان التقديرمتعلق بصفة العلم ، والإرادة ، والقدرة ، والخلق .

وهاك الحديث عن كل صفة من هذه الصفات ، وبيان تعلق القضاء والقدر بها .

---

(١) أخرجه أبو داود عن عبد اللّه بن غنام البياض في كتاب الأدب ٣٥ باب : ما يقوله إذا أصبح ٥/٣١٥ ، والنسائي في عمل اليوم و الليلة ، وابن ماجة ٢/٣٣١ ، والطبري في الدعاء ٣٠٧ ، وابن الأثير في أسد الغابة ٣/٢٥٨ ، وقد حسنه الحافظ في أمالي الأذكار ، وصححه ابن حبان أيضًا ٢٣٦١ وتكلم فيه غيرهما ، و معناه صحيح ومتفق مع الآية السابقة ، واللّه أعلم .

(٢) انظر شفاء العليل ص ٣٩ .

١ ـ **علم اللّه تعالى** : إن علم اللّه تعالى صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ، يتأتى بها كشف الأمور ، والإحاطة بالأشياء على ما هي عليه في الواقع ، أوعلى ما ستكون عليه في المستقبل ، ولدى تأمل هذه الصفة تعلم أنه ليس من شأنها تخصيص الممكنات ، أو التأثير عليها بوجه من الوجوه ، ولكن شأنها مجرد الكشف والاطلاع ، سواء تعلق بواقع ظهر إلى الوجود ، أو بمغيب لايزال في جوف العدم [١] ، وقد كثر تقرير هذا الأصل في القرآن الكريم والسنة المطهرة ، قال تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾ [٢] ، وقال أيضًا : ﴿ **وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا** ﴾ [٣] .

ومن خصائص علم اللّه تعالى ، أنه عالم بالعباد وآجالهم ، وأرزاقهم ، وأحوالهم ، وحركاتهم ، وسكناتهم ، وشقاوتهم ، وسعادتهم ، ومن منهم من أهل الجنة ، ومن منهم من أهل النار ، من قبل أن يخلقهم ، ويخلق السموات والأرض [٤] .

قال تعالى : ﴿ **عَالِمِ الغَيْبِ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي**

---

(١) و يمكن أن يُستأنس هنا بكلام الإمام الخطابي ـ رحمه اللّه ـ حين يقول : قد يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدرمن اللّه ، معناه إجبار اللّه سبحانه العبد وقهره على ما قدره وقضاه وليس الأمر كذلك ، وإنما معناه : الإخبار عن تقدم علم اللّه سبحانه بما يكون من اكتساب العبد ، وصدورها عن تقدير منه وخلق لها خيرها و شرها . اهـ ، انظر جامع الأصول لابن الأثير ، كتاب القدر فصل الإيمان بالقدر ١٠٣/١٠ .

(٢) التغابن آية /١١ .

(٣) الطلاق آية /١٢ .

(٤) انظر مجموعة الرسائل الكبرى ٩٢/٢ ، و شفاء العليل ص ٢٩ .

الأرضِ وَلا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرُ ﴾ [1] .

بل إن من خصائص العلم الإلهي أنه يعلم الشيء قبل كونه لو كان كيف سيكون ، كما قال سبحانه عن المنافقين : **﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَا زَادُوكُمْ إلاَّ خَبَالاً ﴾** [2] ، فهم لم يخرجوا ، ولكن علم اللّه ما سيترتب على خروجهم لو خرجوا .

وقال عن الكافرين يوم القيامة الذين يرغبون في العودة إلى الدنيا ليعملوا غير ما عملوا : **﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾** [3] ، فهم لم يردوا ، ولكن علم اللّه أنهم لو رُدوا لعادوا لما نهوا عنه من الضلال .

وقال اللّه تعالى عن الكفار الذين لايطيقون سماع الحق والهدى : **﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾** [4] ، وهذه بعض الأدلة النقلية على تقرير هذا الأصل .

ـ أما الاستدلال العقلي على اتصاف اللّه تعالى بالعلم :

فلا يخفى على المتأمل في مخلوقات اللّه ما فيها من الإحكام والإتقان ، وهذا يستلزم أن يكون خالقها عالمًا ، وليس ذلك فحسب بل متصف بكمال العلم ، لأن الفعل المحكم يمتنع صدوره عن غير عالم ، فكيف والحال أن هذه المخلوقات

---

(١) سبأ آية /٣ .

(٢) التوبة آية /٤٧ ، وانظر الشريعة للآجري ص ١٥٠ .

(٣) الأنعام آية /٢٨ .

(٤) الأنفال آية /٢٣ .

غاية في الإحكام والإبداع ؟.

واستدل العلماء على اتصاف اللّه بالعلم عقلاً بأدلة منها :

١ ـ إن الخلق يستلزم العلم ، كما قال تعالى : ﴿ **أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ** ﴾ [١] ، وذلك من جهة أن الخلق يستلزم الإرادة ، فإن فعل الشيء على صفة مخصوصة ، ومقدار مخصوص ، دون صفات أخرى ممكنة ، لا يكون ذلك إلا بإرادة تخص هذا عن ذاك ، والإرادة تستلزم العلم في كل مريد ، فلا إرادة إلا بعلم [٢] .

٢ ـ قياس الأولى ـ و لله المثل الأعلى ـ وحاصله : أن كل كمال ثبت للمخلوق ـ وجاز أن يتصف اللّه تعالى به [٣] ـ فاللّه أولى به ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بأن ينزه عنه .

فمن المعلوم ضرورة أن اللّه تعالى أكمل من المخلوقات ، والعلم صفة كمال والخلو عنه نقص ، فلو فُرِضَ أن المخلوق موصوف بالعلم ، والخالق لم يوصف بذلك ، للزم أن يكون المخلوق أكمل من الخالق ، وهذا ممتنع [٤] .

---

(١) الملك آية / ١٤ .

(٢) مجموع الفتاوي ٣٥٤/١٦ ، ١٣٠/١٩ .

(٣) لأن بعض الكمالات في المخلوق كمال من وجه ونقص من وجه ، لما يستلزم من معاني الاحتياج والافتقار إلىذلك ، كالنوم والولد والزوجة ...الخ ، أمَّا ما يُوصف اللّه تعالى به فهو كمال مطلق من جميع الوجوه ، لأنه غني عما سواه ، ولهذا فاللّه منزه عن الولد والصاحبة والنوم والطعام إلى غير ذلك . انظر الرسالة التدمرية ص ٨٩ .

(٤) المرجع نفسه ص ٨٨ .

ويُقال من وجه آخر : إن اللّه تعالى هو الذي علم الإنسان ما لم يعلم ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ﴾ [1] ، والمعلم لغيره يجب أن يكون عالمًا بما علمه إيَّاه ، وإلا فمن الممتنع أن يعلم غيره ما لا يعلمه هو ، فاللّه الذي علم الإنسان وغيره ما لم يعلم ، أولى أن يكون عالماً بما علمه [2] ، ويقال هذا في إثبات سائر الصفات لله ﷻ .

ويعقّب ابن القيم ـ رحمه اللّه ـ على ذلك بقوله : ولهذا كان المنكرون للقدر فرقتين : فرقة كذبت بالعلم السابق ونفته ، وهم غلاة ـ القدرية ـ الذين كفرهم السلف والأئمة ، وتبرأ منهم الصحابة .

وفرقة جحدت كمال القدرة ، وأنكرت أن تكون أفعال العباد مقدورة لله تعالى ، وصرحت بأن اللّه لا يقدر عليها ، فأنكر هؤلاء كمال قدرة الرب ، وأنكرت الأخرى كمال علمه [3] .

٢ ـ القدرة والمشيئة النافذة :

إن الإيمان بالقضاء والقدر يستلزم الإيمان بقدرة اللّه الشاملة ، فما شاء اللّه كان ، وما لم يشأ لم يكن [4] ، وإنه لا حركة ولا سكون في السماوات ولا في

---

(١) النساء آية /١١٣ .

(٢) ينظر مجموع الفتاوى ٣٥٤/٢٦ .

(٣) طريق الهجرتين ص ١٦١ .

(٤) قال الإمام البيهقي في كتابه الاعتقاد : وقد روينا في حديث زيد بن ثابت ، وفي حديث أبي الدرداء وغيرهما أن النبي ﷺ قال : « **ما شاء اللّه كان وما لم يشأ لم يكن** » ، وهذا كلام أخذته الصحابة عن رسول اللّه ﷺ ، وأخذه التابعون عنهم ، وما يزال يأخذه الخلف =

الأرض إلا بمشيئته ، فلا يكون في ملكه إلا ما يريد . قال تعالى : ﴿ **إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ** ﴾ [١] .

والجدير بالذكر أنه لا تنفك إرادة اللّه تعالى عن علمه وقدرته ، فنفوذ مشيئة اللّه تعالى في مراداته على حسب علمه بها ، فما علم حدوثه أراد حدوثه ، خيرًا كان أو شرًا ، وما علم أنه لا يكون أراد أن لا يكون ، وكل ما أراد كونه فهو كائن في الوقت الذي أراد حدوثه فيه ، على الوجه الذي أراد كونه عليه ، وكل ما لم يرد كونه فلا يكون .

والمسلمون وسائر أهل الملل متفقون على أن اللّه على كل شيء قدير ، وأن معنى القدرة التي وصف نفسه بها هي قدرته تعالى على الفعل [٢] ، كما قال اللّه ﷻ : ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا** ﴾ [٣] .

ومن كمال قدرته تعالى خلقه السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ،

= عن السلف من غير نكير ، وصار ذلك إجماعًا منهم على ذلك ، وفي كتاب اللّه ﷻ ﴿ **مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ** ﴾ ، فنفى أن يملك العبد كسبًا ينفعه أو يضره إلا بمشيئة اللّه وقدرته ، وفي معنى ذلك قال الإمام لمّا سُئل عن القدر :

ما شِئتَ كان وإن لم أشأ ... وما شِئتُ إن لم تشأ لم يكن

على ذا مَننتَ وهذا خَذلتَ ... وهذا أَعنتَ وذا لم تُعن

فمنهم شقي ومنهم سعيد ... ومنهم قبيح ومنهم حسن ..الاعتقاد ص ٧٢ .

(١) يس آية /٨٢ .

(٢) مجموع الفتاوى ١٨/٦ ، ١٨/٨ ـ ٢٧ .

(٣) فاطر آية /٤٤ .

وما مسه من لغوب ، ولا يعجزه أحد من خلقه ، ولا يفوته ، ومن كمال قدرته أيضًا أنه يهدي من يشاء ، ويضل من يشاء ، ويجعل المؤمن مؤمنًا ، والكافر كافرًا . والبرَّ برًّا ، والفاجر فاجرًا [١] .

وهكذا فإن جانبًا من القدر يرجع إلى صفة علم اللَّه السابق على وجود كل الكائنات ، وأما الجانب الآخر فيرجع إلى صفة قدرة اللَّه تعالى التامة على الإيجاد ، والذي يدل على ذلك من كلام السلف ما رواه الآجري بسنده إلى زيد بن أسلم ـ رحمه اللَّه ـ أنه قال : القدر قدرة اللَّه عَزَّ وَجَلَّ فمن كذّب بالقدر فقد جحد قدرة اللَّه عَزَّ وَجَلَّ [٢]، وروي نحو هذا عن الإمام أحمد ـ رحمه اللَّه ـ[٣].

ومعنى هذا أن القدر من متعلقات القدرة الإلهية ، يقول الإمام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه ـ : القدرة من صفات اللَّه تعالى ، ويُسمَّى المقدور قدرة ، كما يُسمَّى تعلقها بالمقدور قدرة أيضًا [٤] .

والإمام الخطابي لا يختلف مع هؤلاء الأئمة في هذا المعنى ، حيث يعتبر القدر اسمًا لما صدر مقدرًا عن فعل اللَّه القادر ، كالهدم والنشر والقبض ، أسماء لما صدر عن فعل الهادم والناشر والقابض [٥] ، فأساس القدر علم اللَّه تعالى وقدرته .

---

(١) طريق الهجرتين ص ٢٣٠ .

(٢) الشريعة ص ٢٢١ .

(٣) ينظر طريق الهجرتين ص ١٦١ .

(٤) مجموع الفتاوى ٦/ ١٨ .

(٥) جامع الأصول لابن الأثير كتاب القدر ـ فصل الإيمان بالقدر ١٠٣/١٠ .

٣ ـ صفة الخلق :

ليس في هذا الوجود إلا الخالق والمخلوق ، فالله تعالى هو الخالق لكل ما سواه من العرش وما دونه ، والإنسان أحد هذه المخلوقات التي شاء الله كونها في هذا الوجود ، فالله هو الرب الخالق وما سواه مربوب مخلوق ، قال تعالى : ﴿ **اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ [1] ، وقال أيضًا : ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً** ﴾ [2] ، والنصوص في هذا المعنى كثيرة ومتعددة الدلالات .

وقد شاء العليم الخبير أن يخلق دارين ولكل منهما أحكامها المتعلقة بها ، دار الدنيا، وهي دار ابتلاء وامتحان وعمل ولاحساب ، ودار الآخرة وهي دار جزاء وثواب وعقاب ولاعمل .

والمخلوقون كلهم عباد الله : الأبرار منهم والفجار ، والمؤمنون والكفار ، وأهل الجنة وأهل النار ، إذ هو ربهم ومليكهم ، لا يخرجون عن مشيئته وقدرته ، وكلماته التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر ، فما شاء الله كان ، وإن لم يشاؤوا ، وماشاؤوا إن لم يشأه لم يكن ، كما قال تعالى : ﴿ **أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ** ﴾ [3] .

---

(١) الزمر آية /٦٢ .

(٢) النساء آية /١ .

(٣) آل عمران آية /٨٣ ، وانظر العبودية ص ٤٧ .

المبحث الثاني
الله تعالى حكيم وعادل

لا يختلف أهل السنة والجماعة على عدل اللّه تعالى وحكمته في خلقه ، ومنع كل ما يضاد ذلك من العبث والفوضى ، وإن كانت معرفة حكمة اللّه تعالى في خلقه مما لاسبيل للعقول إلى الإحاطة بها ، و لله الحجة البالغة على خلقه .

قال ابن القيم ـ رحمه اللّه ـ : صُنع اللّه الذي أتقن كل شيء ، وأحسن كل شيء خلقه ، ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ، بل هو في غاية التناسب ، واقع على أكمل وجه ، وأقربها إلى حصول الغايات المحمودة ، والحكم المطلوبة ، فلم تكن تحصل تلك الحكم والغايات ـ التي انفرد اللّه سبحانه بعلمها على التفصيل ، وأطلع من شاء من عباده على أيسر اليسير منها ـ إلا بهذه الأسباب والبدايات [1] ، قال تعالى : ﴿ **أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ** ﴾ [2] .

فأخبر اللّه ﷻ أن أفعاله لا تأتي إلا وفق العلة والحكمة ، التي يعلمها ، وأما العبث وما يتنافى مع الحكمة فاللّه منزه عنه ، ولكن ماهي العلة ، وماذا قال عنها العلماء ؟.

---

(١) شفاء العليل ص ١٨٥ .

(٢) المؤمنون آية / ١١٥ .

ـ **تعريف العلة :**

وقبل الحديث عن الحكمة في أفعال اللّٰه ، أود أن أتعرض إلى مفهوم العليَّة عند العلماء فأقول : إن العلة هي ما يتوقف عليها وجود الشيء ، ويكون خارجًا مؤثرًا فيه ، **وهي نوعان : تامة وناقصة ، أمَّا التامة** : فهي ما يجب وجود المعلول عندها [(١)] ، وقيل : هي جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء ، والناقصة بخلاف ذلك [(٢)] .

وفي الحقيقة أن مبدأ العلية القائل : إن لكل شيء سببًا ، هو من المباديء العقلية البدهية ، لأن الإنسان يجد في صميم طبيعته الباعث الذي يبعثه إلى محاولة تعليل ما يجد من أشياء ، وتبرير وجودها ، باستكشاف أسبابها ، وهذا الباعث موجود بصورة فطرية في الطبيعة الإنسانية وعلى أساس مبدأ العلية يتوقف :

أولاً : إثبات الواقع الموضوعي للإحساس .

ثانيًا : كل النظريات أو القوانين العلمية المستندة إلى التجربة .

ثالثًا : جواز الاستدلال وإنتاجه في أي ميدان من الميادين العلمية ، فلو لا مبدأ العليَّة وقوانينها لما أمكن إثبات موضوعية الإحساس ، ولا شيء من نظريات العلم وقوانينه ، ولما صح الاستدلال بأي دليل كان ، في مختلف مجالات

---

(١) وهذا على مذهب من يقول : إن المسبب يوجد عند السبب لا به ، وسيأتي تفنيد هذا الرأي عند الحديث عن تأثير الأسباب في المسببات إن شاء اللّٰه .

(٢) انظر التعريفات للجرجاني ص ١٥٤.

المعرفة البشرية [1] .

وأما في اصطلاح علماء الأصول ، فمن المعاني التي استعاروها للعلة قولهم : هي حكمة الحُكْم ، مثال ذلك مشقة االسفر هي علة استباحة القصر ، والفطر للمسافر ؛ والدَّين في ذمة مالك النصاب علة لمنع وجوب الزكاة ؛ والأبوة علة لمنع وجوب القصاص ، والمراد من حكمة الحكم هو المعنى المناسب الذي نشأ عنه الحُكْم [2] ، ويؤخذ من هذا أن معنى العلة والحكمة متقارب عند علماء الأصول .

وأمَّا عن العلاقة بين العلة والسبب فقال بعض العلماء : إنهما بمعنى واحد ، وقال آخرون : إنهما متغايران ، وهؤلاء خصوا العلة بالأمارة المؤثرة ، التي تظهر فيها المناسبة بينها وبين الحكم ، وخصوا السبب بالأمارة غير المؤثرة في الحكم .

وقال أكثر العلماء : إن السبب أعم من العلة مطلقًا ، فكل علة سبب ولا عكس [3] ، وتفصيل هذه المسألة في كتب أصول الفقه ، وقصدنا هنا الإلماع إلى بيان معنى العلة باختصار ، لعلاقتها بتعليل أفعال اللّٰه تعالى .

ـ مظاهر الحكمة في الكون :

وبعد هذا العرض لمعنى العلة في اصطلاح علماء الأصول ، يمكن القول بأن

---

(١) فلسفتنا ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩ .

(٢) انظر شرح مختصر الروضة ١/٤٢٣ ، ومجموع الفتاوى ٩/١٧٠، ٢٠/ ١٦٧، ٢١/٣٥٥ ، ٣٦٤ .

(٣) انظر هامش شرح الكوكب ١/ ٤٣٨ ، ومجموع الفتاوى ٢٠/ ١٦٧ .

العالم المخلوق بنظامه وجماله ودقته وعظمته، ليدل دلالة قاطعة على أنه لم يخلق باطلاً ، وما كان كذلك فإن لوجوده حكمة وعلة ، هي عين الحق والعدل . بل إن اللّه سبحانه يخبرنا أيضًا أن السماوات والأرض لم يخلقهما من قبيل اللهو ، بل نزه نفسه عن ذلك .

قال ﷻ : ﴿ **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأرضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ مَا خَلَقْنَاهُمَا إلاَّ بالحقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ** ﴾ [1] ، ويؤكد ذلك قوله أيضًا : ﴿ **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأرضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ ۞ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إنْ كُنَّا فَاعِلِينَ** ﴾ [2] .

إذًا لهذا الخلق حكمة في علمه سبحانه ومشيئته ، ـ وإن كانت مشيئته مطلقة ـ إلا أنه لا يشاء خلق الشيء عبثًا ، وإلا أصبح هذا الوجود ناقصًا لا معنى له ، قال تعالى : ﴿ **أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ ۞ فَتَعَالَى اللَّهُ الملِكُ الحَقُّ لا إِلَهَ إلاَّ هُوَ رَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ** ﴾ [3] .

نعم إن اللّه فعال لما يريد ، وأنه لا يسأل عما يفعل ، وأن القرآن يثبت تلك المشيئة المطلقة النافذة في الكون . ولكن مع هذا كله هل يجوز السؤال عن حكمة الخلق ؟ ، أو البحث عن الحكم النافعة للمكلفين من جزاء تكليفهم ؟ ، مع الأخذ بالاعتبار أن هذا التساؤل ، أو التفكر فيه ، ليس على سبيل الاعتراض على فعل اللّه ومشيئتة ، بل إن ذلك يأتي في إطار الإيمان الجازم بمشيئة اللّه

---

(١) الدخان آية / ٣٨ ـ ٣٩ .

(٢) الأنبياء آية / ١٦ ـ ١٧ .

(٣) المؤمنون آية / ١١٥ ـ ١١٦ .

المطلقة ، وفعله لما يريد ، وأنه لايسأل عما يفعل سبحانه ، ـــ والـذي يظهـر أن مثل هذا جائز ، بل مما حض الشرع عليه ورغب فيه .

قال تعـالى : ﴿ **إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُوْلِي الأَلْبَابِ ۞ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ** ﴾ [١] ، قال المفسرون : أي ما خلقت هذا الخلق البديع الشأن عبثًا عاريًا عن الحكمة ، خاليًا عن المصلحة ، بل منتظمًا لحكم جليلة ، ومصالح عظيمة [٢] ، وهذا لايعني اتفاق العلماء على تعليل أفعال اللّه تعالى ، بل هناك آراء كثيرة سأعرض أهمها ، ثم أفند الآراء المختلفة ، وأستجلي رأي علماء السلف ، مدعَّمًا بالأدلة النقلية والعقلية وغيرها وباللّه التوفيق .

ـ أقوال الناس في تعليل أفعال اللّه :

لم يكن تعليل أفعال اللّه تعالى محل اتفاق بين علماء الأمة ـ مع اتفاقهم على تنزيه اللّه تعالى عن العبث ـ ولهم في ذلك مذاهب متعددة يمكن استعراض أشهرها فيما يلي :

الأول : أن جميع أفعال اللّه تعالى تجري وفق العلة والحكمة ، ونسب شيخ الإسلام ابن تيمية هذا القول إلى جمهور المسلمين من السلف والخلف ، وقال : وهذا مذهب أهل الفقه والعلم والصوفية ، ووافقهم على ذلك أكثر أهل الكلام

---

(١) آل عمران آية /١٩١ .

(٢) انظر محاسن التأويل للقاسمي ٤/١٠٦٨ .

من المعتزلة والكرامية والشيعة والمتفلسفة [1] ، ولم ير الماتريدية بأسًا من القول بالحكمة في أفعال اللّٰه تعالى [2] ، وقد عزا بعضهم [3] هذا الرأي إلى متأخري الأشاعرة ، ويظهر هذا واضحًا في كتاب الغزالي (الحكمة في مخلوقات اللّٰه) وغيره [4] .

الثاني : إن أفعال اللّٰه وأوامره لا لعلة ولا لحكمة ، وهذا قول كثير من الحنابلة وبعض المالكية والشافعية ، وقال بهذا الظاهرية والأشعرية ـ الأوائل ـ والجهمية [5] ، مع قولهم بتنزيه اللّٰه تعالى عن العبث .

الثالث : مذهب من جوز الأمرين (التعليل وعدمه) [6] .

ـ أدلة القائلين بالحكمة والتعليل في أفعال اللّٰه تعالى :

لاشك أن أدلة القائلين بالحكمة والتعليل كثيرة ومتنوعة ؛ من النقل والعقل والإجماع والفطرة ، ويمكن إيجازها فيما يلي :

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ٣٧٧/٨ ، ومجموعة الرسائل الكبرى ٣٣٥/١ .

(٢) ينظر كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي ص ٢١٥ ـ ٢١٦ .

(٣) نظرية التكليف ص ٣٢ .

(٤) انظر شرح الكوكب المنير ٣١٢/١ ، ومجموع الفتاوى ٣٧٧/٨ ، ومنهاج السنة ١/ ١٤٢ ، وطريق الهجرتين ص ٢٦٧ ، ونهاية الإقدام في علم الكلام ص ٣٩٧ ، وغاية المرام في علم الكلام ص ٢٢٤ ، وإيثار الحق على الخلق ص ٢٠٧ ، والموافقات ٣/٢ ، وتنقيح الفصول ص ٤٠٦ .

(٥) ينظر شرح الكوكب ٣١٢/١

(٦) انظر شرح جوهرة التوحيد للشيخ إبراهيم الباجوري ص ٢٧٠ .

أولاً – الأدلة النقلية :

لعل خير من استقصى الأدلة النقلية وتكلم عنها بإسهاب العلامة ابن القيم ـ رحمه الله ـ حيث أورد أدلة من عشرين وجهًا في كتابه شفاء العليل ، وابتدأ استدلاله بقوله : إنه سبحانه حكيم لايفعل شيئًا عبثًا ، ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة ، هي الغاية المقصودة بالفعل ، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل ، كما هي ناشئة عن أسباب بها ، وقد دل كلامه ، وكلام رسوله على هذا وهذا ، ومن وجوه الاستدلالات التي أوردها :

١ ـ التصريح بلفظ الحكمة وما تصرف منه ، كقوله : ﴿ **حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ** ﴾ [١] ، وقوله : ﴿ **وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ** ﴾ [٢] ، والحكمة هي العلم النافع والعمل الصالح ، وسمي حكمة ، لأن العلم والعمل قد تعلقا بمتعلقهما ، وأوصلا إلى غايتيهما ، وكذلك لايكون الكلام حكمة حتى يكون موصلاً إلى الغايات المحمودة والمطالب النافعة ، فيكون مرشدًا إلى العلم النافع والعمل الصالح ، فتحصل الغاية المطلوبة ، فإذا كان المتكلم به لم يقصد مصلحة المخاطبين ، ولاهداهم ، ولاسعادتهم ، ودلالتهم على أسبابها وموانعها ، ولاكان ذلك هو الغاية المقصودة والمطلوبة ، ولاتكلم لأجلها ، ولا أرسل الرسل وأنزل الكتب لأجلها ، ولا نصب الثواب والعقاب لأجلها ، لم يكن حكيمًا ولاكلامه حكمة ، فضلاً أن تكون بالغة .

---

(١) القمر آية /٥ .

(٢) النساء آية /١١٣ .

٢ ـ إخباره أنه فعل كذا لكذا ، وأنه أمر بكذا لكذا ، وهي لام الحكمة والتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ **ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ** ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ **قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ **وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ** ﴾ (٣) .

٣ ـ الإتيان بكي الصريحة في التعليل ، كقوله تعالى : ﴿ **مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ** ﴾ (٤) . فعلل سبحانه تسمية الفيء بين هذه الأصناف كي لا يتداوله الأغنياء دون الفقراء ، والأقوياء دون الضعفاء .

٤ ـ ذكر المفعول له وهو علة للفعل المعلل به ، كقوله تعالى: ﴿ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً** ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ **أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا** ﴾ إلى قوله : ﴿ **تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ** ﴾ (٦)، أي لأجل التبصرة والذكرى ، والفرق بينهما أن التبصرة

---

(١) المائدة آية /٩٧ .

(٢) النحل آية/١٠٢ .

(٣) الأنعام آية/٧٥ .

(٤) الحشر آية/٧ .

(٥) النحل آية/٨٩ .

(٦) ق آية/٨ .

توجب العلم والمعرفة ، والذكرى توجب الإنابة والانقياد ، وبهما تتم الهداية.

٥ ــ ذكر ماهو من صرائح التعليل وهو (من أجل) كقوله تعالى : ﴿ **مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا** ﴾ (١) ، فقد جعل اللَّه تعالى عظم شأن القتل علة لهذه الكتابة .

٦ ــ إنكاره تعالى أن يسوى بين المختلفين ، أو يفرق بين المتماثلين ، وأن حكمته وعدله يأبى ذلك :

أمَّا الأول فكقوله : ﴿ **أَفَنَجْعَلُ المسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ۞ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ** ﴾ (٢) ، فأخبر أنه حكم باطل جائر يستحيل نسبته إليه .

وأمَّا الثاني فكقوله : ﴿ **أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَئِكُمْ** ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ **المَنَافِقُونَ وَالمَنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ** ﴾ (٤) ، إلى غير ذلك من وجوه الاستدلال اقتصرنا على ذكر بعضها اختصارًا .

ثانيًا ــ الأدلة العقلية :

لقد ساق القائلون بالحكمة والتعليل في أفعال اللَّه تعالى أدلة عقلية

---

(١) المائدة آية/٣٢ .

(٢) القلم آية/٣٥ .

(٣) القمر آية/٤٣ .

(٤) التوبة آية/٦٧ ، وانظر شفاء العليل ص ١٩٠ وما بعدها ، وطريق الهجرتين ص ١٦٢ ــ ٢٣١ ــ ٢٣٤ ــ ٥٦١ ، وإيثار الحق على الخلق ص ١٩٣ ، وقضية الخير والشر ص ٢٠٠ ــ ٢٠١ .

كثيرة ومنها :

١ ـ إن الكمال في الأفعال يكون بصدورها عن الحكمة البالغة في توجيهها إلى المصالح الراجحة ، والعواقب الحميدة ، فكلما ظهر ذلك فيها كانت أدل على حكمة فاعلها ، وعلمه وحسن اختياره ومحامده ، وكلما بعدت عن ذلك كانت أشبه بالآثار الاتفاقية ، وما يتولد عن العلل الموجبة ، وأشبهت أفعال الصبيان في ملاعبهم ، والمجانين في خيالاتهم ، لخلوها عن الحكمة ، مع أنها لم تخل من موافقة شهواتهم ، ولم تجرد عن كل داع ، فمن نفى عن أفعال اللّٰه كل داع وحكمة ، فقد جعلها من هذه الجهة أنقص قدرًا من أفعال الصبيان والمجانين في ملاعبهم وجنونهم [(١)] .

٢ ـ إن الحكمة من لوازم الإرادة ، ذلك أنه إذا ثبت أن اللّٰه مريد فيقال : إما أن يكون أرادها لحكمة ، وإما أن يكون أرادها لغير حكمة ، فإن قالوا : لغير حكمة كان مكابرة ، فإن الإرادة لاتعقل إلا إذا كان المريد قد فعل لحكمة يقصدها بالفعل ، وأيضًا فإذا جاز أن يكون فاعلاً مريدًا بلا حكمة فكونه فاعلاً مريدًا لحكمة أولى بالجواز [(٢)] .

٣ ـ الحكمة من مقتضيات العلم : وذلك لأن العلم بأفضل الأعمال والعمل بمقتضى ذلك العلم يستلزم الحكمة والعلة التي بسببها كان التفاضل بين الأعمال ، مثاله : العلم بأن الصدق أولى من الكذب ، والعدل أولى من الجور ،

---

(١) انظر إيثار الحق على الخلق ص ١٩٥ ، وطريق الهجرتين ص ٢٦٠ .

(٢) مجموع الفتاوى ١٣٢/١٦ .

والجود أولى من البخل ، والإحسان أولى من الإساءة ، ولاخلاف في تسمية هذا حكمة في حق الحكماء والعلماء من الخلق [1] .

٤ ـ الاستدلال بقياس الأولى ﴿ وَللهِ المثل الأعْلَى ﴾ : وهو أن اللّه أحكم الحاكمين وأعدل العادلين ، لا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها ، ولايناقض جودُه ورحمتُه وفضلُه حكمتَه وعدلَه ، ولو رأى العقلاء واحدًا منهم قد وضع النجاسات والقاذورات في مواضع الطيب والنظافة ، لاشتد نكيرهم عليه ، والقدح في عقله ، ونسبوه إلي السفه ، وخلاف الحكمة ، وكذلك لو وضع العقوبة موضع الإحسان ، والإحسان موضع العقوبة ، لسفهوه وقدحوا في عقله كما قال القائل :

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا

مضر كوضع السيف في موضع الندى [2]

فإذا كان هذا مما يتنزه عنه عقلاء الناس ولا يتصور وقوعه منهم ، فاللّه تعالى أولى بذلك .

والحاصل أنه كلما ازداد الإنسان علمًا وإيمانًا باللّه ، ظهر له من حكمته ورحمته ما يبهر العقول ويأخذ بالألباب .

ثالثًا : أما الإجماع : فقد حكى صاحب شرح الكوكب إجماع المعتزلة وأهل السنة على اشتمال الأفعال على الحكم والمصالح ، إما وجوبًا كما يقول

(١) إيثار الحق على الخلق ص ١٩٣ .

(٢) طريق الهجرتين ص ١٦٨ ـ ١٦٩ .

المعتزلة ، وإما جوازًا كما يقول أهل السنة ، فيفعل ما يريد بحكمته [1] .

رابعًا : وأما الفطرة فيقول ابن الوزير : إن القول بحكمة اللّٰه تعالى أوضح من أن يروى عن صحابي أو تابعي أو مسلم سالم من تغيير الفطرة التي فطر اللّٰه خلقه عليها ، ولذلك تقر به العوام من كل فرقة ، ويقر به كل من لم يتلقن خلافه من أتباع غلاة بعض المتكلمين على مافيهم من شذوذ [2] .

ولا شك أن الناس بفطرهم يفرقون بين الأفعال المتضمنة للحكم والمصالح ، وبين الأفعال التي لاتتضمن ذلك من الأفعال العبثية ومحض الاتفاق ، وأن الحكيم لايصدر عنه إلا الفعل المحكم ، لأن الحكيم هو الذي يضع الشيء في مكانه ، وأما الأفعال العبثية فهي تأتي وفق محض الاتفاق ، وإنما ينسب ذلك للصبيان والمجانين ، وإن تحقق بها شيء من رغباتهم وشهواتهم .

فاللّٰه تعالى حكيم ، بل منتهى الحكمة ثابت له ، وهو منزه عما يضاد ذلك من العبث والفوضى ، فلا يفعل عبثًا ، ولا لغير معنى ومصلحة مقصودة بالفعل .

ـ مناقشة شُبَه نفاة الحكمة والتعليل في أفعال اللّٰه تعالى :

استدل نفاة الحكمة والتعليل في أفعال اللّٰه بأدلة أبرزها دليلان :

---

(١) ابن النجار ٣١٤/١ ، ومجموعة الرسائل والمسائل ١٢١/٥ ، وغاية المرام ص ٢٢٤ ، ومجموع الفتاوى ٩٦/١٣ . والمقصود بالإجماع هنا إجماع القائلين بالحكمة من أهل السنة والمعتزلة وغيرهم وليس الإجماع الشرعي فاليُلاحظ .

(٢) إيثار الحق على الخلق ص ١٩٤ .

الدليل الأول : هو أن الفاعل بغرض مستكمل بالغرض ، فيكون ناقصًا قبل ذلك ، وهذه الشبهة أوردها الرازي وغيره [1] .

وقد نقضها ابن تيمية من وجوه كثيرة نذكر منها :

١ ـ إن قولهم لو خلق لعلة لكان ناقصًا بدونها مستكملاً بها ، منقوض بنفس ما يفعله من المفعولات ـ أي المخلوقات ـ فإنه يمكن أن يقال فيها أيضًا : إما أن يكون وجودها وعدمها إليه سواء أو لا يكون ، فإن كان الأول امتنع صدورها عنه ، وإن كان الثاني كان مستكملاً بها ، فما كان جوابًا في المفعولات كان جوابًا عن هذا ، ونحن لا نعقل في الشاهد فاعلاً إلا مستكملاً بفعله .

٢ ـ إن مقتضى الكمال أن يكون الباري لا يزال قادرًا على الفعل بحكمته ، فلو قدِّر كونه غير قادر على ذلك لكان ناقصًا .

٣ ـ قول القائل : إنه مستكمل بغيره باطل ، فإن ذلك إنما حصل بقدرته ومشيئته لا شريك له في ذلك ، فلم يكن في ذلك محتاجًا إلى غيره ، وإذا قيل : كمل بفعله الذي لا يحتاج فيه إلى غيره ،كان كما قيل كمل بذاته أوصفاته، فهو مثلاً إذا فرح بتوبة عبده ، وأحب من تقرب إليه بالنوافل ، ورضي عن السابقين الأولين ، ونحو ذلك ، لم يجز أن يقال إنه مفتقر في ذلك إلى غيره ، أو مستكمل بسواه ، فإنه هو الذي خلق هؤلاء ، وهداهم وأقدرهم حتى فعلوا ما يحبه

---

(١) تلخيص المحصل ص ١٤٩ ، ومجموعة الرسائل الكبرى ٣٢٧/١ ، ومنهاج السنة ١٤٥/١ ، وانظر أيضًا شرح الكوكب المنير ٣١٤/١ .

ويرضاه ويفرح به .

٤ ـ إن قول القائل : كان قبل ذلك ناقصًا ، إن أراد به عدم ما تجدد فلا نسلم أن عدمه قبل ذلك الوقت الذي اقتضت الحكمة وجوده فيه يكون نقصًا ، وإن أراد بكونه ناقصًا معنى غير ذلك فهو ممنوع ، بل يقال عدم الشيء في الوقت الذي لم تقتض الحكمة وجوده فيه من الكمال ، كما أن وجوده في وقت اقتضاء الحكمة وجوده كمال أيضًا ، فليس عدم كل شيئ نقصًا ، بل عدم ما يصلح وجوده هو النقص ، كما أن وجود ما لا يصلح وجوده نقص ، فتبين أن وجود هذه الأمور حين اقتضت الحكمة عدمها هو النقص ، لا أن عدمها هو النقص [1] .

وأمّا الدليل الثاني : فهو قوله تعالى : ﴿ **لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ** ﴾ [2] ، وأنه لا يسأل عما يفعله لقهره وسلطانه .

وقد أجيب على هذا الاستدلال بأن هذه الآية إنما وردت في سياق إثبات عزة اللّه تعالى ، وهي كلمة إجماع بين المسلمين ، واللّه أعز من أن يُسأل ، وليس ذلك يقتضي أنه غير حكيم ، فقد تمدح بالحكمة كما تمدح بالعزة [3] .

قال المفسرون : ﴿ **لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ** ﴾ أي هو الحاكم الذي لا معقب لحكمه ، ولا يعترض عليه أحد لعظمته وجلاله وكبريائه ، وعلوه

---

(١) انظر مجموعة االرسائل الكبرى ـ الإرادة والأمر ـ ١/٣٧٩ ، ٣٨٠ .

(٢) الأنبياء آية /٢٣ .

(٣) إيثار الحق على الخلق ص ٢٣١ .

وحكمته وعدله ولطفه . ﴿ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ الضمير للعباد ، أي يسألون عما يفعلون ، كقوله : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۞ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [١].

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في مختصر الصواعق : ولم تكن الآية مسوقة لبيان أنه لا يفعل لحكمة ولا لغاية محمودة مطلوبة بالفعل ، وأنه يفعل مايفعله بلا حكمة ولا سبب ولا غاية ، بل الآية دلت على نقيض ذلك ، وأنه لا يسأل عما يفعل لكمال حكمته وحمده ، وأن أفعاله صادرة عن تمام الحكمة والرحمة والمصلحة ، فكمال علمه وحكمته وربوبيته ينافي اعتراض المعترضين عليه ، وسؤال السائلين له [٢] ، وعلى هذا فإن نفي الحكمة في أفعال اللّه تعالى ، والقول بأن القادر يرجح أحد المقدورين المتماثلين على الآخر بلا سبب أصلاً ، مما لايتفق مع نقل ، ولاعقل ، ولا فطرة .

ـ الحكمة والتعليل وعلاقتهما بالقضاء والقدر :

مما يجب على المكلف أن يعلمه أن علم اللّه تعالى وقدرته وحكمته ورحمته في غاية الكمال ، الذي لايتصور زيادة عليها ، بل كلما أمكن من الكمال الذي لا نقص فيه فهو واجب للرب تعالى ، وماقدر اللّه تعالى من قدر إلا وله في ذلك حكمة بالغة ، وقد يُعلم بعض العباد ببعض حكمته ، وقد يخفى عليهم مايخفى .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : لكن تفصيل حكمة الرب مما يعجز كثير من الناس عن معرفتها ، ومنها مايعجز عن معرفتها جميع الخلق حتى الملائكة ، ولهذا

---

(١) الحجر آية /٩٢ ـ٩٣ ، وانظر تفسير القاسمي ٤٢٦٢/١١ ، والزمخشري في الكشاف .

(٢) مختصر الصواعق ٢٠٣/١ .

قالوا : ﴿ **أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ** ﴾ قال : ﴿ **إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ** ﴾ ، فتكفيهم المعرفة المجملة والإيمان العام [١] .

وفي الحقيقة أنه لم يؤمن بالقضاء والقدر والحكمة والأمر والنهي والوعد والوعيد الإيمان الصحيح إلا أتباع الرسل وورثتهم ، وإن الإيمان بحقيقة القدر والشرع والحكمة لايجتمع إلا في قلوب خواص الخلق .

ذلك أنا ارتباط الخلق بقدرته التامة يقتضي أن لايخرج موجود عن قدرته وتقديره ، وارتباطه بعلمه التام يقتضي إحاطته به وتقدمه عليه ، وارتباطه بحكمته يقتضي وقوعه على أكمل الوجوه وأحسنها ، واشتماله على الغاية المحمودة المطلوبة للرب سبحانه ، ولهذا كان الحكيم من أسمائه الحسنى ، والحكمة من صفاته العلى ، والشريعة الصادرة عن أمره مبناها على الحكمة ، والرسول المبعوث بها مبعوث بالكتاب والحكمة ، والحكمة هي سنة الرسول ﷺ ، وهي تتصمن العلم بالحق والعمل به ، والخبر عنه والأمر به [٢] .

يقول ابن القيم ــ رحمه الله ــ : وهو سبحانه كما هو العليم الحكيم في اختياره من يختاره من خلقه ، وإضلاله من يضله منهم ، فهو العليم الحكيم بما في أمره وشرعه من العواقب الحميدة والغايات العظيمة ، قال تعالى : ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُم القِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا**

---

(١) مجموع الفتاوى ٨/٥١٤ .

(٢) انظر طريق الهجرتين ص ١٦١ ــ ١٦٢ .

تَعْلَمُونَ ﴾ [1] ، بين سبحانه أن ما أمرهم به يعلم ما فيه من المصلحة والمنفعة لهم ، التي اقتضت أن يختاره ويأمرهم به ، وهم قد يكرهونه إما لعدم العلم ، وإما لنفور الطبع ، فهذا علمه بما في عواقب أمره مما لايعلمونه ، وذلك علمه بما في اختياره من خلقه بما لا يعلمونه ، فهذه الآية تضمنت الحض على التزام أمر اللّه وإن شق على النفوس ، وعلى الرضى بقضائه وإن كرهته النفوس .

ثم يستدل بحديث الاستخارة [2] ، ويعقب عليه بقوله : لما كان العبد يحتاج في فعل ما ينفعه وفي معاشه ومعاده إلى علم ما فيه من المصلحة ، وقدرته عليه ، وتيسره له ، وليس له من نفسه شيء من ذلك ، بل علمه ممن علَّم الإنسان ما لم يعلم ، وقدرته منه ، فإن لم يُقدره عليه وإلافهو عاجز ، وتيسيره منه ، فإن لم ييسره عليه وإلا فهو متعسر عليه بعد إقداره ، لذلك أرشد النبي ﷺ إلى محض العبودية ، وهو جلب الخير من العالِم بعواقب الأمور وتفاصيلها ، وخيرها

---

(١) البقرة آية / ٢١٦ .

(٢) الحديث عن جابر بن عبد اللّه ﷺ كان رسول اللّه ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول : « **إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، واستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر - ويسمي حاجته - خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : عاجله - فأقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : عاجله وآجله - فاصرفه عني واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان ، ثم رضني به** » أخرجه البخاري في كتاب الدعوات : باب الدعاء عند الاستخارة ١٦٢/٧ .

وشرها وطلب القدرة منه [1] .

ومجمل القول : إن لله تعالى حكمة بالغة في أقضيته وأقداره ، وقد أحاط الله بكل شيء علمًا وقدرة وحكمًا ، ووسع كل شيء رحمة وعلمًا ، فما من ذرة في السماوات والأرض ، ولا معنى من المعاني إلا وهو شاهد لله تعالى بتمام العلم والرحمة ، وكمال القدرة والحكمة ، وماخلق الخلق باطلاً ، ولا فعل شيئًا عبثًا ، بل هو الحكيم في أفعاله وأقواله ﷻ ثم من حكمته ما أطلع بعض خلقه عليه ، ومنه ما استأثر سبحانه بعلمه [2] .

قال تعالى : ﴿ **وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلا يَؤُدُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ العَلِيُّ العَظِيمُ** ﴾ [3] .

---

(١) شفاء العليل ص ٣٣ .

(٢) أنظر مجموع الفتاوى ١٩٧/٨ .

(٣) البقرة آية /٢٥٥ .

المبحث الثالث
العدل الإلهي والتنزه عن الظلم

إن أساس العدل الإلهي يكمن في تحقيق الحرية الإنسانية وتوافر مقوماتها في الأفعال البشرية من جهة ، ومن جهة أخرى دقة الحساب الإلهي ، وإعطاء كل ذي حق حقه ، فيجازى المسيئ بقدر إساءته ، والمحسن بقدر إحسانه .

قال تعالى : ﴿ **وَأَن لَّيْسَ للإنسَانِ إلاَّ مَا سَعَى** ﴾ [١] وقال : ﴿ **بَلْ الإنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ۞ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ** ﴾ [٢] .كما أنه لا يحاسب أحدًا بعمل غيره ﴿ **وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى** ﴾ [٣] ، فكل نفس تحاسب يوم القيامة حسابًا خاصًا بها ، فيما كان في طاقتها ﴿ **لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إلاَّ وُسْعَهَا** ﴾ [٤] .

وبالرغم من أن المحاسِب هو العادل المطلق ، فإنه يسمح لكل نفس أن تدافع وتجادل ﴿ **يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ** ﴾ [٥] .

---

(١) النجم آية/٣٩ .

(٢) القيامة آية/١٤ .

(٣) فاطر آية/١٨ .

(٤) البقرة آية/٢٨٦ .

(٥) النحل آية /١١١ .

وقد جاء في آيتين كريمتين أصول العدل الإلهي ، وبيان الأسس والقيم والمعايير التي يحاسب اللّه بها البشر ، قال ﷻ : ﴿ **مَّنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً** ﴾ [1] ، وقال أيضًا : ﴿ **وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ** ﴾ [2] .

وهذه الأسس ليست ملزمة لله ، أو موجبة عليه شيئًا ـ كما زعم ذلك بعض أهل الكلام والبدع ـ وإنما هو خالقها ، وقد أوجب سبحانه ذلك على نفسه بمشيئته المطلقة ، ذلك بدليل قوله : ﴿ **كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ** ﴾ [3] .

كماجاء في الحديث القدسي قوله تعالى : « **يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا** » [4] .

وكتابة الرحمة وتحريم الظلم على نفسه سبحانه إنما يفيد تنزهه وعدله المطلق بين خلقه ، وليس ذلك تقييدًا لمشيئة اللّه المطلقة ، بل اللّه تعالى يفعل مايشاء وهو غير ظالم ، فعلم أنه منزه عن فعل السوء ، والفعل المعيب المذموم ، كما أنه

---

(١) الإسراء آية /١٥ .

(٢) الأنبياء آية /٤٧ .

(٣) الأنعام آية /٥٤ ، وانظرالقضاء والقدر للدسوقي ٣٧٣/١ .

(٤) الحديث أخرجه مسلم عن أبي ذر ﷺ في كتاب البر والصلة والأدب : باب تحريم الظلم ١٩٩٤/٤ ، والترمذي في السنن في كتاب صفة القيامة : باب/١٥ ، رقم الحديث /٢٦١٣ ، وابن ماجه في كتاب الزهد : باب ذكر التوبة ١٤٢٢/٢، والإمام أحمد في المسند ١٥٤/٥ ، ١٦٠ ، ١٧٧ .

منزه عن وصف السوء ، والوصف المعيب المذموم [1] .

وينقل ابن القيم ــ رحمه اللّه ــ عن أبي إسحاق قوله : إنه سبحانه وإن كانت قدرته تنالهم بما شاء ، فإنه لا يشاء إلا العدل [2] .

ــ حقيقة الظلم الذي يُنزَّه اللّه عنه :

ماهو الظلم الذي تنزه اللّه تعالى عنه وحرمه على نفسه ؟ وهل هو ممكن في حق اللّه ﷻ أم ممتنع ؟ .

وفي ذلك قولان لأهل العلم :

القول الأول : يعرف الظلم بأنه التصرف في ملك الغير ، أما تصرف المالك في ملكه بما يشاء فهذا عدل ، واللّه تعالى مالك كل شيء ، أو هو مخالفة الأمر واللّه لا آمر له .

وهو قول كثير من السلف والخلف من أهل السنة والحديث ، ومن وافقهم من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة ، وينسب هذا القول أيضًا إلى الجهم والأشعري وموافقيهما [3] .

وقد روعي في هذا التعريف عدم تعليل أفعال اللّه تعالى ، فالمتصرف بملكه بما شاء بحيث لو أدخل الطائعين إلى النار والكفار الجنة لم يكن ظلمًا بل عدلاً ، وكذلك مخالفة الأمر ، فاللّه تعالى لا آمر له ، وعندئذ فتصرفه بما يشاء لا يكون

---

(١) ينظر شرح العقيدة الطحاوية ٢/٦٦٠ .

(٢) شفاء العليل ص ٨٧ .

(٣) منهاج السنة ١/ ١٣٤ -١٣٥ .

وفق علة وحكمة ، وإنما لمطلق السلطة والقهر ، والتصرف في ملكه بما يشاء .

وهؤلاء يقولون أيضًا : إن الظلم ممتنع منه غير مقدور ، وهو محال لذاته كالجمع بين النقيضين ، وإن كل ممكن مقدور فليس هو ظلمًا . ويقولون بناءً على هذا : إنه لو عذَّب المطيعين ونعَّم العصاة لم يكن ذلك ظلمًا .

القول الثاني : يعرف الظلم بأنه منع الغير حقًا له ، قالوا : وهذا الذي حرمه اللّه على نفسه ، ومنع الحق يكون بأن يحمَّل على المكلف سيئات غيره ، أو يُنقص من حسناته بلا سبب لذلك ، قال تعالى : ﴿ **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى** ﴾ [1] .

فاللّه تعالى لا يضع العقوبة إلا في المحل الذي يستحقها ، لأن اللّه تعالى حكيم وعادل ، والحكمة والعدل يقتضيان وضع الشيء في محله ، والظلم هو وضع الشيء في غير موضعه .

وهذا قول أكثر أهل السنة والمثبتين للقدر من أهل الحديث والتفسير والفقه والكلام والتصوف من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم [2] . وهؤلاء يقولون بالتعليل في أفعال اللّه تعالى ، وأن كل أفعاله تأتي وفق العلة والحكمة ، سواء كانت مدرَكة أو غير مدرَكة ، ويقولون أيضًا : إن الظلم مقدور وممكن ، ولكن اللّه تعالى منزه عنه ، لا يفعله لعدله .

ولا ريب أن اللّه تعالى مالك الملك ، يتصرف في ملكه بما يشاء ، ولا آمر له

---

(١) فاطر آية /١٨ .

(٢) انظر منهاج السنة ١/١٣٧ ، والشريعة للآجري ص ٢٢٠ ، وشرح جوهرة التوحيد ص ٢٢٨ .

ـ كما يقول أصحاب القول الأول ـ ولكن هذا لا ينفي أن تأتي أفعال الباري تعالى وفق العلة والحكمة التي شاءها.

لذلك يعقب ابن القيم ـ رحمه اللّٰه ـ على القول الأول بقوله : فعلى هذا القول يكون المراد أنه في تصرفه في ملكه يتصرف بالعدل ، بمجازات المحسن بإحسانه ، والمسيء بإساءته ، ولا يظلم مثقال ذرة ، ولا يعاقب أحدًا بما لم يجنه ، ولايهضمه ثواب ما عمله ، ولا يحمل عليه ذنب غيره ، ولا يأخذ أحدًا بجريرة أحد ، ولا يكلف نفسًا ما لا تطيقه ، فيكون من باب له الملك وله الحمد ، ومن باب ماض فيَّ حكمك ، عدل فيَّ قضاؤك [1] .

وعلى هذا فلا تعارض بين مطلق تصرفه في ملكه بما يشاء ، وبين تعليل أفعاله ، واتصافه بالحكمة والعدل بحمد اللّٰه ، واللّٰه أعلم .

ـ الظلم ممكن ومقدور :

عند الموازنة بين القولين السابقين يمكن القول : إن القول الثاني أكثر دلالة على نفي حقيقة الظلم ، وأنسب بالكمال اللائق باللّٰه ﷻ لسببين :

الأول : إن تنزيه اللّٰه تعالى عن الممتنع أصلاً ليس فيه مدح ولا كمال ، وإنما المدح والكمال في تنزيهه عما هو مقدور له ممكن ، ولكن لا يفعله اللّٰه تعالى لأنه يتنافى مع مقتضى العدل والحكمة التي يتصف بها .

الثاني : إن الإنسان لا يخاف الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة حتى يؤمَّن

---

(١) شفاء العليل ص ٨٧ بتصرف .

ذلك ، وإنما يُؤمَّن مما يمكن ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا ﴾ [1] ، وقد فسر السلف بأن الظلم هو أن توضع عليه سيئات غيره ، والهضم أن ينقص من حسناته ، وفي كلا الحالين منع لحقه ، وقالوا أيضًا : فلما آمنه من الظلم بقوله : ﴿ فَلا يَخَافُ ﴾ عُلم أنه ممكن مقدور عليه ، وكذا قوله : ﴿ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلعَبِيدِ ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [3] ، لم يعن بذلك نفي ما لا يقدر عليه ، ولا يمكن منه ، وإنما نفى ما هو مقدور عليه ممكن ، وهو أن يُجزوا بغير أعمالهم .

والحاصل أن الظلم ممكن في حق اللّه تعالى ومقدور ، ولكن لا يفعله ، وليس محالاً في حقه غير مقدور ـ كما زعم بعض المتكلمين ـ ومعلوم أنه لا يحسن من العاقل أن يمدح نفسه بنفي شيء عنه ، وهو لا يستطيع فعله [4] ، فلا يحسن من الأعمى والعاجز أن يتمدح أحدهما بترك تسلق الجدران أو الهجوم على منازل الجيران ليلاً ، لأنهما ليسا قادرين على مثل هذا العمل أصلاً ، فكيف يكون ذلك من حالهما .

وكذلك الأمر بالنسبة لنفي الظلم عن اللّه تعالى ، فإذا لم يكن اللّه قادرًا على فعله لما حسن منه أن يتمدح في نفيه عنه ، لأن العدل حينئذ سيكون واقعًا منه بالطبع ، وليس بالاختيار وقد ثبت أن اللّه تعالى قادر لذاته ، ومن حق القادر

---

(١) طه آية /١١٢ .

(٢) ق آية /٢٩ ، وانظر شرح العقيدة الطحاوية ٢/٦٦٠ .

(٣) النساء آية /٤٠ .

(٤) باعتبار أن الممتنع غير مقدور ؛ لأنه لا تتعلق به قدرة أصلا .

لذاته أن يكون قادرًا على ما شاء من أجناس المقدورات ، وهذا معنى أن يكون في مقدوره من الحسن ما يستغني به عن القبيح .

ـ شبهة والجواب عليها :

روى أبو داود والحاكم في المستدرك من حديث ابن عباس ، وعبادة بن الصامت ، وزيد بن ثابت عن النبي ﷺ : « **إن اللّه لو عذب أهل سماواته وأرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم كانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم** » [1] .

وقد احتج بهذا الحديث من ذهب إلى نفي العلة والحكمة في أفعال اللّه تعالى من الجبرية وغيرهم ، وقال : إن هذا من جهة القدرة والسلطان ، ولذلك قال تعالى : ﴿ **لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ** ﴾ [2] .

وأجيب على ذلك بأن أهل السنة قابلوا هذا الحديث بالتصديق والإذعان ، وعلموا من عظمة اللّه تعالى وجلاله ، وقدْر نعم اللّه على خلقه ، وعدم قيام الخلق بحقوق نعمه عليهم ، إما عجزًا وإما جهلاً وإما تفريطًا وإضاعة ، وإما تقصيرًا في المقدور من الشكر ، ولو من بعض الوجوه ، فإن حقه على أهل السماوات والأرض أن يطاع فلا يُعصى ، ويُذكر فلا يُنسى ، ويُشكر فلا يُكفر ، وتكون قوة الحب ، والإنابة ، والتوكل ، والخشية ، والمراقبة ،

---

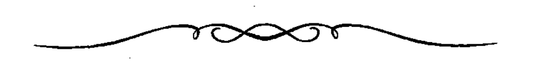
(١) الحديث قطعة من حديث مطول حسن أخرجه أبو داود ٤٦٩٩/١٣ ، وابن ماجة ٣٠/١ ، وأحمد ١٨٢/٥ ـ ١٨٣ ، وابن ابي عاصم /٢٤٥ ، والآجري في الشريعة ص ٢٠٣ ، والطبراني في الكبير/٤٩٤٠ ، واللالكائي في السنة /١٠٩٣ ـ ١٢٣٢ .

(٢) الأنبياء آية /٢٣ ، وينظر مختصر الصواعق ٢٠٣/١ ، وإيثار الحق على الخلق ص ٢٣١ .

والخوف ، والرجاء ، جميعها متوجهة إليه ومتعلقة به ، بحيث يكون القلب عاكفًا على محبته وتأليهه ، بل على إفراده بذلك ، واللسان محبوسًا على ذكره ، والجوارح وقفًا على طاعته .

ولا ريب أن هذا مقدور في الجملة ، ولكن النفس تشح به ، وهي في الشح على مراتب لا يحصيها إلا اللَّه تعالى ، ومن الذي لم يصدر منه خلاف ما خُلق له في وقت من الأوقات ؟ ، فلو وضع الرب سبحانه عدله على أهل سماواته وأرضه لعذبهم بعدله ولم يكن ظالماً .

ولكن كتب اللَّه تعالى على نفسه الرحمة ، فلا يسع الخلائق إلا رحمته وعفوه ، ولا يبلغ عمل أحد منهم أن ينجو به من النار ، أو يدخل به الجنة ، كما قال أطوع الناس لربه ، وأفضلهم عملاً ، وأشدهم تعظيمًا لربه وإجلالاً : « **لن ينجي أحدًا منكم عملُه** » ، قالوا : ولا أنت يا رسول اللَّه ؟ قال : « **ولا أنا إلا أن يتغمدني اللَّه برحمته** » [1] ، فليس في هذا الحديث حجة لمن نفى الحكمة والتعليل في أفعال اللَّه ، والحمد لله .



---

(١) وتتمة الحديث : « **سددوا وقاربوا ، واغدوا وروحوا وشيء من الدُّلجة ، والقصدَ القصدَ تبلغوا** » متفق عليه من حديث أبي هريرة ﷺ ، أخرجه البخاري في الرقاق : باب القصد والمداومة على العمل ، ومسلم في صفات المنافقين : باب لن يدخل أحد الجنة بعمله ، وأحمد في المسند ٢/٢٥٦، وابن ماجة /٤٢٠١ ، وانظر شرح العقيدة الطحاوية ٢/٦٦٢ ـ ٦٦٣ .

المبحث الرابع
الإرادة الإلهية والتكليف

لم يزل اللّه تعالى متصفًا بالإرادة والمشيئة [1] ، وهو سبحانه يقدر الأشياء ويكتبها في اللوح المحفوظ ، ثم بعد ذلك يخلقها لوقتها ، فهو إذا شاء شيئًا قدره ، وأراد وجوده في وقته الذي قدره ، فالأول عزم والثاني قصد [2] ، فنوع الإرادة قديم ، وأما إرادة الشيء المعيّن فإنما يريده في وقته [3] .

ومن المعلوم أن الإرادة الإلهية تتقدم على وجود المراد ، قال تعالى : **﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ**

---

(١) يذهب بعض العلماء إلى أن المشيئة أعم من الإرادة ، فالمشيئة عبارة عن تجلي الذات والعناية السابقة لإيجاد المعدوم أو إعدام الموجود ، والإرادة عبارة عن تجليه لإيجاد المعدوم ، قالوا : ومن تتبع مواضع استعمالات المشيئة والإرادة في القرآن الكريم يعلم ذلك ، وفي هذا نظر ، إذ أن استعمال الإرادة في القرآن الكريم ورد في معرض إعدام الموجود أيضًا ، كما في قوله : **﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً ﴾** الآية ، ولذلك لافرق بينهما لغة أيضًا ، حيث تستعمل كل منهما مقام الأخرى ، انظر التعريفات للجرجاني ص ٢١٦ ، وقد ذهب صاحب شرح جوهرة التوحيد إلى القول بترادفهما ، انظر ص ١٠٨ ، واللّه أعلم .

(٢) وفي جواز وصف اللّه تعالى بالعزم قولان للعلماء : أحدهما المنع ، كقول القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى ، والثاني الجواز وهو أصح ، فقد قرأ جماعة من السلف : **﴿ فَإِذَا عَزَمْتُ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ ﴾** بالضم ، آل عمران /١٥٩ ، وفي الحديث الصحيح من حديث أم سلمة : **« ثم عزم اللّه لي »** انظر مجموع الفتاوى ٣٠٣/١٦

(٣) المصدر نفسه .

فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ [1] ، وهي واضحة في تقدم الإرادة قبل وقت قطع الأعذار ؛ والعذاب لا يقع قبل ذلك في حكم اللّه تعالى : **﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾** [2] .

ومن خصائص الإرادة الإلهية أيضًا الشمول والعموم لكل ما هو كائن ، قال تعالى : **﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾** [3] ، **﴿ وَمَا تَشَاءونَ إلاَّ أن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ العَالمِينَ ﴾** [4] ، فكل كائن تعلقت به إرادة اللّه ﷻ . ومنها أيضًا أنها نافذة ولا يحول دونها شيء ، قال تعالى : **﴿ إنَّمَا أَمْرُهُ إذَا أَرَادَ شَيْئًا أنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ۞ فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيءٍ وَإلَيْهِ تُرْجَعُون ﴾** [5] .

- **الإرادة والأمر :**

تتصل الإرادة والأمر بالتكليف اتصالاً مباشرًا ، وقد تنازع الناس في الأمر والإرادة والعلاقة بينهما ، وهل يأمر اللّه بما لايريد ، أو لا يأمر إلا بما يريد ؟.

وفي الحقيقة أن لفظ الأمر والإرادة من الألفاظ المجملة ، فقد يقصد بالإرادة الإرادة الكونية الشاملة لجميع الحوادث ، كقوله تعالى : **﴿ فَمَنْ يُرِدْ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ للإسْلامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا**

---

(١) الإسراء آية /١٦ .

(٢) الإسراء آية /١٥ ، وانظر إيثار الحق على الخلق ص ٢٩١ .

(٣) البروج أية /١٦ .

(٤) التكوير آية /٢٩ .

(٥) يس آية / ٨٢ ، ٨٣ .

كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾[1] . وكقول المسلمين : ما شاء اللّه كان وما لم يشأ لم يكن[2] ، وقد يراد بالإرادة ما يحبه اللّه ويرضاه كقوله : ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ** ﴾[3] .

وأمَّا الأمر فلفظ مجمل أيضًا ، فقد يراد به الأمر الكوني القدري ، كما في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ** ﴾[4] ، وقوله : ﴿ **وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا** ﴾[5] .

وقد يراد بالأمر الأمر الشرعي كما في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ** ﴾[6] ، وقوله : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا** ﴾[7] .

وبعد هذا التفصيل يمكن القول : إن الأمر الديني المحبوب يستلزم الإرادة الدينية الشرعية ، فكل ما أمر اللّه به شرعًا أحبه وأراده دينًا ، وكل ما أراده دينًا وشرعًا أمر به وحض عليه .

---

(١) الأنعام أية /١٢٥ .

(٢) انظر ص ٧٣ من البحث .

(٣) النساء آية /٢٦ .

(٤) يس آية /٨٢ .

(٥) الإسراء آية /١٦ .

(٦) النحل آية /٩٠ .

(٧) النساء آية / ٥٨ ، وانظر مجموعة الرسائل الكبرى ١/٣٦٧ .

وأمَّا الأمر الكوني فإنه يستلزم الإرادة الكونية القدرية ، فكل ما أمر اللَّه به كونًا وقدرًا أراده وشاءه كونًا كذلك .

وعندئذ فلا تلازم بين الأمر الديني والإرادة الكونية ، والعكس صحيح ، وإذا كان الأمر كذلك فقد يريد اللَّه تعالى من المكلفين كونًا ما لا يأمر به شرعًا ، وقد يأمر شرعًا بما لا يريده كونًا وقدرًا ، كإيمان من أمره اللَّه تعالى بالإيمان ولم يوفقه إليه ، فهو مراد له دينًا لا كونًا .

ومثال انفكاك الأمرعن الإرادة أمر اللَّه تعالى لخليله إبراهيم عليه السلام بذبح ابنه إسماعيل ، فلم يرده كونًا وقدرًا [1] ، وأمره لرسوله ﷺ بخمسين صلاة ليلة المعراج ، لم يرد ذلك كونًا وقدرًا أيضًا [2] .

وخلاصة القول : إن الإرادة والأمر ينقسمان إلى ديني وكوني ، فالتلازم حاصل عند اتفاقهما في الكوني والديني ، ولا تلازم بينهما فيما دون ذلك كما سيأتي تفصيله إن شاء اللَّه .

ـ الإرادة والمحبة :

قبل الحديث عن الإرادة والمحبة ، وبيان الفرق بينهما ، يجب الإشارة إلى قاعدتين أساسيتين لفهم هذه المسألة :

القاعدة الأولى: عموم إرادة اللَّه تعالى وشمولها لكل ما هو كائن ــ كما

---

(١) من المعلوم أن أمر إبراهيم بذبح ابنه إسماعيل ــ عليهما السلام ــ لم يكن الأمر بالذبح محبوبًا لذاته ، وإنما المحبوب منه عزمه على الامتثال ، وتوطين نفسه عليه .

(٢) انظر شفاء العليل ص ٢٨٠ ، ومجموعة الرسائل الكبرى ٢/١١٦ .

سبقت الإشارة اليه ـ : فقد وردت نصوص كثيرة تفيد عموم الإرادة والمشيئة ، وشمولها لكل شيء موجود وكائن ، وأن اللّه خالق كل شيء ، وربه ومليكه ، وهذا هو مذهب سلف الأمة [1] .

ومن النصوص التى تدل على ذلك :

قوله تعالى : ﴿ **وَمَا تَشَاءون إلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ** ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ **كَلا إنَّهُ تَذْكِرَةٌ ۞ فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ ۞ وَمَا يَذْكُرُونَ إلاَّ أن يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ المغْفِرَةِ** ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ **وَلَوْ شَاءَ لهدَاكُمْ أجْمَعِينَ** ﴾ [4] ، وقوله : ﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِن حَقَّ القَولُ مِنِّي لأمْلأنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ** ﴾ [5] .

ويؤخذ من مجموع هذه الأدلة أن كل ما هو واقع في هذا الكون من إيمان وكفر ، ومن طاعة ومعصية ، ومن خير وشر ، كل ذلك بإرادة اللّه ومشيئته ، ولو لم يشأ ذلك لما وقع أصلاً .

روى الآجري بسنده عن عمر بن عبد العزيز ـ رحمه اللّه ـ أنه قال : لو أراد اللّه أن لا يُعصى ما خلق إبليس ، وهو رأس الخطيئة ، وإن في ذلك لعلمًا من كتاب اللّه ﷻ ، جهله من جهله ، وعرفه من عرفه ، ثم قرأ

---

(١) انظر مجموع الرسائل والمسائل ٣٥٦/١ .

(٢) الإنسان آية /٣٠ .

(٣) المدثر آية /٥٤ ـ ٥٦ .

(٤) النحل آية /٩ .

(٥) السجدة آية /١٣ .

﴿ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ۞ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ ۞ إِلاَّ مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾ [1] . فلا يخرج شيء عن عموم إرادته ومشيئته مطلقًا ، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد .

القاعدة الثانية : ليس كل ما تعلقت به إرادة اللّه ومشيئته ــ مما هو كائن وموجود ــ محبوب ومرضي ، ولا شك أن هذا ظاهر من خلال نصوص الكتاب والسنة ، التي تدل صراحة أن بعض ما أراده اللّه تعالى وشاءه ، أحبه ورضيه وأمر به لذاته ، وعندئذ فالمشيئة والإرادة تساوي المحبة ؛ وبعض ماشاءه وأراده كرهه وأبغضه ونهى عنه ، ولم يرضه لعباده .

أما النوع الأول فمثل قوله تعالى : ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ** ﴾ [2] ، و﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾ [3] ، و﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ** ﴾ [4] .

وأما النوع الثاني فمثل قوله تعالى : ﴿ **وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ** ﴾ [5] ، ﴿ **وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ** ﴾ [6] .

وقوله ﷺ : « **كره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة**

---

(١) الصافات آية /١٦١ ــ ١٦٣ ، وانظر الشريعة ص ٢٣٠ .

(٢) النساء آية /٢٨ .

(٣) البقرة آية /١٨٥ .

(٤) البقرة آية / ٢٢٢ .

(٥) الزمر آية /٧ .

(٦) البقرة آية /١٩٠ .

المال » [1] إلى غير ذلك .

ومن هنا قال أهل السنة : إن اللّه وإن كان يريد المعاصي قدرًا ، فهو لا يحبها ، ولا يرضاها ، ولا يأمر بها ، بل يبغضها ، ويسخطها ، ويكرهها ، وينهى عنها ، ويتوعد فاعلها ، وأما الطاعات والإيمان وسائر وجوه الخير ، فإن اللّه يحبها ، ويأمر بها ، ويرضاها ، ويعد صاحبها بالثواب والجزاء الحسن ، وكل هذا واقع بمشيئة اللّه وإرادته ، وهذا قول السلف قاطبة ، فيقولون : ما شاء اللّه كان وما لم يشأ لم يكن [2] .

ومن أوائل من تنبه لهذا الأمر الغزالي والرازي ـ من متأخري الأشاعرة ـ فالغزالي جعل المعصية والطاعة مما تشملها المشيئة ، ولكن لا تشملها المحبة والكراهية ، بل رب مراد محبوب ، ورب مراد مكروه [3] ، فالخير والشر داخلان في المشيئة العامة والإرادة الشاملة ، لكن الشر مراد مكروه ، والخير مراد مرضي ومحبوب ، فالإرادة هنا قد شملت المحبوب والمكروه ، فالمرادات تنقسم عند الغزالي إلى قسمين :

---

(١) الحديث بتمامه عن المغيرة بن شعبة قال : قال النبي ﷺ : « **إن اللّه حرم عليكم عقوق الأمهات ، ووأد البنات ، ومنع وهات ، وكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال** » متفق عليه ، وأخرجه البخاري في الاستقراض : باب ما ينهى عن إضاعة المال ، وفي الأدب : باب عقوق الوالدين من الكبائر ، وفي باب الزكاة : باب قول اللّه تعالى : ﴿ **لا يَسْأَلُونَ النَّاس إلحافًا** ﴾ ، ومسلم في الأقضية : باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة ، وانظر إيثارالحق على الخلق ص ٢٤٧ .

(٢) انظر شرح العقيدة الطحاوية ٧٩/٢ .

(٣) الإحياء ١١١/١ .

مراد محبوب كالطاعات ، و مراد مكروه مبغوض كالمعاصي ، وكلا القسمين ضروري الوجود ، مادامت قد تعلقت به الإرادة الكونية .

ولقد تنبه ابن حزم إلى ذلك أيضًا في ـ الفِصَل ـ ، حيث صرح بأن اللّه قد يريد الشيء ولا يحبه ، ولا يرضى به ، ورغم ذلك فإنه يوجده لإرادته ، وإرادته الكفر والمعصية لا تستلزم محبته ، لأن الإرادة قد تتعلق بالشيء لإيجاده فقط ، وليس كل من فعل ما أراد اللّه يكون مثابًا ، أو مطيعًا ، أو محسنًا ، وإنما المحسن من فعل ما أمر اللّه به ورضي عنه [1] .

ولما كان القرآن الكريم مشتملاً على كثير من الآيات الدالة في ظاهرها على أن ما وقع من الكفر والشر ليس إلا بمشيئته وإرادته ، وآيات أخرى تدل على أنه لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ، لزم بالضرورة أن يكون الذي أثبته غير الذي نفاه من ذلك ، فالذي نفاه هو الرضا بالكفر والمعصية ، والذي أثبته هو إرادة إيجاده ومشيئته ، وليس محبته ولا رضاه ، يقول ابن حزم : وهما معنيان متغايران بنص القرآن وحُكْمِ اللغة [2] .

ولا شك أن ما قاله الغزالي والرازي وابن حزم في أن الإرادة لا تستلزم محبة الشيء ، ولكن تستلزم إيجاده فقط ، وأما الأمر بالشيء فلا يستلزم إيجاده ولكن يستلزم محبته ورضاه ، إن قولهم هذا يتفق مع ما دل عليه القرآن والسنة ، وما أجمع عليه علماء السلف وغيرهم .

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٤٢/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٥١/٣ .

ومن هنا جاء تفريق علماء السلف والأئمة بين الإرادة والمحبة ، قال شيخ الإسلام : وأما أئمة أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، وعامة أصحاب أبي حنيفة ، يقولون بما اتفق عليه السلف من أنه سبحانه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ويثبتون الفرق بين مشيئته ومحبته ورضاه ، فيقولون : إن الكفر والفسوق والعصيان وإن وقع بمشيئته فهو لا يحبه ولا يرضاه ، بل يسخطه ويبغضه [1] .

وقد أخطأ في قضية الإرادة والأمر ، وفي فهم معناهما ، بعض طوائف المسلمين كالمعتزلة ، والحنابلة ، عندما ظنوا أن الكل بمعنى واحد [2] .

ثم قالت المعتزلة والقدرية : إن كل ما أمر اللّه به لا بد أن يريده ، وأن كل ما أراده لا بد أن يأمر به ، فجعلوا معنى الإرادة والأمر واحدًا ، وبنوا على ذلك نفيهم إرادة اللّه تعالى للكفر والمعاصي وسائر الشرور [3] ، باعتبار أن اللّه تعالى لا يحبها ولا يرضاها ، وهؤلاء هم نفاة القدر .

وقالت الجهمية ومن وافقهم : إن الإرادة تستلزم المحبة والرضا ، وإن ما وقع في الأرض من الكفر والفسوق والعصيان ، محبوب ومراد لله ، ما دام اللّه قد

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ٤٧٦/٨ ، إيثار الحق على الخلق ص ٣٠٢ ، وشفاء العليل ص ١٢٧ ، وشرح الكوكب ٣١٩/١ .

(٢) فتح الباري ٣٤٥/٣ ، والتمهيد للباقلاني ص ٤٨ ، ومجموع الفتاوى ٣٧/١٣ .

(٣) ينظر الأربعين في أصول الدين ص ٢٤٤ ، ونهاية الإقدام ص ٢٥٤ ـــ ٢٥٨ ، والفصل ٣ / ١٤٢ .

خلق ذلك ، لأنه لا يخلق إلا ما يحبه ويريده [1] ، فظنوا أن كل مخلوق لا بد أن يكون محبوبًا ومرادًا لله ، والنقل والعقل أثبتا خلاف ذلك ، فالمريض قد يريد الدواء ولكن لا يحبه ،كما قد يحب في حال مرضه أنواعًا معينة من الطعام والشراب ، ولا يريده لما فيه من ضرر على صحته ، كذلك نص الشارع على أن اللّه لايحب الكفر والفسوق ، ولايحب الظلم والفساد ، مع أن ذلك مخلوق له واقع في ملكه ــ و لله المثل الأعلى ــ واللّه أعلم .

وسر الخطأ في هذه المسألة يرجع إلى خطأ الطرفين في فهم معنى الإرادة وتنوعها في كتاب اللّه ، فليس هناك تلازم بين الإرادة والأمر ، ولا بين الإرادة والمحبة والرضا ، ولو تنبه الطرفان إلى تنوع الإرادة والأمر في القرآن الكريم لعلم الطرفان أنه قد أصاب نصف الحقيقة وافتقد نصفها الآخر .

ــ تنوع الإرادة باعتبار تعلقها بالمراد ووقوعه :

ذهب المحققون من أهل السنة والجماعة إلى القول بأن الإرادة في كتاب اللّه نوعان :

أحدهما : الإرادة الكونية ، وهي المستلزمة لوقوع المراد ، والتي يقال فيها ما شاء اللّه كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ومن أدلة هذا النوع قوله تعالى : ﴿ **فَمَنْ يُرِدْ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ** ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ **وَلا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي**

---

(1) مجموعة الرسائل والمسائل ٥/١٢٧ ، وجواب أهل العلم والإيمان ص١٠٠ ، والأربعين ص٢٤٤ .
(2) الأنعام آية /١٢٥ .

إنْ أردْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إن كَانَ اللّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ [1] ، وقوله : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [2] ، وأمثال ذلك .

وأما النوع الثاني فهو الإرادة الدينية الشرعية ، وهي التي تستلزم محبة المراد ورضاه ، ومحبة أهله، والرضى عنهم ، ومن أدلة هذا النوع قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [4] .

وهذه الإرادة لاتستلزم وقوع المراد ، إلا أن يتعلق به النوع الأول من الإرادة ، ولهذا إذا نُظر إلى الإرادة من حيث تعلقها بالمراد من ناحية ، ووقوعه أوعدم وقوعه من ناحية أخرى ، فإنها ترجع إلى أربعة أنواع :

أحدها : ما تعلقت به الإرادتان ، وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة ، فإن اللّه أراده إرادة دين وشرع ، فأمر به وأحبه ورضيه ، وأراده إرادة كون فوقع ، ولولا ذلك لما كان .

والثاني : ماتعلقت به الإرادة الدينية فقط ، وهو ما أمر اللّه به من الأعمال الصالحة ، فعصى ذلك الأمر الكفار والفجار ، فتلك كلها إرادة دين ، وهو يحبها ويرضاها ، سواء وقعت أو لم تقع .

---

(١) هود آية /٣٤ .

(٢) البقرة آية /٢٥٣ .

(٣) البقرة آية /١٨٥ .

(٤) المائدة آية /٦ ، وانظر مجموعة الرسائل الكبرى ٢/٧٧ .

الثالث : ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط دون الشرعية ، وهو ما قدره وشاءه من الحوادث التي أبغضها ونهى عنها ، كالكفر وسائر المعاصي مما وقع فعلاً ، فإنه لم يأمر بها ، ولم يرضها ، ولم يحبها ، فاللّه لا يأمر بالفحشاء ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولولا مشيئته وقدرته وخلقه لما كانت ، ولما وجدت ، فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن .

والرابع : ما لم تتعلق به الإرادتان الكونية والشرعية ، فهذا مما لم يقع من أنواع المباحات والمعاصي [1] .

ومما يحسن التنبيه إليه هنا أن ما أراده اللّه تعالى كونًا وقدرًا فإنه واقع لا محالة ـ كما سبق ـ كالكفر والمعاصي وغيرها ، وقد يلتبس هذا لدى بعض الناس عند سماع ذلك .

ولا شك أن هناك فرقًا بين النصوص الناهية عن الكفر والضلال ، وتلك النصوص المخبرة بوقوعه ، وهذا هو الفرق بين الشرع والقدر .

فالشرع هو خطاب اللّه للمكلفين بفعل ما أمر اللّه به ، وترك ما نهى عنه ، وهذا في مقدورهم يقينًا ، ولا يبطل هذا أن يكون اللّه تعالى قد أخبر عن كفر أكثر الناس ، وردهم للحق ، وتكذيبهم للرسل ، كما لا يسوغ للكفار أن يحتجوا بالأخبار الواردة في وقوع الكفر في الأرض قدرًا ، بل الناس مكلفون ومطالبون بالشرع دائمًا ، وهو في مقدورهم .

---

(١) انظر مجموعة الرسائل الكبرى ٢/٧٦ ـ ٧٧ ، وشرح الكوكب ١/٣٢١ ، وإيثار الحق على الخلق ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

وهنا يرد سؤال خلاصته : كيف تجتمع إرادة اللّه تعالى وبغضه في مراد واحد ؟.

والجواب على هذا التساؤل يستلزم التفريق بين المرادات ، وهي على نوعين : مراد لذاته ، ومراد لغيره (1) .

أما المراد لذاته فهو مطلوب ومحبوب لذاته ، لما فيه من الخير ، فهو مراد إرادة غايات ومقاصد .

وأما المراد لغيره فهو في ذاته مكروه مبغوض ، ولكن بالنظر إلى ما يفضي إليه فهو محبوب ، وعنئذ يجتمع في مثل هذا المراد إرادة اللّه تعالى وبغضه ، فإرادته بالنسبة إلى الغاية من وراء إرادة كونه ، وبغضه بالنظر إلى ذاته ، ولا تنافي بينهما ، لاختلاف متعلقهما أولانفكاك جهتهما .

وهذا كالدواء الكريه إذاعلم المتناول له أن فيه شفاءه ، وقطع العضو المتآكل إذا علم المريض أن في قطعه بقاء جسده .

ومثال ما يجتمع فيه إرادة اللّه تعالى وبغضه ، خلقه لإبليس والكفر ، وسائر المعاصي ، فهي مبغوضة في ذاتها ، ومرادة لما تؤدي إليه من الغايات والحكم لولاها لما وجدت ، واللّه أعلم .



(1) ينظر إيثار الحق على الخلق ص ٢٢١ ، وشرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣٢٨ ، ومدارج السالكين ٢/٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

المبحث الخامس
الهداية والإضلال

لا شك أن مسألة الهداية والإضلال هي صلب أبواب القدر ، فإن أفضل ما يقدرالله للمكلف ، وأجل ما يقسمه له الهدى ، وأعظم ما يبتليه به ، ويقدره عليه الضلال ، وكل نعمة دون نعمة الهدى ، وكل مصيبة دون مصيبة الضلال .

وقبل أن ندخل في تفصيل هذه المسألة المهمة أود أن أشير إلى مراتب الهداية لنتعرف على ما يهمنا منها ، دون غيرها من المراتب الأخرى .

وقد قسم العلماء مراتب الهداية إلى أربعة أقسام ، تبعًا لمتعلقاتها التي وردت في النصوص الشرعية وهي :

المرتبة الأولى : الهداية العامة ، وهو هداية جميع الكائنات إلى مصالح معاشها وما يقيمها ، وفطرها على جلب النافع ودفع الضار عنها ، وهذا أعم مراتب الهداية ، فقد هدى اللّٰه تعالى الحيوان بفطرته إلى ما يصلح معاشه ويدفع عنه ما يسوؤه ، والإنسان بالعقل الذي هو أحد مظاهر هذه الفطرة التي يشترك فيها مع بقية الكائنات الأخرى .

والأدلة على هذه المرتبة كثيرة ومنها :

قوله تعالى : ﴿ **سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأعْلَى ۞ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ۞ وَالَّذِي**

قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ [1] .

فذكر سبحانه أربعة أمور عامة ، الخلق ، والتسوية ، والتقدير ، والهداية ، وجعل التسوية من تمام الخلق ، والهداية من تمام التقدير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى** ﴾ [2] .

المرتبة الثانية : الهدى بمعنى البيان والدلالة والتعليم ، والدعوة إلى مصالح العبد في معاده ، وهذا النوع هو وظيفة الرسل والعلماء والدعاة ، وهذه الهداية خاصة بالمكلفين دون غيرهم ، وهي لا تستلزم حصول التوفيق واتباع الحق ، وإن كانت شرطًا فيه ، أو جزء سبب ، وذلك لا يستلزم حصول المشروط والمسبب ، بل قد يتخلف عنه المقتضى ، إما لعدم كمال السبب ، أو لوجود مانع ، ولهذا قال تعالى : ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى** ﴾ [3] ، وقال : ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَّا يَتَّقُونَ** ﴾ [4] ، فهداهم هدى البيان والدلالة ، فلم يهتدوا ، فأضلهم عقوبة لهم على ترك الاهتداء أولاً ، بعد أن عرفوا الهدى ، فأعرضوا فأعماهم عنه بعد أن أراهموه .

وهذا شأنه سبحانه في كل من أنعم عليه بنعمة فكفرها ، فإنه يسلبه إياها ، بعد أن كانت نصيبه وحظه ، كما قال تعالى : ﴿ **ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا**

---

(١) الأعلى الآيات/ ١ ـ ٣ .

(٢) طه آية /٥٠ .

(٣) فصلت آية /١٧ .

(٤) التوبة آية /١١٥ .

نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ [1] .

وهذه الهداية هي التي أثبتها لرسوله ﷺ حيث قال : ﴿ **وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** ﴾ [2] .

وهذه المرتبة أخص من المرتبة الأولى ، لأنها هداية تخص المكلفين ، وهي حجة اللَّه على خلقه ، فاللَّه لا يعذب أحدًا إلا بعد إقامتها عليه ، قال تعالى : ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً** ﴾ [3] .

المرتبة الثالثة : هداية التوفيق والإلهام ، وخلق المشيئة المستلزمة للفعل ، وهذه المرتبة أخص من التي قبلها ، وهي التي ضل القدرية بإنكارها ، وقد أنكر عليهم سلف الأمة وأهل السنة عصرًا بعد عصر .

ولا سبيل إلى وجود هذا الأثر ـ الاهتداء ـ إلا بمؤثره التام ـ الهدى ـ ، فإن لم يحصل فعل اللَّه لم يحصل فعل العبد ، ولهذا قال تعالى : ﴿ **إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ** ﴾ [4] ، وقال أيضًا : ﴿ **إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ** ﴾ [5] .

وهذا صريح في أن الهدى ليس له ﷺ ، ولو حرص عليه ، ولا إلى أحد غير

---

(١) الأنفال آية /٥٣ .

(٢) الشورى آية /٥٢ .

(٣) الإسراء آية /١٥ .

(٤) النحل آية /٣٧ .

(٥) القصص آية /٥٦ .

الله ، وأن الله سبحانه إذا أضل عبدًا لم يكن لأحد سبيل إلى هدايته ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ ﴾ (١) ، وقال أيضًا : ﴿ مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلا الفَاسِقِينَ ﴾ (٣) ، ثم قال : ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (٤) .

المرتبة الرابعة : هي الهداية إلى الجنَّة والنَّار يوم القيامة ، قال تعالى : ﴿ احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ۝ مِن دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الجَحِيمِ ﴾ (٥) ، وقال تعالى عن الشهداء : ﴿ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ۝ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴾ (٦) ، فهذه هداية بعد قتلهم ، ولذلك قيل إن معناها سيهديهم إلى طريق الجنة ، ويصلح حالهم في الآخرة ، قال أبو العالية : والمراد بالهداية إرشاد المؤمنين إلى مسالك الجنان والطريق المفضية إليها (٧) ، وفي تفسير ابن كثير ــ رحمه الله ــ في قوله تعالى : ﴿ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴾ أي يهديهم إلى الجنة ، ويصلح

---

(١) الأعراف آية /١٨٦ .

(٢) الأنعام آية /٣٩ .

(٣) البقرة آية /٢٦ .

(٤) المائدة آية /١٦ .

(٥) الصافات آية /٢٢ ــ ٢٣ .

(٦) محمد آية /٤ ــ ٥ .

(٧) انظر فتح القدير للشوكاني ٥/٣١ .

أمرهم وحالهم [١] ، والله أعلم .

ـ هداية التوفيق والإلهام :

إن الذي يعنينا من مراتب الهداية السابقة هي التي بمعنى التوفيق والإلهام ، ذلك أن الهداية الأولى والثانية عامة لكل العباد ، حيث هدى الله تعالى كل نفس إلى مصالح معاشها ، وما تقوم به حياتها ، كما بين لها ودلها على ما يصلح شأنها في معادها ، وأما المرتبة الرابعة وهي الهداية إلى الجنة أو النار فإنها تتعلق بيوم الحساب ، يوم القيامة ، وإن كانت هذه الهداية ثمرة من ثمار التكليف في الدنيا .

والهداية التي نحن بصددها إذاً هي هداية التوفيق والإلهام ، وهي من الله تعالى وحده لمن شاء من عباده .

والإنسان ـ كما يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ : ضعيف البنية ، ضعيف القوة ، ضعيف الإرادة ، ضعيف العلم ، ضعيف الصبر ، فبالاضطرار لا بدَّ له من حافظ معين يقويه ، ويعينه ، وينصره ، ويساعده ، فإن تخلى عنه المساعد المعين ﷻ فالهلاك أقرب إليه من نفسه [٢] ، ومن هنا كانت حاجته لهداية الله وعونه وتوفيقه .

وبناء على هذا فإن هذه الهداية تستلزم أمرين :

---

(١) انظرتفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٧٤/٤ ، وأيضًا شفاء العليل ص ٦٥ وما بعدها .

(٢) طريق الهجرتين ص ١٩٠ ـ ١٩١ .

الأول : الهداية وهي فعل الرب ، وحقيقتها خلق الاهتداء في قلوبهم [1] .

والثاني : الاهتداء وهو فعل العبد ، وهو أثر فعله سبحانه ، فهو الهادي والعبد المهتدي ، كما قال تعالى : ﴿ **وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ** ﴾ [2] .

إذًا فالتوفيق والإعانة إرادة اللّه من نفسه أن يفعل بعبده ما يصلح به العبد ، بأن يجعله قادرًا على فعل ما يرضيه ، مريدًا له ، محبًا له ، مؤثرًا له على غيره ، ويبغضه إليه ، وهذا مجرد فعله ، والعبد محل له .

قال تعالى : ﴿ **وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الكُفْرَ وَالفُسُوقَ وَالعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ۞ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾ [3] ، وأما الخذلان فهو أن يخلي اللّه تعالى بين المكلف وبين نفسه ، ويكله إليها [4] .

ولا شك أن هذا النوع من الهداية لا يعطيه اللّه تعالى للناس بلا سبب يتقدم به المكلف بين يدي اللّه ، وإنما ﴿ **يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ** ﴾ [5] ، فاتباع النوع الثاني من الهداية ـ البيان والدلالة ـ هو شرط في حصول هذه الهداية الخاصة ، كما قال تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدَى**

---

(١) انظر أصول الدين ص ٢٤٠ .

(٢) الإسراء آية /٩٧ ، وانظر شفاء العليل ص ٨٠ .

(٣) الحجرات آية /٧ ــ ٨ ، وانظر مدارج السالكين ١/٤٤٦ .

(٤) المصدر نفسه وانظر التفسير القيم ص ٢١٦ .

(٥) المائدة آية /١٦ .

﴿ وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴾ [1] .

وهذا النوع من الهداية هو الذي نفاه اللَّه تعالى عن الظالمين ، والفاسقين ، والكاذبين ، والمسرف المرتاب ، وكل آية في القرآن الكريم وردت في نفي الهدى فيجب حملها على هذا النوع ، لأن هداية البيان والدلالة ، لم يمنعها اللَّه أحدًا من خلقه لأنها عامة فيهم ، وأما هذا النوع فهو فضله وإحسانه ، يختص به من يشاء من عباده .

وقد ضل في هذا النوع من الهداية فريقان : القدرية المعتزلة ، والجبرية ـ كما ضلوا في فهم سائر مسائل القدر ـ .

أما القدرية فقد أنكرت هذه الهداية وقالت : إن العدل الإلهي يقضي بالتسوية بين العباد في كل شيء ، ويجعلون آيات القرآن في ذلك النوع من المتشابه ، ويتأولونها على تأويلات باطلة لا سند لها من اللغة أو العقل ، كأن يقولوا : المراد بذلك تسمية من يشاء مهتديًا أو ضالاً ، وليس في لغة العرب أن قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ ﴾ ، أو ﴿ إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ على معنى ليس عليك تسميتهم ، أو أنك لا تسمي من تشاء مهتديًا ، ولكن اللَّه يسمي من يشاء ، وهذا بلا شك تأويل فاسد لا سند له .

وأما الجبرية فقد فسرت التوفيق بأنه خلق الطاعة ، والخذلان بأنه خلق المعصية ، وردوا الأمر إلى محض المشيئة من غير سبب ولاحكمة ، فأنكروا

---

(1) محمد آية /١٧ .

الأسباب والحكم [١] ، والغايات والمقاصد .

ـ يضل اللّٰه من يشاء ويهدي من يشاء لحكمة وعلة :

تدور شبهات في خواطر أصحاب القلوب المريضة عندما تعرض قضية الهدى والضلال ، فيقولون : إن اللّٰه إذا أراد بعبد خيرًا وفقه وأعانه ، وإذا أراد بعبد سوءًا خذله ، وصرفه عن الخير ، من غير سبب ، ولا علة .

ويستدلون على هذه الوساوس والشبهات ، بآيات المشيئة العامة ، كقوله تعالى : ﴿ **مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيّاً مُّرْشِداً** ﴾ [٢] ، وقوله : ﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ** ﴾ [٣] ، إلخ ... ، وأن الأنبياء لا يهدون إلا من سبق في علم اللّٰه أنه يهديه [٤] ، ويرى هؤلاء أن التفرقة بين الخلق لا تتفق والعدل ، الذي قامت به السماوات والأرض .

والجواب على ذلك : أن اللّٰه سبحانه أعلم بمواقع فضله ورحمته وتوفيقه ، ومن يصلح لها ، ومن لا يصلح ، وأن حكمته تأبى أن يضع ذلك عند غير أهله ، كما تأبى أن يمنعه من يصلح له [٥] .

---

(١) ينظر قضية الخير والشر ص ١٠١ ــ ١٠٢ ، ومدارج السالكين ٤٤٨/١ ، وشفاء العليل ص ٨٢ ، والفصل في الملل والأهواء والنحل ٤٦/٣ .

(٢) الكهف آية/١٧ .

(٣) السجدة آية /١٣ .

(٤) انظر الشريعة للآجري ص ١٥٥ .

(٥) ينظر طريق الهجرتين ص ١٧٣ ، وإيثار الحق على الخلق ص ٢٥٧ .

وقد سبق أن ألمحنا إلى أن أفعال اللّه تعالى معللة محكمة ، واللّه عادل وحكيم ، وأن الهداية مثل الثواب ، يختص أهل الخير بالوعد الحق ، ومن شاء من غيرهم بمحض الرحمة والفضل ، وأن الضلال والإضلال يختص بمن يستحقه من الأشرار ، فاللّه تعالى لا يضل المهتدين ، ولا يضل أحدًا إلا الفاسقين ، كما دل على ذلك كتابه المبين ، وسنة رسوله الأمين .

وإذا أردنا مزيد بيان لهذه المسألة فنقول : إنه لا مناص من فهم النصوص الواردة في هذا الشأن ، وحمل العام على الخاص ، فإن القرآن يفسر بعضه بعضًا .

فقد وردت آيات كثيرة تتضمن عموم مشيئة اللّه تعالى في الهداية والإضلال ، مثل قوله : ﴿ **فَمَنْ يُرِدْ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ** ﴾ [1] ، وقوله : ﴿ **مَن يَشَأ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ** ﴾ [2] ، وأمثالها .

كما وردت آيات أخرى تفيد أن هداية اللّه وإضلاله للمكلفين لا يكون إلا بسبب مناسب منهم ، والأدلة على ذلك كثيرة ومنها : قوله تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ** ﴾ [3] ، وقوله :

---

(١) الأنعام آية /١٢٥ .

(٢) الأنعام آية /٣٩ .

(٣) التوبة آية /١١٥ .

﴿ **كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لا يُؤْمِنُونَ** ﴾ [1] ، وقوله : ﴿ **وَمَا يُضِلُّ بِهِ إلا الفَاسِقِينَ** ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ **فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ** ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ **ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لم يَكُ مُغيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ** ﴾ [4] ، ونحوها .

وعندما نحمل النصوص العامة المطلقة على النصوص الخاصة المقيدة يتضح معنى هداية اللَّه وإضلاله ، وهي أن اللَّه تعالى إنما يهدي ويضل من يستحق ذلك من المكلفين ، واللَّه تعالى يفعل ذلك لحكمة وعلة هو أعلم بها ، وليس عبثًا أواتفاقاً من غير سبب ، واللَّه أعلم .

ـ الإضلال والخذلان عقوبة للمكلّف :

لا شك أن إضلال اللَّه تعالى للمكلف ، وتسليط الشيطان عليه ، إنما هو عقوبة على عدم فعل ما خلق له ، وفطر عليه ، فإن اللَّه سبحانه خلقه لعبادته وحده لا شريك له ، وفطره على محبته والإنابة إليه ، كما قال تعالى : ﴿ **فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ التِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا** ﴾ [5] .

فلما لم يفعل ما خلق له ، وفطر عليه ، عوقب على ذلك بأن زين له الشيطان مايفعله من الشرك والمعاصي ، فإنه صادف قلبًا خاليًا من الخير ، ولو

---

(١) يونس آية /٣٣ .

(٢) البقرة آية /٢٦ .

(٣) الصف آية /٥ .

(٤) الأنفال آية /٥٣ .

(٥) الروم آية /٣٠ .

كان فيه الخير الذي يمنع ضده لم يتمكن منه الشر أصلاً ﴿ **هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ۞ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ** ﴾ [1] ، ﴿ **إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ** ﴾ [2] .

وعلى هذا فإذا أهمل المكلّف أسباب الهداية ، وترك فعل الواجبات ، فيكون قد اجتمع على العبد نوعان من العقوبة :

النوع الأول : في الدنيا وهو ارتكاب المعصية الذي هو باختياره ، وذلك لفراغ قلبه من الاشتغال بالطاعة ، فإن المعصية تجر المعصية ، والذنب يجر الذنب .

النوع الثاني : في الآخرة وهو عقاب اللّٰه على فعل السيئات . وكلا النوعين إنما وقعا بسبب تركه الاهتداء بما هداه اللّٰه تعالى به ، وهذا من النفس ذاتها ، وليس من فعل اللّٰه تعالى به ، لأن اللّٰه ﷻ قد هداه فلم يهتد ، ولهذا كان ﷺ كثيرًا ما يتعوذ من شر النفس بقوله : « **نعوذ باللّٰه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا** » [3] .

---

(١) الحجر آية /٤١ ـ ٤٢ .

(٢) النحل آية /١٠٠ .

(٣) الحديث رواه أبو عبيدة عن عبد اللّٰه قال : علمنا رسول اللّٰه ﷺ خطبة الحاجة ، فقال : « **الحمد لله ، نستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ باللّٰه من شرور أنفسنا ، من يهده اللّٰه فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا اللّٰه ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، ثم يقرأ ثلاث آيات : ﴿ يَا أَيُّهَا الذِينَ آمنوا اتقُوا اللّٰهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إلا وَأَنتُمْ مُسْلِمونَ ﴾ ، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللّٰهَ الذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَام إِنَّ اللّٰهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾** ، =

ولا يقال : إن منع التوفيق والإعانة عمن أضله ظلم ، إنما الظلم هو منع الغير من حقه الذي يستحقه ـ كما سبق ـ ، وهذا الذي حرمه الرب على نفسه ، وأوجب على نفسه خلافه ، وأما إذا منع غيره ما ليس حقًا له ، بل محض فضله ومنته عليه لم يكن ظالماً بمنعه ، فمنع الحق ظلم ، ومنع العدل والإحسان عدل ، ولا سيما إذا لم يكن أهلاً له ، وهو سبحانه العدل في منعه ، كما هو المحسن المنان بعطائه [1] .

قال تعالى : ﴿ **وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ۞ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ۞ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى** ﴾ [2] .

وفي هذا يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ : وهو سبحانه أعلم بالمحل الذي يصلح لهذا الفضل ، ويليق به ، ويثمر به ، ويزكو به ، وقد أشار الله تعالى إلى هذا المعنى بقوله : ﴿ **وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِّن بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ** ﴾ [3] .

= ﴿ **يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا** ﴾ . والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٧٢٠/ ، والترمذي ١٧٨/٢ ، وقال حديث حسن ، وأبو داود ٢٠٣/٢ ـ ٢٠٤ ، والنسائي ٧٩/٢ ، وابن ماجة ٢٩٩/١ ـ ٣٠٠ ، والحاكم ١٨٢/٢ ـ ١٨٣ ، بطرق متعددة . وانظر شرح العقيدة الطحاوية ٦٤٥/٢ . وتيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد ص ٦٩١ .

(١) انظر شرح العقيدة الطحاوية ٦٤٦/٢ ـ ٦٤٨ .

(٢) طه آية /١٢٤ -١٢٦ ، وانظر مفتاح دار السعادة ٤٣/١ .

(٣) الأنعام آية /٥٣ ، وانظر طريق الهجرتين ص ١٦٥ ، وأيضًا الشريعة للآجري ص ١٥٨ .

ومع ذلك كله فقد أقام اللّه الحجة على المكلفين ، بأن جعل فيهم عقلاً يميزون به الخبيث من الطيب ، ثم مع هذا العقل لم يدع اللّه ﷻ الإنسان وعقله ، بل أرسل رسله بالهدى مبشرين ومنذرين ، ليقوم الناس بالقسط ، وليكون في دعوة الرسل إيقاظ لهم من غفلاتهم ، وتحذير لهم من وساوس الشيطان وأهواء النفس ، قال تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ** ﴾ (١) .

وما قيل في الإضلال يقال في الصرف والرين والطبع والختم على القلب ، إلى غير ذلك كما سيأتي بيانه بعون اللّه .

والحاصل أنه يجب التنبيه إلى الفرق بين ما هو من اللّه ، وما هو من الإنسان المكلف ، فاللّه قد أكمل الإنسان ومنحه أدوات الاهتداء ، وبعث إليه من يهديه إليه ، وخلى بينه وبين الرسل ، ولم يحل بينه وبين ما يهديه ، وإذا حرمه بعض الأدوات فإنه يسقط عنه من التكليف بحسبها ، وقد أقام اللّه تعالى للمكلفين أسباب الهداية ظاهرًا وباطنًا ، وهذا هو حجة اللّه على عباده ، فلم يمنع أحدًا شيئًا من ذلك ، ولن يحاسب أحدًا من خلقه ما لم تقم عليه الحجة بكل ذلك .

وقد قص القرآن الكريم علينا ما كان من الأمم التي أرسل اللّه إليهم رسلاً ، فلم تستفد بهديهم ، فقال يصف حالهم في نار جهنم : ﴿ **كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۞ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا**

---

(١) التوبة آية /١١٥ .

﴿ وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ ﴾ [(١)] .

فالذي حدث من اللّه هو الهداية والبيان ، وكان من العبد التكذيب والإعراض ، وكان في مقدور العبد أن يتبع الرسول ويؤمن بما جاء به ، وليس ذلك خارجًا عن قدرته ، أو فوق طاقته.

نعم في مثل هذه الحالة فإن اللّه تعالى يخلي بين العبد ونفسه ، والنفس بطبعها أمارة بالسوء إلا ما رحم ، فإذا وُكِل الإنسان إلى نفسه قادته إلى الهلاك ، وهو بذلك يكون قد قطع عنه توفيقه ، ولم يرد اللّه أن يعينه على نفسه ، ليقبل العبد بقلبه إلى اللّه ، وإذا فعل سبحانه ذلك بأحد من خلقه فليس ظالماً له ، لأنه لم يسلبه حقًا له ، ولم يمنعه من الدلالة والبيان ، وهو في مقدور العبد فعله ، ولكن حرمه التوفيق والسداد عقوبة له ، وعدلاً منه في خلقه ، واللّه أعلم .

ـ الختم والطّبْع والرين [(٢)] :

لقد أخبر اللّه ﷻ أنه يختم على قلوب الكفار ويطبعها ويرين عليها ، فقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ۝ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [(٣)] ، وقال :

---

(١) الملك آية /٩ .

(٢) ومثله الغطاء ، والغلاف ، والحجاب ، والقفل ، والصمم ، والبكم ، والعمى ، والصد ، والصرف ، والشد على القلب ، والضلال ، والإغفال ، والمرض ، وتقليب الأفئدة ، والحول بين المرء وقلبه ، وإزاغة القلوب ، والتزيين ، والخذلان ، والتثبيط ... الخ .

(٣) البقرة آية /٦ ـ ٧ .

﴿ **كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الكَافِرِينَ** ﴾ [1] ، وقال : ﴿ **كَلا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾ [2] .

إلى غير ذلك من الآيات ، وهي في الحقيقة أيضًا تتضمن عقوبات على أعمالهم وإعراضهم ، ذلك أن اللّه تعالى خلق الخلق ابتداءً على الفطرة ، وهي دين الإسلام والإقرار بالوحدانية ، قال سبحانه : ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا** ﴾ [3] .

ثم دل القرآن الكريم على أن اللّه تعالى يبدأ باللطف ، ثم يعاقب من يشاء ممن لم يقبل ذلك منه ، فقال : ﴿ **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** ﴾ [4] ، ﴿ **ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ** ﴾ [5] ، ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا العَمَى عَلَى الهُدَى** ﴾ [6] ، وقال عن بني إسرائيل : ﴿ **فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ** ﴾ [7] . وقال أيضًا : ﴿ **فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا** ﴾ [8] .

---

(١) الأعراف آية /١٠١ .

(٢) المطففين آية /١٤ .

(٣) الأعراف آية /١٧٢ .

(٤) الإنسان آية /٣ .

(٥) عبس آية /٢٠ .

(٦) فصلت آية /١٧ .

(٧) الصف آية /٥ .

(٨) النساء آية /١٦٠ .

وهكذا فقد دلت النصوص على أنه تعالى يبتدئ بالإحسان من غير استحقاق ، ولا يبتدئ بالعقوبة من غير استحقاق ، ويحكم ويكرر الحجة ، ويعذر ويعفو عن كثير ، ثم ينتقم ممن يشاء بالحكمة البالغة ، ويعفو عمن يشاء بالرحمة الواسعة ، كما قال تعالى : ﴿ **وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ** ﴾ [1] .

فالطبع والقفل والختم عقوبة وجزاء على الجرائم والإعراض والكفر السابق ، ولم يفعل الرب سبحانه ذلك بعبده من أول وهلة حين أمره بالإيمان ، أو بينه له ـ كما يظن بعضهم ـ وإنما فعله بعد تكرار الدعوة منه سبحانه ، والتأكيد في البيان والإرشاد ، وعند تكرار الإعراض من المكلفين ، والمبالغة في الكفر والعناد ، فحينئذ يطبع الله على قلوبهم ، ويختم عليها ، فلا تقبل الهدى .

ولكن هذه العقوبة من الله ﷻ بالضلال عن الحق قد تكون عقوبة دائمة مستمرة ، وقد يعاقب به إلى وقت ثم يعافي عبده ويهديه ، كما يعاقب بالعذاب كذلك .

ويقول ابن القيم في هذا الشأن : ومما ينبغي أن يعلم أنه لا يمنع من الطبع والختم والقفل حصول الإيمان ، بأن يفك الذي ختم على القلب ، وطبع عليه ، ويهديه بعد ضلاله ، ويعلمه بعد جهله ، ويرشده بعد غيه ، ويفتح قفل قلبه بمفاتيح توفيقه ، التي هي بيده ، حتى لو كتب على جبينه الشقاوة والكفر، لم يمتنع أن يمحوها ، ويكتب عليه السعادة والإيمان ، لذا كان عمر ﷺ يقول في

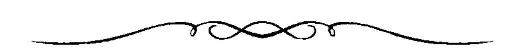
---

(1) الشورى آية /٣٠ ، وينظر إيثار الحق على الخلق ص ٢٩٩ ، وأيضًا الشريعة ص ١٥٢ .

دعائه : (اللهم إن كنتَ كتبتني شقيًا فامحني واكتبني سعيدًا فإنك تمحو ما تشاء وتثبت) ، والمقصود أنه مع الطبع والختم والقفل لو تعرض العبد للتوبة والإنابة أمكنه فك ذلك الختم والطبع ، وفتح ذلك القفل ، يفتحه من بيده مفاتيح كل شيء ، وأسباب الفتح مقدورة للعبد غير ممتنعة عليه [1] .

والله أعلم بمواقع فضله ورحمته وتوفيقه ، وهو رب كل شيء ومليكه ، وإن ذلك من لوازم ربوبيته ، ومن مقتضيات أسمائه وصفاته .

وبالجملة فلله الحجة البالغة على العصاة والكفار ، والمؤمنين الطائعين في الابتداء والانتهاء ، مع ماله عليهم من النعم ، فنسألك يا كريم يا حليم أن تجعلنا أهلاً لفضلك وكرمك يا رب العالمين .



(١) ينظر شفاء العليل ص ٩٠ ـ ٩١ .

الفصل الثالث
الإنسان هو المكلف

ويشتمل على المباحث التالية :

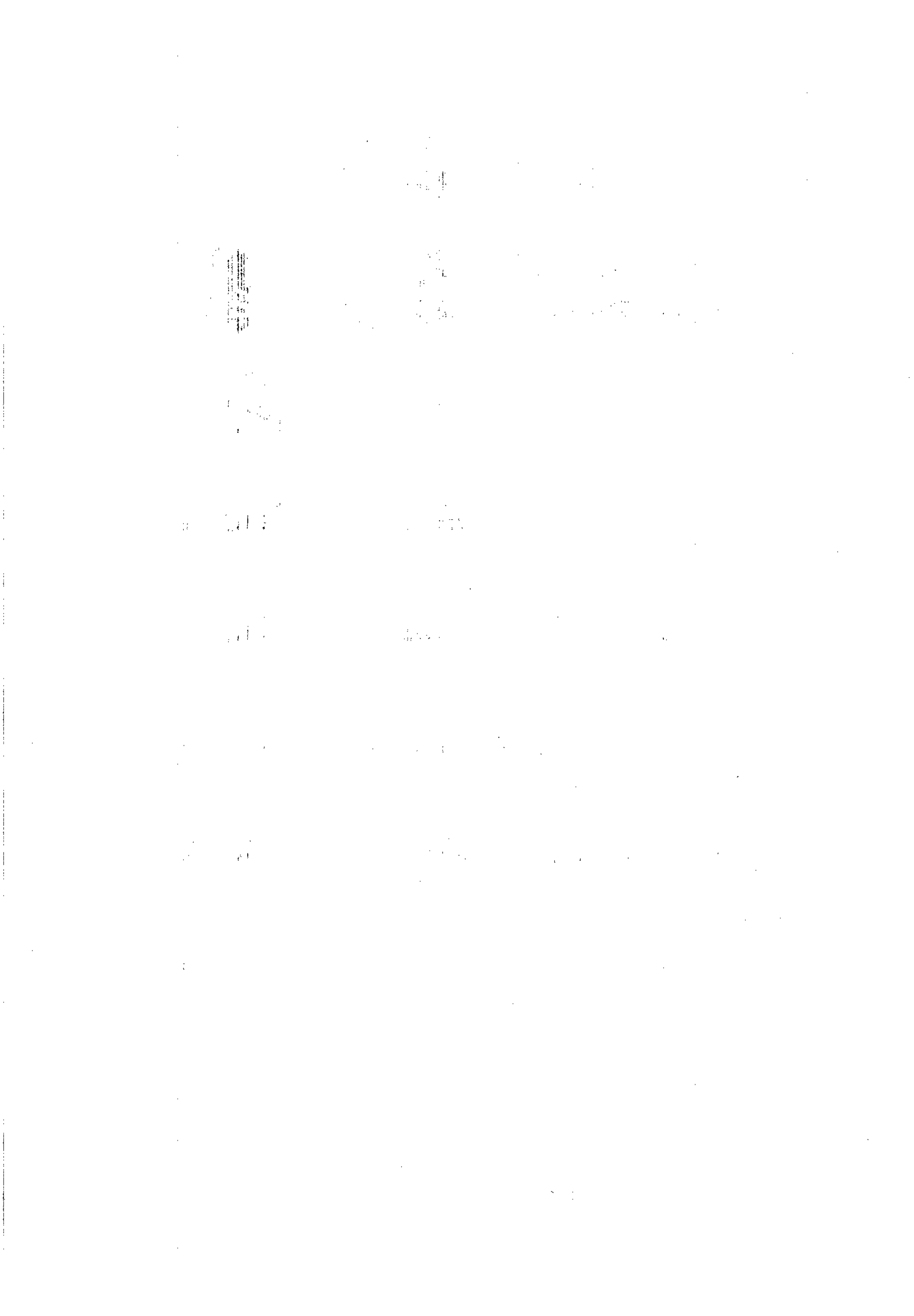
المبحث الأول : فعل المكلف .

المبحث الثاني : التكليف والحرية الإنسانية .

المبحث الثالث : التقدير والابتلاء .

المبحث الرابع : احتجاج المكلف بالقضاء والقدر .

المبحث الخامس : التكليف والأخذ بالأسباب .



المبحث الأول

فعل المكلف

إن الإنسان مكلَّف ، وله فعل يتعلق به الجزاء والمسؤولية ، ومع ذلك هو واقع تحت سلطان القدر ، فما هو حقيقة فعله يا ترى ؟.

ـ حقيقة فعل المكلَّف :

إن التكاليف التي يترتب عليها الجزاء ثوابًا وعقابًا ، إنما تتعلق بأفعال العباد ، ولذلك جاء في تعريف علماء الأصول للحكم التكليفي بأنه : خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلَّفين بالاقتضاء أوالتخيير [1] .

ولا خلاف بين الناس أن أفعال العباد نوعان :

نوع اضطراري لا اختيار فيه ، ولا يجد الإنسان في نفسه القدرة على منعه أوالتحكم فيه ، مثل نبضات القلب ، أو حركة اليد المرتعشة ونحوها .

ونوع اختياري يحصل باختيار المكلف وإرادته ، وهو واقع تحت سلطانه وقدرته ، فقد يريده وتتعلق به قدرته فيقع ، وقد لا يريده فلا تتعلق به قدرته فلا يقع .

أما النوع الأول من الأفعال فالفعل منها ليس مخلوقًا للعبد إجماعًا ، بل هو مخلوق لله تعالى .

---

(١) انظر شرح مختصر الروضة ١/٢٤٧ .

وأما النوع الثاني فهو محل النزاع ، وهو هل الأفعال الاختيارية من خلق اللّه أم من خلق العبد ؟ .

وقبل عرض المذاهب في هذه المسألة وتحليلها ، ومن ثم بيان الصواب منهـا ، أود أن أتعرض للكلام عن حقيقة الفعل البشري الذي ينسب إلى المكلف ، ومـا دوره فيه ، حتى تتحقق مسئوليته عنه ثوابًا وعقابًا ، فما حقيقـة الفعـل البشـري إذًا ؟ .

مما لا شك فيه أن أي فعل يقوم به الإنسان يتم ــ كمـا هومعلـوم بـالضرورة من الواقع ـ بأعضائه الجسـدية ، وبـالأدوات الخارجيـة الـتي يسـتعين بهـا علـى إتمامه ، كما أنه من المعلوم أيضًـا أن أي فعـل ليـس سـوى مجمـوع عـدة أفعـال صغيرة ينتهـي كـل منهـا إلى حركـات وسـكنات [1] ، سـواء كـانت حركـات نفسـية ، أو جسـدية ، أوطبيعيـة ، وهـذه الحركـات والسـكنات ــ الـتي تتـم بالاستطاعة البشرية مستعينة أحيانًـا بـالأدوات ــ تتشـكل بـالضرورة في شـكل معين بتوقيت معلوم ، يفرضهما نوع الفعل نفسه ، الذي يتحدد بغايته .

وذلك لأنه إذا كانت الأفعال تتم بالاستطاعة البشرية ، فلا تعـدو جميعهـا أن تكون حركات وسكنات ـ كما ألمحنا ـ فلا شك أن الذي يفرق بين فعل وفعـل ، إنما هو اختلاف هذه الحركات والسكنات ، كيفًا وكمًا من فعل لآخر .

ومن ثم فمجموع الحركات والسكنات ليست في الحقيقة سوى علـة لنتـائج

---

(١) المقصود بالحركة : الحركة الأولية التي لا تنقسم إلى حركتين ، وكذلك السكون نعـني بـه الفـترة بين انعدام الحركة وبداية أخرى .

الفعل المراد ، وفي نفس الوقت فإن كل حركة تصبح علة وسببًا للحركة التالية المعلولة ، التي ما تلبث أن تصبح هي الأخرى علة لمعلولها الذي يليها ، وهكذا حتى تأتي الحركة الأخيرة التي هي معلول وليست علة لشيء .

ومن ثم فالفعل البشري الاختياري ليس سوى مجموعة علل ومعلولات تبدأ بعلة أولى ، وتنتهي بالمعلول الأخير ، الذي هو مقصد وغاية الفاعل المختار .

أما العلة الأولى للفعل البشري الاختياري فهي تحرك إرادة الإنسان لاختيار هذا الفعل دون ضده ، وعلى ذلك فالفعل المختار للإنسان نابع من نفسه ، وأساسه مركوز في إرادته الحرة المختارة ، أما المعلول الأخير للفعل فليس سوى الشيء المختار ، والمقصد الذي أراد الإنسان اكتسابه وتحقيقه في دنيا الواقع .

وعلى ذلك فالإرادة المختارة تقترن بالفعل وتمتزج به من أوله إلى آخره ، لتوجيهه وتحديده ، فالإنسان الذي يضرب غيره مثلاً يوجه كل حركاته وسكناته متمثلة في أعضائه ، والأدوات اللازمة للفعل ، بكيف وكم معينين يحققان غاية فعله المختار ، وعلى ذلك فيكون معنى خلق اللّه الفعل هو خلق العلة والمعلول ، أي إيجاد المعلول بعد إيجاد العلة [1] .

وبتعبير آخر : إن الفعل البشري هو تجميع العلل والمعلولات المخلوقة لله بترتيب ونسب للكم والكيف المعينين ، بحيث يؤدي هذا التجمع إلى وقوع الفعل .

---

(١) انظر القضاء والقدر في الإسلام للدكتور فاروق الدسوقي ١/ ٢٧٠ ، وما بعدها بتصرف .

فالفعل البشري يبدأ في الحقيقة بتحريك الإرادة المختارة لاختيار الفعل المراد دون غيره ، وهذا أوله ، ثم ينتهي بالغاية والمقصد الذي تحركت من أجله الإرادة ، وهو معلول الفعل ، والإرادة المختارة تظل مصاحبة للفعل ، ومقترنة به ، وموجهة لعلله ، ومعلولاته ، حتى يقع كما اختارت إرادة المكلف .

وهذا هو الفارق بين الفعل الاختياري ، والفعل الاضطراري ، فالفعل الاختياري للإنسان المكلف يتعلق به التكليف والثواب والعقاب ، كما يعتبر نهاية التجربة الابتلائية التي خلق الإنسان لأجلها ، وهذا بخلاف الفعل الاضطراري والذي لايتعلق به تكليف ، ولا يترتب عليه ثواب ، ولاعقاب أصلاً .

ـ كيفية وقوع فعل المكلّف :

أما عن كيفية وقوع فعل المكلف ففيه خلاف ، وهذا الخلاف له جانبان :

الأول : في وقوع الفعل الاختياري ، وهل كان بخلق اللّه تعالى له ، أم أن المكلف هو الذي يخلق فعله ، ولا تعلق لخلق اللّه به ؟ .

الثاني : هل لقدرة المكلف أثر في وقوع الفعل ، أم أنها لا أثر لها على الحقيقة إلا مجرد وجودها عند حدوث الفعل ، والفعل يحدث عندها لا بها ؟ .

ولنتحدث عن كل جانب لنتبين وجه الخلاف فيه ، ثم نحقق وجه الصواب بالأدلة والبراهين ، فنقول وباللّه التوفيق :

أولاً : مسألة خلق الأفعال الاختيارية :

إن قضية الأفعال الاختيارية التي تقع من المكلفين ، ومن الذي يخلقها ، أو يوجدها ؟ ، فيها مذهبان مشهوران :

المذهب الأول : مذهب السلف ، ويوافقهم في ذلك الجبرية ، وهو أن اللّه تعالى هو الخالق لا المكلّف .

المذهب الثاني : هو مذهب القدرية والمعتزلة ، وهو أن المكلّف هو الخالق لفعله ، الموجد له دون اللّه تعالى ، بمعنى أن المكلفين محدثون لها [1] .

وقد استدل أصحاب المذهب الأول بالآيات الدالة على عموم الخلق ، ومنها قوله تعالى : ﴿ **اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ **أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ [3] .

وأما من السنة فبما رواه الإمام البخاري عن حذيفة رضي الله عنه قال : قال رسول اللّه ﷺ : « **إن اللّه يصنع كل صانع وصنعته** » ، وتلا بعضهم عند ذلك ﴿ **واللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة [4] .

والأدلة كثيرة متضافرة من الكتاب والسنة ، على أن اللّه تعالى خالق لأفعال

---

(١) انظر نظرية التكليف ص ٣٣٢ ، وأيضًا شرح جوهرة التوحيد ص ١٩٨ .

(٢) الرعد آية /١٦ .

(٣) الصافات آية /٩٦ .

(٤) أخرجه البخاري في باب خلق أفعال العباد .

العباد ، ولا يخرج شيء عن عموم هذا الخلق .

ويقول الإمام البيهقي ـ رحمه اللّه ـ : نفى تعالى أن يكون خالق غيره ، ونفى أن يكون شيء سواه غير مخلوق ، فلو كانت الأفعال غير مخلوقة لكان اللّه سبحانه خالق بعض الأشياء دون جميعها ، وهذا خلاف ما دلت عليه الآية [1] .

وأما القدرية والمعتزلة فقد استدلوا على مذهبهم بأدلة أبرزها قولهم : لو خلق اللّه أفعال العباد ثم عذب عليها كان ذلك ظلمًا ، ونفيًا للمسؤلية [2] .

والجواب على هذه الشبهة : أن القضية لها جانبان ، خلق وفعل ـ كما سيأتي تفصيله عند الحديث عن مذهب أهل السنة في أفعال العباد ـ وقد ربط اللّه ﷻ الثواب والعقاب بالفعل دون الخلق ، وهذا الربط يؤيده ما جاء في النصوص الشرعية ، كقوله تعالى : ﴿ **جَزَاءًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ [3] ، ﴿ **جَزَاءًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾ [4] .

والذي يدعو للعجب إدخال المعتزلة في عموم خلق اللّه تعالى كلامه الذي هو صفة من صفاته ، فقالوا : القرآن مخلوق ، وأخرجوا من عموم الخلق ما هو جدير أن يدخل فيه وهي أفعال العباد ، فزعموا أن أفعال العباد غير مخلوقة ،

---

(١) البيهقي : الاعتقاد على مذهب أهل السنة والجماعة ص ٥٩ .

(٢) انظر الحسن البصري رسائل العدل والتوحيد ١/٨٤ .

(٣) الأحقاف آية /١٤ .

(٤) التوبة آية /٩٥ .

والأجدر أن تدخل أفعال العباد في عموم الخلق ، لقوله تعالى : ﴿ **اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيءٍ** ﴾ [1] ، أي أن اللّٰه خالق كل شيء مخلوق ، فتدخل أفعال العباد في عموم كل ، فاللّٰه خالقها كما خلق غيرها من المخلوقات ، وأما كلام اللّٰه تعالى فهو صفة من صفاته ، وصفات اللّٰه فرع عن ذاته ، فلا يقال إنها مخلوقة ، تعالى اللّٰه عن ذلك علوًا كبيرًا.

ثانيًا : أثر قدرة المكلّف في الفعل :

إن تأثير قدرة المكلّف في فعله أو عدم تأثيرها ، فيه ثلاثة مذاهب لطوائف المسلمين :

المذهب الأول : هو مذهب الجبرية التي زعمت أن التدبير في أفعال العباد كلها لله تعالى ، وهي أفعال اضطرارية ليس للمكلّف فيها إرادة أو قدرة ، فهي كحركات المرتعش ، والعروق النابضة ، وحركات الأشجار ، وإنما تضاف الأفعال إلى المكلفين مجازًا ، من باب إضافة الشيء إلى محله ، دون ما يضاف إلى محصِّله ، ولهم شبهات على ذلك لا تدل إلا على سخف عقولهم ، وبلادة شعورهم ، وجهلهم بما أنزل اللّٰه على رسله [2] .

المذهب الثاني : مذهب جمهور الأشاعرة ، ومن وافقهم من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، الذين يثبتون كسبًا للمكلف في فعله ، وأن أفعال العباد عندهم واقعة بقدرة اللّٰه تعالى وحدها ، وليس لقدرة المكلف تأثير فيها ،

---

(١) الرعد آية /١٦ .

(٢) انظر شرح العقيدة الطحاوية ٢ / ٦٣٩ ـ ٦٤١ .

ويعنون بالكسب الذي أثبتوه للمكلف : مقارنة وجود الفعل لقدرة المكلف واختياره ، من غير أن يكون ثمة تأثير منه ، أو مدخل في وجوده ، سوى كونه محلاً لظهور الفعل [1] ، وقولهم المشهور في ذلك : إن الفعل يوجد عند القدرة لا بها .

وقد عاب كثير من العلماء قول هؤلاء في الكسب ، والذي يعتبره الكثيرون قريبًا من القول بالجبر ، وذلك عند إلغائهم تأثير قدرة المكلّف في الفعل .

ولعل من أوائل من تنبه لهذا الأمر أحد أعلام المذهب الأشعري ، وهو إمام الحرمين الجويني ، حين قال : أما نفي هذه القدرة والاستطاعة فمما يأباه العقل والحس ، وأما إثبات قدرة لا أثر لها فهو كنفي القدرة أصلاً ، فلا بد إذن من نسبة فعل العبد إلى قدرته حقيقة ، لا على وجه الإحداث والخلق ، والإنسان كما يحس من نفسه الاقتدار ، يحس من نفسه أيضًا عدم الاستقلال ، فالفعل يستند وجوده إلى القدرة ، والقدرة يستند وجودها إلى سبب آخر ، تكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب كنسبة الفعل إلى القدرة ، وكذلك يستند سبب إلى سبب آخر ، حتى ينتهي إلى مسبب الأسباب ، فهو الخالق للأسباب والمسببات ، والباري تعالى هو الغني المطلق الذي لا حاجة له ، ولا فقر [2] .

وقد أعجب ابن القيم بقول إمام الحرمين هذا فقال : الذي قاله الإمام في

---

(١) منهاج السنة النبوية ٣ / ١٣ .

(٢) ينظر العقيدة النظامية للجويني ، وأيضًا الملل والنحل للشهرستاني ١/٩٨ ـ ٩٩ ، ومناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد ص ١١٤ .

النظامية أقرب إلى الحق مما قاله الأشعري ، وابن الباقلاني ، ومن تابعهما [1] .

وممن استنكر الكسب الذي قال به الأشاعرة أيضًا ، شيخ الإسلام ابن تيمية مشيرًا إلى أنهم أثبتوا في المخلوقات والطبائع قوى غير مؤثرة ، وقال : إن محو الأسباب أن تكون أسبابَ طعن في الشرع [2] ، ومن قال إن قدرة المكلَّف وغيرها من الأسباب التى خلق اللَّه تعالى بها المخلوقات ليست أسبابًا ، أو أن وجودها كعدمها ، وليس هناك إلا مجرد اقتران عادي ، كاقتران الدليل بالمدلول ، فقد جحد ما في خلق اللَّه وشرعه من الأسباب والحكم ، ولم يجعل في العينين قوة تمتاز بها عن الخد تبصر بها ، ولا في القلب قوة يمتاز بها عن الرِجْلِ يعقل بها ، ولا في النار قوة تمتاز بها عن التراب تحرق بها [3] .

وأما عن تأثير السبب فيقول : أما التأثير إذا فسر بوجود شروط الحادث ، أو بسبب يتوقف حدوث الحادث به سبب آخر ، وانتفاء موانع ، وكل ذلك بخلق اللَّه تعالى ، فهذا حق ، وتأثير قدرة العبد في مقدورها ثابت بهذا الاعتبار ، وإن فسر التأثير بأن المؤثر مستقل بالأثر من غير مشارك ، ولا معاون ، ولا معاوق مانع ، فليس شيء من المخلوقات مؤثرًا ، بل اللَّه وحده

---

(١) ينظر شفاء العليل ص ١٢٢ ، ومع ذلك فقد أخذ ابن القيم على إمام الحرمين بعض المآخذ ومنها : التسوية بين الإرادة والمحبة ، ونفيه كراهة اللَّه تعالى لما قدر من المعاصي ، بناء على أصله أن كل مراد له محبوب ، وأنه إذا كان قد قدر الكفر والفسوق والعصيان ، فهو يريده ويحبه ، ولا يكرهه ، وقال : هذا في غاية البطلان، وهو مخالف لصريح العقل والنقل ، وسيأتي الكلام عنه . المصدر نفسه ص ١٢٦ .

(٢) ينظر مجموع الرسائل والمسائل ١٥٦/٥ .

(٣) ينظر مجموعة الرسائل الكبرى ٣٧٢/١ ، وأيضًا إيثار الحق على الخلق ص ٣١٥ .

خالق كل شيء ، فلا شريك له ، فما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن [1] .

والذي دفع الأشاعرة وغيرهم إلى تعطيل تأثير القدرة الحادثة في الفعل ، هو أنهم لم يفرقوا بين الخلق وبين الفعل ، يقول أبو الحسن الأشعري ـ رحمه اللّه ـ : إن اللّه فاعل فعل العبد ، وإن عمل العبد ليس فعلاً للعبد بل كسبًا له ، وإنما هو فعل اللّه فقط ، مع أن جمهور الناس من أهل السنة من جميع الطوائف على خلاف ذلك ، وعلى أن العبد فاعل لفعله حقيقة [2] .

وقولهم هذا راجع إلى اعتقادهم بأن الأفعال ذوات ، ولا يقدر على الذوات إلا اللّه ، لهذا نسبوا الفعل والخلق إلى اللّه تعالى ، و لم ينسبوا للمكلف إلا كسبًا لا يعقل ، هذا مع أن جماهير المسلمين يقولون : إن الأفعال صفات وأحوال وليست ذواتًا [3] .

بل ذهب أبو المعالي الجويني ، وأبو إسحاق الإسفرائيني ـ وهما من كبار علماء الأشاعرة ـ إلى عدم التسليم بأنه لا يقدر على شيء من الذوات إلا اللّه تعالى ، وقالوا : بأنه يقدر على ذلك من أقدره اللّه تعالى عليه ، وأمكنه منه وأراده [3] .

فضلاً عما في هذا القول من مخالفة لما دل عليه الكتاب والسنة ، فاللّه تعالى قد أضاف المسبَّبات إلى أسبابها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا**

---

(١) ينظر مجموعة الرسائل الكبرى ١/٣٧٠ .

(٢) انظر منهاج السنة ٣/١٣ ـ ١٤ ، وأيضًا شرح جوهرة التوحيد ص ٢٢٤ .

(٣) إيثار الحق على الخلق ص ٣٤٨ .

بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ [1] ، وقوله : ﴿ **وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأرضَ بَعْدَ مَوتِهَا** ﴾ [2] ، وقوله أيضًا : ﴿ **قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ** ﴾ [3] .

وقد جاء في السنة عن النبي ﷺ أنه قال : « **إن هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمة ، وإن اللّه ينورها لهم بصلاتي عليهم** » [4] ، وورد نحو هذا في القرآن والسنة كثير [5] ، حيث أضيفت المسببات إلى أسبابها .

نقول هذا مع القطع بأن هذه الأسباب إنما تؤثر بما جعل اللّه فيها من خصائص التأثير ، وإذا شاء اللّه أن ينزع خصائصها فلن تؤثر عندئذ ، كما قال تعالى عن نار إبراهيم عليه السلام : ﴿ **قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ** ﴾ [6] وأمثالها ، مع أن من خصائص النار أن تحرق بمشيئة اللّه

---

(١) الاعراف آية / ٥٧ .

(٢) البقرة آية /١٦٤ .

(٣) التوبة آية /١٤ .

(٤) الحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه وأخرجه مسلم في الجنائز : باب الصلاة على القبر ، ولفظه : إن امرأة سوداء كانت تقم المسجد ، أو شابًا ، ففقدها رسول اللّه ﷺ ، فسأل عنها ، أوعنه ، فقالوا : ماتت ، قال : « **أفلا كنتم آذنتموني** » ، قال : فكأنهم صغروا أمرها ، أو أمره ، فقال : « **دلوني على قبرها** » ، فدلوه ، فصلى عليها ، ثم قال : « **إن هذه القبور ...** » ، وأخرجه البخاري في صحيحه دون قوله : « إن هذه القبور ... » وقال الحافظ : وإنما لم يخرج البخاري هذه الزيادة لأنها مدرجة في هذا الإسناد ، ينظر شرح السنة للإمام البغوي ٣٦٢/٥ .

(٥) ينظر مجموع الرسائل والمسائل ١٥٦/٥ .

(٦) الأنبياء آية /٦٩ .

تعالى وقدرته ، وسيأتي مزيد بيان لهذا عند الحديث عن الأسباب والمسببات بعون اللّه .

المذهب الثالث : وهو قول كثير من طوائف المسلمين ، وهو أن أفعال العباد خلق اللّه وكسب العباد ـ ولكن ليس كالكسب الذي أثبته الأشاعرة ومن وافقهم [1] ، والذي ينكره الأئمة وجمهور العقلاء ، ويقولون : إنه مكابرة للحس ، ومخالفة للشرع والعقل ـ [2] ، بل هؤلاء يثبتون للمكلف فعلاً على الحقيقة ، كما أن اللّه تعالى خالق للمكلف وفعله حقيقة أيضًا .

ونظرًا لوجاهة هذا المذهب ، والأدلة النقلية التي تعضده ، فلا أرى بأسًا من الحديث عنه بشيء من التفصيل ، وباللّه التوفيق .

ـ إثبات العمل والفعل للمكلّف :

بالنظرة الاستقرائية التامة بين آيات القرآن الكريم نجد أن اللّه تعالى يثبت للإنسان عملاً وفعلاً ، فقد ورد لفظ (عَمِلَ) في تسع عشرة آية ، مثل ﴿ **مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ** ﴾ [3] ، ولفظ (عَمِلَتْ) في خمس مواضع ، مثل ﴿ **يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا** ﴾ [4] ، وكذلك نسب العمل إلى الجماعة أو الأمة ، حيث ورد لفظ

---

(١) ينظر تفصيل اختلاف الفرق في أفعال العباد في كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي ص ٢٢٥ .

(٢) منهاج السنة ٢/٢٩٨ .

(٣) البقرة آية /٦٢ .

(٤) آل عمران آية /٣٠ .

(عملوا) في ثلاث وسبعين آية ، مثل ﴿ **وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالحاتِ أنَّ لهمْ جَنَّاتٍ تجْرِي مِنْ تحتِهَا الأنْهَارُ** ﴾ [١] .

ويؤكد ذلك ورود لفظ (تعملون) لمخاطبة الجماعة في ثلاث وثمانين آية ، ويؤكده أيضًا ورود لفظ (يعملون) منسوبًا للجمع الغائب في ست وخمسين آية ، منها على سبيل المثال ﴿ **لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَّا كَسَبْتُمْ وَلا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ [٢] .

ويضيف العمل إلى الإنسان الفرد المخاطب إضافة ملكية ، حيث يقول : ﴿ **لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ** ﴾ [٣] ، كما يضيف العمل إلى الجماعة ، مثل ﴿ **وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالمؤمِنُونَ** ﴾[٤]، ويقول أيضًا في هذا المعنى - أي إضافة الأعمال إلى الجماعة -: ﴿ **وَكَذَلِكَ يُرِيهُمُ اللَّهُ أعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ** ﴾ [٥] ، كما ينسب القرآن الكريم الفعل لله ﷻ مثل قوله : ﴿ **وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ** ﴾ [٦] .

---

(١) البقرة آية /٢٥ .

(٢) البقرة آية /١٣٤ .

(٣) الزمر آية /٦٥ .

(٤) التوبة آية /١٠٥ .

(٥) الشورى آية /١٥ .

(٦) البقرة آية /٢٥٣ ، ومما يجدر التنبيه عليه أن وصف اللّه سبحانه وتعالى بالفعل ، ووصف المخلوق بذلك يدخل في مباحث الصفات التي وصف اللّه تعالى بها نفسه ، ووصف بها خلقه ، والتي يقال فيها : لا يلزم اشتراك الخالق والمخلوق في مسمى الفعل ، أن يكون فعل الخالق كفعل المخلوق ، بل فعل هذا يخصه وفعل هذا يخصه ، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي =

إذًا ما علاقة الفعل البشري بالخلق الإلهي ؟.

والجواب على هذا التساؤل من خلال استقراء الآيات الكريمة ، وما قلناه سابقًا حول صفات المكلِّف سبحانه يمكن القول :

١ ــ إن القدرة المطلقة لله تعالى من أخص خصائص الربوبية في الخلق والتدبير ، أي إمداد المخلوقات بما يفيد استمرار وجودها ، بعد إيجادها في الزمان ، وذلك إلى أجلها المعلوم .

٢ ــ إن اللَّه تعالى يثبت للإنسان استطاعة عاملة فاعلة لأعماله وأفعاله .

ومن ثم فإن أول ما يتبادر إلى الذهن أن أفعال العباد مخلوقة لله ، حيث إنها لا تعدو أن تكون شيئًا أو لا شيء ، فإن كانت شيئًا فهي مخلوقة لله بنص القرآن الكريم ﴿ **اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ** ﴾ [(١)] ، حيث إن الشيء لا يعدو أن يكون جوهرًا أو عرضًا ، وسواء كان الفعل والعمل البشري عرضًا أو حركة زمنية ، أو جوهرًا ــ أي صفة مادية ــ فهو شيء ، وعلى ذلك فهو مخلوق لله [(٢)] .

ولابن القيم ــ رحمه اللَّه ــ كلام نفيس في هذا الصدد حيث يقول : والعبد بجملته مخلوق لله : جسمه ، وروحه ، وصفاته ، وأفعاله ، وأحواله ، فهو

= تماثلاً في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ، ولا في غيره . ينظر الرسالة التدمرية ص ١٤ .

(١) الزمر آية /٦٢ .

(٢) انظر القضاء والقدر في الإسلام للدسوقي ٢٤٤/١ ــ ٢٤٥ .

مخلوق من جميع الوجوه ، وخلق على نشأة وصفة يتمكن بها من إحداث إرادته وأفعاله ، وتلك النشأة بمشيئة اللّه وقدرته وتكوينه ، وهو لم يجعل نفسه كذلك ، بل خالقه وباريه جعله محدثًا لإرادته وأفعاله ، وبذلك أمره ونهاه ، وأقام عليه حجته وعرضه للثواب والعقاب ، فأمره بما هو متمكن من إحداثه ، ونهاه عما هو متمكن من تركه ، ورتب ثوابه وعقابه على هذه الأفعال والتروك التي مكنه منها ، وأقدره عليها وناطها به ، فالرب أعطاه مشيئة وقدرة وإرادة ، وعرفه ما ينفعه وما يضره ، وأمره أن يجري مشيئته وإرادته وقدرته في الطريق التي يصل بها إلى غاية صلاحه [1] .

وحاصل القول : إن اللّه تعالى خالق للمكلف وقدرته وإرادته ، وللأدوات التي يتم بها الفعل برمتها ، فعندما يتم الفعل يكون اللّه تعالى خالقًا له ، فهو خالق للعبد وفعله .

وأما المكلف فقد جعل اللّه تعالى فيه القدرة والإرادة ، ومكنه من إحداث ما يريد ويختار ، فإذا سخر قدرته في فعل الخير فهو فاعل للخير ومنسوب إليه ، وإذا سخر قدرته في الشر فهو فاعل له ومنسوب إليه أيضًا ، فإذا سخر قدرته في الصلاة والصيام ... وغيرها ، فيقال : المكلف هو الذي فعل الصلاة والصيام ، واللّه تعالى خالق للصلاة والصيام ، وهما مفعولان لله تعالى مخلوقان .

وإذا سخر المكلف قدرته وإرادته في المعاصي فإنه فاعل للمعاصي واللّه خالقها ، فهي فعل للعبد ومفعولة لله تعالى مخلوقة ، ففعل اللّه تعالى هو الخلق ،

---

(١) شفاء العليل ص ١٣٧ .

وفعل المخلوق هو كسب فعله بقدرته وإرادته ، وعليه استحقاق المدح والثواب على الطاعة ، والذم والعقاب على المعصية ، ويمكن الكلام عن مزيد من التفريق بين فعل اللّه ومفعولاته في الفقرة التالية .

ـ التفريق بين فعل اللّه ومفعولاته :

تجدر الإشارة هنا إلى التفريق بين فعل اللّه تعالى القائم بذاته ، ومفعولاته المخلوقة المنفصلة عنه ، فهما نوعان مختلفان :

النوع الأول : هو نفس فعل اللّه تعالى القائم به ، كالخلق والرزق والإحياء والإماتة .... إلى غير ذلك .

وأما الثاني : فهو فعل مخلوق لله تعالى منفصل عنه ، قائم بمحله مباين له سبحانه ، وذلك كالأكل ، والشرب ، والطاعة ، والمعصية وغيرها ، فإن هذه الأفعال مخلوقة ومقدرة ومقضية لله تعالى ، ولا يلزم من خلْقه لها اتصافه بها ، بل يتصف بها من قامت به ، ومن فعلها بقدرته واختياره وهو المكلّف .

فالتفرقة ضرورية بين فعله القائم به ، وبين مفعولاته القائمة بغيره ، وعدم التفرقة بين هذين النوعين من الأفعال قد أوقع المعتزلة وغيرهم في لُبس ، حيث ظنوا أن كل ما خلقه اللّه وقضاه يصح أن يوصف به ، لذا فقد نفوا تقدير وخلق اللّه للمعاصي والشرور ، والتي تقع من المكلّف ، وهذا خطأ كبير ، لأن اللّه تعالى لا يوصف بأفعال عباده ، وإن كان قد قضاها عليهم وخلقها فيهم ، وإنما يوصف اللّه بفعله القائم به ، فيقال : الرازق المحي المميت الخالق ...الخ .

وبعد هذا التفصيل فلا حجة لابن الوزير في نفيه أن يكون اللّه تعالى خالقًا للمعاصي ، فيقول : هي كسب العباد [1] ، ولا شك أن المعاصي أكساب المكلفين ، وأفعال لهم ، ولكنها خلق اللّه تعالى ومفعولات ، وليست فعلاً لـه .

والأعجب من هذا استدلاله بأن المعاصي مما تجب كراهته ، ويحرم الرضا بـه ، ـ وهو حق أريد به باطل ـ ، فيقول : من هنا لو كانت المعاصي خلقًا لله وفعلاً ، وجب الرضا بها اتفاقًا ، ولكن الرضا بها حرام بالنص والإجماع [2] .

ولا شك أن خطأه هذا نتيجة لعدم التفريق بين فعل اللّه تعالى القائم به ، وفعل المخلوق ، والمعاصي فعل المخلوق ومنسوبة إليه ، وهي وإن كانت من خلق اللّه تعالى ، ولكن لا تنسب إليه على أنه فاعلها ، ولكن على جهة أنه خالقها ومقدرها ، هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإن القول بأن كل ما خلق اللّه يجب الرضا به ، مما لم يقل به سوى الجبرية ، وإلا فإن مما خلق اللّه تعالى يجب الرضا به ، وهي أوامره ومحبوباته ، وبعضه لا يجوز الرضا به ، بل يجب إنكاره ، وزجر من فعله ، كحكم سائر المعاصي التي نهى اللّه عنها ، وسيأتي مزيد من التفصيل لهذه المسألة عند الحديث عن قضية الرضا بالقضاء والقدر إن شاء اللّه .

---

(١) انظر إيثار الحق على الخلق ص ٣٤٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣٤١ ـ ٣٤٢ .

ويمكن أن نختم كلا منا هنا بقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه ـ : وأما جمهور أهل السنة المتبعون للسلف والأئمة فيقولون : إن فعل العبد فعل له حقيقة ، ولكنه مخلوق لله ومفعول لله ، لا يقولون هو نفس فعل اللَّه ، ويفرقون بين الخلق والمخلوق ، والفعل والمفعول ، وهذا الفرق حكاه الإمام البخاري في كتابه (خلق أفعال العباد) عن العلماء قاطبة ، وهو الذي ذكره غير واحد من السلف والأئمة ، وهو قول الحنفية ، وجمهور المالكية والشافعية والحنبلية ، وهو قول جمهور الصوفية ، وأكثر طوائف أهل الكلام ، وكثير من المعتزلة والكرامية [1] . واللَّه أعلم .

---

(١) ينظر منهاج السنة ٢/٢٩٨ ، وخلق أفعال العباد للبخاري ص ٢١٢

المبحث الثاني
التكليف والحرية الإنسانية

إن النفس البشرية بطبعها حية كثيرة التحول والتقلب من حال إلى حال ، وأصدق وصف للإنسان كما ورد في الحديث الشريف « **حارث وهمام** »[1] أي كثير الهم ، فالتقلب والإرادة من لوازم النفس الحية الطبيعية .

وإذا لم تتحرك الإرادة نحو ما فطرت عليه ، من جلب النافع ومحبة الخير ، تحركت لتحصيل ضده ، وهو حصول الضرر والشر ، وسبب ذلك غفلتها عن موجب فطرتها ، لأن سعادتها في أن تحيا الحياة النافعة الكاملة التي مقصودها تحصيل ما ينفع الحي ويستلذ به ، لأن الحي لا بد له من لذة أو ألم ، فإذا لم يحصل له ما يلتذ به لم يحصل له مقصود الحياة ، لأن الألم ليس مقصودًا ، ولا غرضًا للحياة .

وهذه المعاني قد تخفى على كثير من الناس لدقتها من ناحية ، ولعدم انشغال الناس بها من ناحية أخرى ، لذا فحين يجدون في الشرائع أمورًا قد يخفى على العقل وجه الحكمة فيها ، يظنون أن هذا معارض لما فيه مصالحهم .

وهذا خطأ جسيم ، فاللّٰه سبحانه عليم بما فطر عليه عباده في أمره وشرعه ، يعلم ما فيها من العواقب الحميدة ، والغايات النبيلة ، وقد نبه سبحانه إلى أنه من الأمور ما قد يرفضه الإنسان لجهله به ، وانشغاله عنه ، وعدم علمه بما فيه

---

(١) انظر تخريج الحديث ص ٥٩ من البحث .

من مصالح ، أو ما يترتب عليه من مفاسد ، قال تعالى : ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** ﴾ (1) .

ففي هذه الآية بين اللّه تعالى أن ما أمر به الشرع فهو خير ، وإن كان ذلك شاقًا على النفوس قبوله ، ومتعارضًا مع اختياره بحريته ، وأن ما يحبه الإنسان ويختاره بحريته قد يكون شرًا وهلاكًا له .

لقد أردت بهذه المقدمة أن أشير إلى قضية هامة ، وهي أن اللّه تعالى أعلم من العبد بما يصلح شأنه ، وإن أدى ذلك إلى الظن بأنه تقييد لحريته .

لأن وجود الإنسان على هذه الأرض يحتم عليه أن يكون عبدًا ، فإما أن يكون عبدًا لله ، فتتحقق خلافته وإنسانيته وكماله وسعادته ، وإما أن يكون عبدًا لسواه ، فيفقد ذلك كله .

ومن ثم فدخول الإنسان في عبوديته لله اختيارًا ، هو السبيل الوحيد للمحافظة على حريته ، وتحقيق ذاته ، لأن اختياره لهذه العبودية الحقة يعني انضمامه للكائنات الأخرى ، حيث يستوي عنده الأمر التكليفي له بالأمر الكوني لها ، وهذا الانخراط في العبودية لله مع سائر الكائنات على الأرض لايعني مساواته مع باقي المخلوقات الأخرى ، بل هو أكرم المخلوقات وسيدها ، كما أراد اللّه له ذلك .

إن وسيلة الإنسان للوصول إلى هذه المكانة السامقة هو اختيار سبيل العبودية

---

(1) البقرة آية /216 ، وانظر قضية الخير والشر ص 233 .

لله وحده ، واستعلاؤه على سائر أشكال العبودية لما سواه ، وذلك يعني أن يتلقى أوامره التخييرية باعتبارها أوامر كونية واجبة النفاذ ، ومن ثم يتحقق التوافق والانسجام بينه وبين باقي الكائنات المخلوقة ، فيأخذ كل كائن مكانه الحق ، ومكانته التي أرادها اللّه سبحانه لكل منهم ، فيحتل الإنسان قمتها ، حيث يكون مهيمنًا ومسيطرًا ، ومالكًا زمام أمور كل شيء في الأرض ، مسخرًا إياها لتحقيق الاستخلاف ، وتسخير كل شيء في إطار التكليف الرباني للبشر .

وقد أعطى اللّه تعالى الإنسان مقومات حصوله على هذه المكانة المرموقة ـ ونعني الحرية بمقوماتها ـ ثم جعل حصوله ووصوله إلى هذه المكانة نتيجة لاختياره وعمله ، فاللّه تعالى صنع الإنسان ذاته ، وماهية هذا العمل ، وذلك الاختيار .

ومن هنا ارتبطت مشكلة الحرية الإنسانية ـ في المنظور الإسلامي ـ بمشكلة التكليف من ناحية ، وبمشكلة المسؤولية والجزاء من ناحية أخرى ، وهي المدخل العقلي والشرعي إلى قضية الثواب والعقاب ، لأنه لا حساب ولا مساءلة إذا لم تكن هناك حرية على اختيار الفعل أو ضده .

ـ الإنسان المكلّف وتجربة الابتلاء :

يجد المكلّف نفسه دائمًا في موقف الابتلاء والاختبار ، حيث يواجه بضدين من الأفعال ، وعليه أن يختار واحدًا منها ، وعندما تتحرك الإرادة باختيار أحدها يصبح هذا التحرك الإرادي علة أولى لفعل اختياري نابع من نفس الشخص ، حيث يتصف هذا الفعل بصفة السلوك الخلقي إما خيرًا أو شرًا .

وأما الفعل الجبري الاضطراري الذي يقع على الفرد باستطاعته ، أو باستطاعة فرد آخر ، أو قوة طبيعية ، أو مادية أخرى ، هذا الفعل يصبح الإنسان فيه معلولاً لا علة ، وينتهي الفعل عنده ولا يبدأ منه ، لأن علل هذا الفعل صادرة إليه من آخرين لا من إرادته واختياره .

والتفريق بين الأفعال الاختيارية والأفعال الاضطرارية أمر بدهي ، إذ يجد الإنسان من نفسه ضرورة التفريق بين الأفعال التي تدخل في قدرته أو استطاعته ، وبين الأفعال الاضطرارية التي لا دور له فيها سوى أنه محل لها ، ومن زعم أنه لا قدرة له في أفعاله الاختيارية فهو مكابر .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّه ـ : وأما قول القائل : مالنا في جميع أفعالنا قدرة فقد كذب ، فإن اللّه تعالى فرق بين المستطيع القادر ، وغير المستطيع ، قال تعالى : ﴿ **وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً** ﴾ [1] ، وقد أثبت للعبد مشيئة وفعلاً ، كما قال تعالى : ﴿ **جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ [2] .

ولا شك أن اللّه تعالى وهب الإنسان القدرة التي يستطيع بها أن يفعل الخير ، كما يستطيع أن يفعل الشر ، ابتلاء من اللّه تعالى واختبارًا ﴿ **وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالخَيرِ فِتْنَةً** ﴾ [3] .

والقرآن الكريم قد بين لنا أن الابتلاء ـ كان ولا يزال ـ هدفًا مقصودًا من

---

(١) آل عمران آية /٩٧ .

(٢) الأحقاف آية /١٤ ، وانظر مجموعة الرسائل الكبرى ٢/٩٣ .

(٣) الأنبياء آية /٣٥ .

كل ما ينزل بالمكلف من ألوان القضاء وأحكامه ، سواء كـان للمكلـف أثـر في ذلك أم لا ، ولو علم المكلف أنه لو خلي ونفسه وحرم العـون الإلهـي فإنـه بـلا شك محكوم عليه بالفشل في تجربـة الابتـلاء ، وهـذا مـا يجعـل المكلـف مشـدود الوثاق بربه ، ملتجئًا إليه طالبًا العون منه .

وما دامت الغاية من خلق الإنسان هي الابتلاء فإن اللَّه تعالى قـد خلقـه علـى نحو معين يتناسب مع تحقيق الهدف الذي خلق لأجله ، وجعله على أفضـل نحـو من الوجود المناسب لتحقيق هذا الهدف .

فلم يشأ أن يجعله ملكًا لا علاقة له بالمادة ، ولم يشأ أن يجعله مادة خالصة لا روح فيها ، بل قضى أن يجعله مشيجًا من العالمين الروحـي والمـادي ، لأن هـذا أفضل نحو من الوجود المناسب لتحقيق معنى الابتلاء ، وامتزاج المادة والروح في الإنسان جعل حياة الإنسان صالحة للابتلاء بما يشاء اللَّه ، وكانت حياة الإنسان لذلك نوعًا من التفـاعل والصـراع بـين مطـالب المـادة ومطـالب الـروح ، وقـد انعكس أثرهذا الصراع على سلوك الإنسان الفرد ، وعلى علاقته بربه والناس .

وفي هذا كله يتحقق نوع معيَّن من أنواع الابتلاء ، حيث يسعى كل جـانب إلى تحقيق سيطرته على اتجاهـات الإنسـان في سـلوكه وعلاقتـه بغـيره ، فتكـون معاملته مع الناس ومع اللَّه تلبية لمطالب جـانب معـين منهمـا ، حسـب قوتـه في التأثير والغلبة ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً** ﴾ [1] ، هل يشكر أم يكفر ؟ .

---

(١) الكهف آية /٧.

وإن تفاوت حياة الناس بين الفقر والغنى ، والصحة والمرض ، والرفعة والخسة ، كل ذلك يهدف إلى تحقيق معنى الابتلاء ـ كما سبق ـ ، قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهؤلاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِن بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ (١) ، وقال أيضًا : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ﴾ (٢) .

واللَّه تعالى كان ولا يزال قادرًا على أن يجعل الناس كلهم أمة واحدة على الإسلام ، أو على الصحة والجاه والرئآسة ، ولكن شاء أن يجعلهم كذلك ليحقق فيهم معنى الابتلاء ، قال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الخَيرَاتِ ﴾ (٣) .

واللَّه تعالى يعطي كل مكلف ما يناسب تجربته في الابتلاء ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۞ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ۞ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۞ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾ (٤) .

فهذا النوع من القضاء الذي يحدث فيه نوع من مشاركة الإنسان ، يكون فعل الإنسان مقدمة وسببًا مهيئًا لنزول القضاء به ، وما جرى به القضاء هو النتيجة التي يسببها فعل الإنسان ، فمن أعرض عن الهداية لايستحق أن يحظى بالفضل الإلهي ، أو يختصه اللَّه تعالى به ، بل يكون إعراضه عن الهداية سببًا

---

(١) الأنعام آية /٥٣.

(٢) الأنعام آية /١٦٥.

(٣) المائدة آية/٤٨ .

(٤) الليل آية /٥ ، وانظر قضية الخير والشر ص ١٠٤ .

مرجحًا لمنع الفضل عنه ، ويكون هو السبب فيما حل بـه مـن ألـوان القضـاء ، واللّه تعالى لا يظلم الناس شيئًا ، ولكن الناس أنفسهم يظلمون .

ـ الاختيار الإنساني والأوامر الإلهية :

ليس للمكلف أن يتعـامل مـع أوامـر اللّـه تعـالى ونواهيـه وتشـريعاته ونظمـه الصادرة بالوحي على أنها أوامـر وتشـريعات اختياريـة ، يـأخذ منهـا مـا يشـاء ويترك ، وفق هواه واجتهاده ونزواته .

أما النواهي فالأصل فيها الانتهـاء عنهـا ، وأمـا الأوامـر فالإتيـان منهـا بقـدر الاستطاعة ، قال تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ** ﴾ [1] .

وفي الحديث الذي رواه أبو هريرة ﷺ أن رسول اللّه ﷺ قال:« **فإذا نهيتكـم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منـه ماسـتطعتم** » [2] ، فالقضـاء التشريعي بالنسبة للمؤمن كالقضاء الكوني لا يملك أن يحيد عنه قيد شعرة .

وتحقيق العبودية الحقة لله ﷻ مرتبط بهذا المفهوم ، وهذا التعامل مع التشريع الإلهي ، ولا يمكن أن تتحقق هذه العبودية لكائن من الكائنات المكلفـة المختـارة

---

(١) الأحزاب آية /٣٦ .

(٢) وتمام الحديث أن رسـول اللّه ﷺ قـال : « **دعونـي مـا تركتكـم ، إنمـا هلـك مـن كـان قبلكـم بسؤآلهم واختلافهم على أنبيائهم ،فإذا نهيتكـم عـن شـيء ....**» الحديـث متفـق عليـه أخرجـه البخاري في الاعتصام : باب الاقتداء بسنة النبي ﷺ وفي الأنبيـاء : بـاب ووهبنـا لـداود سـليمان ، وفي الرقاق : باب الانتهاء عن المعاصي ، واللفـظ لـه ، ومسـلم في الفضـائل :شـفقة الرسـول ﷺ على أمته ، وفي الحج : فرض الحج مرة في العمر ، والنسـائي في كتـاب الحج : بـاب وجـوب =

إلا إذا كان قضاء اللّه ورسوله التشريعي بالنسبة إليه كالأمر الكوني سواء [1] .

ويقصد بالعبودية هنا العبودية الاختيارية التي يدخل فيها الإنسان باختياره ، فيستحق عليها الجزاء ، بخلاف العبودية الجبرية العامة ، التي تندرج فيها جميع المخلوقات ، فالكل عبيد لله جبرية لا ثواب عليها ولا عقاب ، وهي عبودية الملك والقهر .

وسواء كانت العبودية اختيارية أو جبرية فإن لله الحجة البالغة على المطيعين والعصاة معًا ، قال تعالى : ﴿ **وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۞ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۞ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۞ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا** ﴾ [2] .

ولكن مما ينبغي أن يعلم أن فطرة المكلف موجبة ومقتضية لمعرفة كل ماهو حق ، ومحبة لكل خير ، ولو خلي المرء ونفسه ، وسلمت فطرته عن المعارض ، فلم يعرض لها ما يفسدها أو يغيرها ، لم يعدل ـ الطفل ـ عن ذلك إلى شيء آخر ﴿ **فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ** ﴾ [3] فهو سبحانه خلق الإنسان على معرفته بما ينفعه وفطره على ذلك ، ولكن قد يعرض لكثير من الفطر ما يغيرها عن صورتها الأولى فيحولها عن طبيعتها ، وفي الحديث القدسي « **خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين** » [4] .

= الحج ، وأحمد في المسند ٢/٢٥٨ ، ٣١٣ ، ٤٤٨ .

(١) ينظر القضاء والقدر في الإسلام للدسوقي ١/٣٣٦ .

(٢) الشمس آية /٨ .

(٣) الروم آية /٣٠ .

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٤/٢٦٢ بلفظه ،ومسلم في صفة الجنة باب الصفات التي يعرف بها في =

ـ الجبر يتعارض مع مقتضى التكليف :

١ ـ الجبر لفظ مجمل :

قبل الحديث عن الجبر ومناسبته للتكليف لا بد من أن أشير إلى أن لفظ الجبر من الألفاظ المجملة المشتركة، التي تطلق ويراد بها أكثر من معنى : فقد يراد منه إكراه الفاعل على الفعل بدون رضاه ، كما يقال : أجبر الأب ابنته على النكاح ، وأجبر الحاكم الرجل على البيع ، ومعنى هذا الجبر إكراهه عليه ، وهذا الجبر يختص بالخلق بعضهم لبعض ، واللّٰه تعالى أجلّ وأعظم من أن يكون مجبرًا بهذا التفسير ، لأنه بهذا المعنى لا يكون الجبر إلا من عاجز .

وقد يراد بالجبر خلق ما في النفوس من الاعتقادات والإرادات ، بحيث يجعل اللّٰه تعالى المكلّف محبًا لذلك راضيًا به مختارًا له ، واللّٰه تعالى إذا خلق فعل المكلف جعله محبًا له مختارًا لإيقاعه ، راضيًا به كارهًا لعدمه ، ذلك أن اللّٰه تعالى يخلق الاختيار في المختار ، والرضا في الراضي ، والمحبة في المحب ، وهذا لا يقدر عليه إلا اللّٰه وحده .

فإطلاق الجبر بالمعنى الأول على اللّٰه تعالى إطلاق فاسد لفظًا ومعنى ، واللّٰه أجل من أن يجبر المكلف ـ بمعنى يكرهه ـ على ما لا يريد .

وأما المعنى الثاني للجبر فهو ثابت لله تعالى [١] ، ولكن هل يجوز إطلاق

= الدنيا أهل الجنة وأهل النار ١٩٧/١٧ عن عياض بن حمار المجاشعي بأطول من ذلك وفي معناه .

(١) انظر مجموعة الرسائل الكبرى ٣٦٨/١ ، وأما اسم الجبار الذي هو من أسماء اللّٰه الحسنى ـ كما في قوله تعالى : ﴿ **الملكُ القدوسُ السلامُ المؤمنُ المهيمنُ العزيزُ الجبارُ المتكبرُ** ﴾ الحشر آية /٢٣ وكما جاء في الحديث عن عوف بن مالك ﷺ أن رسول اللّٰه ﷺ كان يقول في ركوعه : =

لفظ الجبر بهذا المعنى على اللّه تعالى ؟ على قولين للعلماء :

القول الأول : قول من أنكر إطلاق لفظ (جبر اللّه العباد) إثباتًا ونفيًا ، كالثوري ، والأوزاعي ، والزبيدي ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم .

أما سفيان الثوري ــ رحمه الله ــ فقد ذكر عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : أنكر سفيان الثوري (جبر) وقال : إن اللّه جبل العباد .

وأما الأوزاعي ـ رحمه اللّه ـ فقد روي عنه أنه قال : ما أعرف للجبر أصلاً من القرآن والسنة ، فأهاب أن أقول بذلك ، ولكن القضاء والقدر ، والخلق والجبل ، فهذا يعرف في الكتاب والسنة .

أما الإمام أحمد فقد أنكر قول من قال : (إن اللّه جبر العباد) وقول الآخر : لم يجبرهم ، وأمر أن يقال : يضل من يشاء ، ويهدي من يشاء [(1)].

والذي جعل هؤلاء العلماء ينكرون لفظ (جبر اللّه العباد) أمور :

الأول : أن هذا اللفظ ليس له أصل في قرآن أو سنة ، فالاحتراز عن مثله

= « **سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة** .... » الحديث بطوله أخرجه الترمذي في الشمائل ، وأبو داود في الصلاة : باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده ، والنسائي في الافتتاح : باب الدعاء في السجود ، وإسناده حسن ــ فيختلف معناه عن معنى الجبر الذي سبق الحديث عنه ، وأما اسم الجبار الذي هو من أسماء اللّه الحسنى ، فمن معانيه التي نص عليها أهل العلم : المُلك والقهر والعلو والعزة والقدرة ، قال ابن القيم ـ رحمه اللّه ــ والجبار المتكبر يجريان مجرى التفصيل لمعنى اسم العزيز ، كما أن البارىء المصور تفصيل لمنى اسم الخلق . ينظر شفاء العليل ص ١٢١، ١٢٩ ، وفتح القدير للشوكاني ٢٠٨/٥ .

(١) ينظر في هذا المصدر نفسه ٣٤٤/١ ـ ٣٤٥ ، ومنهاج السنة ٣٦/٣ .

أولى ، خشية التقول على اللّه بغير علم .

الثاني : ما تضمنه هذا اللفظ من اشتباه والتباس بالمعنى الباطل ، الذي لا يليق باللّه تعالى .

الثالث : الالتزام بالألفاظ الشرعية إثباتًا ونفيًا ، والوقوف عندها ، كالقول : ﴿ **وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ** ﴾ [(١)] ، وكالقول بأن اللّه جبل العباد على ما أراد ، فهذا له شاهد في السنة ، وقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال لأشج عبد القيس : إن فيك لخلتين يحبهما اللّه الحلم والأناة ، فقال : أخلقين تخلقت بهما ، أم خلقين جبلت عليهما ؟ قال : بل خلقين جبلت عليهما ، فقال : الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما اللّه ـ ورسوله ـ [(٢)] .

القول الثاني : قول من جوز إطلاق لفظ (جبر) بالمعنى الثاني على اللّه تعالى ، ومن هؤلاء : محمد بن كعب القرظي ـ رحمه اللّه ـ [(٣)] الذي روي عنه قوله : الجبار الذي جبر العباد على ما أراد ؛ وكما ورد أيضًا في الدعاء المأثور عن علي رضي الله عنه قوله : جبار القلوب على فطرتها ، شقيها وسعيدها [(٤)] .

---

(١) النحل آية /٩٣ .

(٢) الحديث عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري ـ رضي اللّه عنهما ـ ، أخرجه مسلم في كتاب الإيمان : باب الأمر بالإيمان باللّه تعالى ٤٨/١ ـ ٤٩ ، وابن ماجة في السنة ١٤٠١/٢ ، وفي كتاب الزهد باب الحلم ، وفي سنن أبي داود ٤٨٣/٤ في كتاب الأدب : باب في قبلة الرجل ، وفي سنن الترمذي ٢٤٧/٣ في كتاب البر والصلة : باب ما جاء في التأني والعجلة .

(٣) هو محمد بن كعب بن سليم الإمام العلامة الصادق ، أبو حمزة القرظي المدني ، قال الذهبي عنه : إنه من أئمة التفسير ، توفي سنة ثمان ومائة للهجرة . انظر سير أعلام النبلاء ٤٦٨/٥ ـ ٤٦٩ .

(٤) ينظر مجموعة الرسائل الكبرى ٣٦٨/١ ، وشفاء العليل ص ١٢١ .

ولا شك أن الألفاظ المجملة أو المشتبة ، والتي تحتمل أكثر من معنـى ، وليـس لها أصل في الكتـاب أوالسـنة ، وهـي محـل تنـازع لـدى المتـأخرين إثباتـًا ونفيـًا ليس لأحد أن يثبتها أو ينفها عن اللّه تعالى إلا بعد التعرف علـى مـراد قائلهـا ، فإن أراد حقًا يليق باللّه تعالى قبل ، وإن أراد معنى بـاطلاً لا يليـق بـه رد ، وإن اشتمل كلام القائل علـى حـق وبـاطل لم يقبـل مطلقـا ، ولم يـرد مطلقـا جميـع معناه ، بـل يوقـف اللفـظ ، ويفسـر المعنـى[1] ، كمـا هـو الحـال في كثـير مـن الألفاظ المجملة ، ومنها لفظ (جبر اللّه العباد على ما أراد) واللّه أعلم .

٢ ـ الفرق بين جبر الخالق وجبر المخلوق :

لما كان لفظ الجبر مجملاً عمد بعض العلماء إلى بيان الفرق بين ما يضاف إلى اللّه تعالى منه ، وبين ما يضاف إلى المخلوق ، وقد فرق ابن القيم ـ رحمه اللّـه ـ بين الإضافتين من عشرة أوجه وذلك في كتابه شـفاء العليـل ، فقـال : والفـرق بين هذا الجبر وجبر المخلوق لغيره من وجوه ومنها :

الأول : إن المخلوق لا قدرة له على جعل الغير مريدًا للفعل محبًا له ، والرب تعالى قادر على جعل عبده كذلك .

الثاني : إن المخلوق قد يجبر غيره إجبـارًا يكـون فيـه ظالمًـا معتديًـا ، والـرب أعدل من ذلك ، فإنه لا يظلم أحدًا من خلقه ، بل مشيئته نـافذة فيهـم بـالعدل والإحسان ، بل عدله فيهم من إحسانه إليهم .

الثالث : إن المخلوق يكون في جبره لغيره سفيهًا أو عائبًا أو جاهلاً ، والرب

(١) انظر الرسالة التدمرية ص ٤٥ .

تعالى إذا جبر عبده على أمر من الأمور كان له في ذلك من الحكمة والعدل والإحسان والرحمة ، ما هو محمود عليه بجميع وجوه الحمد .

الرابع : إن المخلوق يجبر غيره لحاجته إلى ما جبره عليه ، لانتفاعه بذلك ، وهذا لأنه فقير بالذات ، وأما الرب فهو الغني بذاته الذي كل ما سواه محتاج إليه ، وليس به حاجة إلى أحد .

الخامس : إن المخلوق يجبر غيره لنقصه ، فيجبره ليحصل له الكمال بما أجبره عليه ، والرب تعالى له الكمال المطلق من جميع الوجوه ، وكماله من لوازم ذاته ، لم يستفده من خلقه ، بل هو الذي أعطاهم من الكمال ما يليق بهم .

السادس : إن المخلوق يجبر غيره على فعل يعينه على غرضه ، لعجزه عن التوصل إليه إلا بمعاونته له ، فصار الفعل من هذا والقهر والإكراه من هذا محصلاً لغرض المكرِه ، كما أن المعين لغيره باختياره شريك له في الفعل ، والرب تعالى غني عما سواه بكل وجه ، فيستحيل في حقه الجبر .

السابع : إن المجبور على ما لا يريد فعله يجد من نفسه فرقًا ضروريًا بينه وبين ما يريد فعله باختياره ومحبته ، فالتسوية بين الأمرين تسوية بين ما عُلم بالحس والاضطرار الفرق بينهما ، وهو كالتسوية بين حركة المرتعش ، وحركة الكاتب وهذا من أبطل الباطل [1] ، إلى غير ذلك من الوجوه ، وقد اكتفينا بذكر بعضها اختصارًا .

وفي ذلك يقول الإمام الطبري ــ رحمه اللّه ــ : إن الجبر هو الإكراه على

---

(١) شفاء العليل ص ١٢٩ .

الشيء كالمسحوب على وجهه ، والله تعالى لم يكره العصاة بهذا المعنى ، بل إن أهل المعاصي يأتونها برغبتهم إليها ، وهم مستلذون بها ، بل منهم من يقاتل من دفعه عنها [1] .

والحاصل أن القول بأن الله تعالى (جبر العباد) بمعنى أكره المكلفين على الفعل بدون رضاهم ، كما يُقال : إن الأب يجبر المرأة على النكاح فهو باطل ومرفوض ، وليس في القضاء والقدر جبر بهذا المعنى الذي هو من لوازم صفات المخلوق العاجز الضعيف ، بل إن هذا المعنى للجبر يتعارض مع مقتضى التكلف أصلاً .

وأما إذا قصد بالجبر : القهر والقدرة ، وأنه سبحانه قادر على أن يفعل بعبده ما شاء ، وإذا شاء منه شيئًا وقع لا محالة ، وإن لم يشأ لم يكن ، وليس كالمخلوق العاجز الذي يشاء مالا يكون ، ويكون ما لا يشاء ، فالجبر بهذا المعنى صحيح ، وإن كنا نتوقف في إطلاق لفظ (جبر الله العباد) باعتبار أنه لم يرد في الشرع إثباته أو نفيه ، إضافة إلى ما فيه من الإجمال والاشتراك .

ولهذا أجمع أهل السنة وأهل الكلام من الشيعة والأشعرية والمعتزلة على ضلال الجبرية [2] لأنهم نفوا مشيئة المكلف ، والله تعالى لم ينفها مطلقًا ، وإنما جعلها بعد مشيئته ، فقال :﴿ **وَمَا تَشَاءونَ إلا أنْ يَشَاءَ اللَّهُ** ﴾[3]،والله أعلم .

---

(١) إيثار الحق على الخلق ص ٣٠٥ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣١٤ ، وأيضًا شرح جوهرة التوحيد ص ٢٢٤ .

(٣) الإنسان آية /٣٠ .

المبحث الثالث
التقدير والابتلاء

ـ الابتلاء بالصبر على الأقدار :

يقول ابن القيم – رحمه الله – : الصبر حبس النفس على المكروه ، وعقل اللسان عن الشكوى [1] ؛ والصبر على حكم اللّه تعالى واجب ، ويقسم العلماء حكم اللّه تعالى إلى نوعين : خلق وأمر ؛ فالأول ما يقرره اللّه تعالى من المصائب، والثاني ما يأمر به وينهى عنه ، فيفعل المكلف المأمور ، ويترك المحظور، ويقولون : إن العبد مأمور بالصبر على هذا وعلى هذا [2] .

وقد جاء الأمر بالصبر على حكم اللّه تعالى في آيات متعددة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ** ﴾ [3] .

وقد جاء الأمر بالصبر على الأذى أيضًا في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا لَنَا أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ** ﴾ [4] .

---

(١) مدارج السالكين ١٦٨/٢ .

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى ١١٦/٢ .

(٣) الطور آية /٤٨ .

(٤) إبراهيم آية /١٢ .

وقد كره العلماء للمرء أن يتعرض للبـلاء ، ولكـن إذا ابتلـي فعليـه أن يصـبر ويثبت ، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « **لا تمنوا لقـاء العـدو فـإذا لقيتمـوه فاصبروا** »[1] .

ولهـذا كـان الصـبر واجبًـا باتفـاق المسـلمين علـى أداء الواجبـات ، وتـرك المحظورات ، ويدخل في ذلك الصبر على المصائب عن أن يجـزع فيهـا ، والصـبر عن اتباع أهواء النفوس.فيما نهى اللّه عنه[2] .

وقد ذكر اللّه تعالى الصبر في كتابه العزيز في أكثر من تسعين موضعًا ، وقرنه بالصلاة لأهميته وفضله ، كما في قوله : ﴿ **وَاسْتَعِينُوا بِالصَّـبْرِ وَالصَّـلاةِ وَإِنَّهـا لَكَبِـيرَةٌ إِلاَّ عَلَـى الخَاشِـعِينَ** ﴾[3] ، وأيضًـا في قولـه : ﴿ **وَاسْـتَعِينُوا بِالصَّـبْرِ وَالصَّلاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ** ﴾[4] .

والناس في الصبر على التكليف بالأمر الديني ، وعلى ما يقدره اللّه عليهم من القدر الكوني أربعة أقسام :

أحدها : أهل التقوى والصبر ، وهـم الذين أنعم اللّه عليهم من أهـل السـعادة في الدنيا والآخرة .

---

(١) أخرج الحديث مسلم عن أبي هريرة ﷺ في كتاب الجهاد والسير : باب كراهة تمني لقـاء العـدو والأمر بالصبر عند اللقاء ١٢/ ٤٥ ، وأخرجه البخاري أيضًا في كتاب التمني : باب كراهيـة تمـني لقاء العدو ٨/١٣٠ .

(٢) ينظر مجموع الفتاوى ١٠ / ٣٨ .

(٣) البقرة آية /٤٥ .

(٤) البقرة آية /١٥٣ .

والثاني : الذين لهم نوع من التقوى بلا صبر ، مثل الذين يمتثلون ما عليهم من الصلاة ونحوها ، ويتركون المحرمات ، لكن إذا أصيب أحدهم في بدنه بمرض ونحوه ، أو في ماله ، أو في عرضه ، أو ابتلي بعدو يخيفه ، عظم جزعه ، وظهر هلعه .

والثالث : قوم لهم نوع من الصبر بلا تقوى ، مثل الفجار الذين يصبرون على ما يصيبهم في مثل أهوائهم كاللصوص والقطاع الذين يصبرون على الآلام في مثل ما يطلبونه في الغصب وأخذ الحرام ، وكذلك طلاب الرئآسة والعلو على غيرهم ، يصبرون من ذلك على أنواع من الأذى الذي لا يصبر عليها أكثر الناس .

والرابع : وهؤلاء شر الأقسام على الإطلاق ، فإنهم لا يتقون إذا قدروا ، ولا يصبرون إذا ابتلوا ، وهم كما قال تعالى : ﴿ **إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ الخَيرُ مَنُوعًا** ﴾ [(1)] ، فهؤلاء تجدهم من أظلم الناس وأجبرهم إذا قدروا ، ومن أذل الناس وأجزعهم إذا قُهِروا [(2)] .

إذا فالصبر الذي أوجبه اللّٰه تعالى على المكلف ، ورتب الثواب عليه إنما هو الصبر على أداء الواجبات ، وترك المحظورات ، إضافة إلى الصبر على المصائب ، والصبر عن اتباع الهوى والشهوات ، واللّٰه أعلم .

---

(١) المعارج الآيات / ١٩ ــ ٢١ .

(٢) المصدر نفسه ٦٧٣/١٠ ــ ٦٧٤ ، وأيضًا إحياء علوم الدين ٦٧/٤ .

- التكليف بالرضا بالقضاء والقدر :

ليس في كتاب اللّٰه ولا في سنة رسوله ﷺ آية ولا حديث يأمر المكلفين أن يرضوا بكل مقضي مقدر من أفعال العباد حسنها وسيئها [1] ، ومن هنا فإن حكم الرضا بالقضاء والقدر ليس واحدًا ، بل يختلف حكمه باعتبارات متعددة ، وإليك هذه الاعتبارات وبيان حكم كل منها :

١ - باعتبار تعلقه بالرب أو تعلقه بالمكلّف : فأما إذا تعلق القضاء باللّٰه تعالى على أنه فعل قائم به ، ومنسوب إليه ، فهو من هذا الوجه يرضى به ، لأنه خير كله ، وعدل وحكمة .

وللرضا بالقضاء من هذا الوجه نتائج سارة ، وثمرات طيبة ، ومن ذلك أنه يكسب المسلم قوة الشكيمة ، ومضاء العزيمة ، فمن اطمأنت نفسه إلى أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه ، خلت نفسه من الحيرة والتردد ، وانتفى من حياته القلق والاضطراب ، لأنه بمجرد ما يترجح لديه الإقدام على أمر ما ، أقدم من غير خوف ولا هيبة ، ولا تردد ، ففي الصحيح عن رسول اللّٰه ﷺ قال : **« فلا تقل لو أني فعلت كذا كان كذا ، ولكن قل قدَّر اللّٰه وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان »** [2] ، ومن هنا فإنه لا

---

(١) انظر مجموعة الرسائل الكبرى ٧٨/٢ ، ومدارج السالكين ٢٨٠/١ ، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : ولهذا لم يجيء في القرآن إلا مدح الراضين لا إيجاب ذلك ، وهذا في الرضا بما يفعله الرب بعبده من المصائب كالمرض والفقر ونحوه . انظر مجموع الفتاوى ٤١/١٠ .

(٢) هذا جزء من حديث أبي هريرة ﷺ وتمامه أن رسول اللّٰه ﷺ قال : **« المؤمن القوي خير وأحب الى اللّٰه من المؤمن الضعيف ، وفي كل خير ، احرص على ما ينفعك ، واستعن باللّٰه ، ولا** =

يحزن على ما فاته ، ولا يتهيب من مستقبله ، وبذلك يكون أسعد الناس حالاً ، وأطيبهم نفسًا ، وأهدأهم بالاً ، فإن من عرف أن أجله محدود ، ورزقه معدود ، فلا الجبن يزيد في عمره ، ولا الشح يزيد في رزقه .

ولا شك أن هذه الصفات قد تجلت واضحة في هذه الأمة ، أمة الإسلام ، أيام كانت عقيدة القضاء والقدر واضحة في نفوسهم ، قوية في قلوبهم ، فقد فاقوا الناس شجاعة وكرمًا وصبرًا ، الأمر الذي تمكنوا به من سيادة العالم وقيادته ، مدة من الزمن طويلة .

وأما من جهة تعلق المقضي بالمكلّف ونسبته إليه ، فمن هذا الوجه ينقسم إلى ما يُرضى وما لا يُرضى ؛ مثال ذلك قتل النفس مثلاً ، له وجهان : فمن حيث إنه قدر اللّه وقضاؤه ، وجعله أجلاً للمقتول ونهاية لعمره ، يُرضى به ؛ ومن حيث إنه صدر من القاتل ، وباشره وكسبه ، وأقدم عليه باختياره ، وعصى اللّه بفعل ما نهي عنه ، فإنه لا يُرضى به ، بل يُسخط ويُنكر عليه ، وعندئذ يستحق العقاب المناسب .

٢ ـ باعتبار القضاء الشرعي والقضاء الكوني : أما قضاء اللّه الشرعي الديني فالرضا به واجب ، مثل الرضا باللّه تعالى ، وبدينه ، وبرسوله ﷺ وبما جاء عنهما ، فليس لأحد أن يسخط ذلك ، قال تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أن**

= **تعجز وإن أصابك شيء فلا تقل ...** » الحديث أخرجه مسلم في كتاب القدر : باب الإيمان للقدر والإذعان له ٢١٥/١٦ بشرح النووي ، وابن ماجة ٣١/١ المقدمة ، باب القدر ، ١٣٩٥/٢ كتاب الزهد : باب التوكل واليقين ، وأحمد في المسند ٣٢١/١٦ ، ٢٠/١٧ .

يُرْضُوهُ إن كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [(١)] ، وقال أيضًا : ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ** ﴾ [(٢)] .

ولا شك أن هذا واجب ، بل هو صلب الإيمان وجوهره ، كما قال ﷺ في الحديث الصحيح : « **ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًا ، وبالإسلام دينًا ، وبمحمد نبيًا** » [(٣)] ، وقال تعالى : ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ [(٤)] .

وفي هذا الصدد يقول الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ : كل ما كان من حقوق الله فلا خِيَرَة فيه للمكلف على حال ، وأما ما كان من حق العبد في نفسه فله فيه الخِيَرَة [(٥)] .

ومن هذا النوع ما رواه الإمام أحمد والترمذي وغيرهما عن سعد عن النبي ﷺ أنه قال : « **من سعادة ابن آدم رضاه بما قضى الله له ، ومن شقاوة ابن**

---

(١) التوبة آية /٦٢ .

(٢) التوبة آية /٥٩ .

(٣) الحديث من رواية العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه ، أخرجه مسلم في صحيحه في الإيمان : باب الدليل على أن من رضي بالله ربًا وبالإسلام دينًا وبمحمد نبيًا فهو مؤمن ، وإن ارتكب المعاصي والكبائر .

(٤) النساء آية /٦٥ .

(٥) الموافقات ٢/٢٧٧ .

آدم سخطه بما قضى اللّه له » [1] .

وهذا الرضا الواجب إنما يتعلق بـالأمر الشـرعي ، الـذي أمـر اللّـه بـه وأحبـه ورضيه .

وأما قضاء اللّه الكوني فيختلف حكم الرضا به باختلاف أنواعه :

١ ـ أما القضاء الكوني القدري الموافق لمحبة المكلف وإرادتـه ورضـاه ، مثـل الصحة والغنى والعافية واللذة ، فالرضا به أمر لازم بمقتضى الطبيعة ، لأنه ملائـم ومحبوب له ، فليـس في الرضـا بـه عبوديـة ، بـل العبوديـة في مقابلتـه بالشـكر ، والاعتراف بالمنّة ، ووضع النعمة مواضعها التي يحب اللّه أن توضع فيها ، وأن لا يُعصى المنعم بها ، وأن يرى التقصير في جميع ذلك .

٢ ـ وأما القضاء الكوني القدري الجاري على خلاف مـراد المكلـف ومحبتـه ـ مما لا يلائمه ولايدخل تحت اختياره ـ كالمصـائب والمـوت والمـرض والفقـر ، وأذى الخلق له ، والحر والبرد ، والآلام ونحـو ذلـك ممـا يكرهـه المكلـف ، فـإن الصبر عليه واجب ـ كما سبق ـ وأما الرضا به فهو مشروع ، ولكـن هـل هـو واجـب أم مسـتحب ؟ على قولـين لأصحـاب أحمـد وغـيرهم ، أصحهمـا أنـه مستحب وليس بواجب .

---

(١) و الحديث عن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ، أخرجه الترمذي في سننه في أبـواب القـدر : بـاب ما جاء في الرضا بالقدر ، وقال الترمذي : هذا حديـث غريـب لا نعرفـه إلامـن طريـق محمـد بـن أبـي حميـد ، ويقـال لـه أيضًـا : حمـاد بـن أبـي حميـد ، وهـو أبـو إبراهيـم المديـني ، وليـس هـو بالقوي عند أهل الحديث . انظر الاستقامة ٧٣/٢ ، ومجموعة الرسائل الكبرى ٧٨/٢ ، ومجموع الفتاوى ١٠/ ٤١ .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّه ـ : والصبر واجب باتفاق العلماء ، وأعلى من ذلك الرضا بحكم اللّه ، وهو مستحب على الصحيح ، وأعلى من ذلك أن يشكر اللّه على المصيبة لما يرى من إنعام اللّه عليه ، حيث جعلها سببًا لتكفير خطاياه ورفع درجاته ، وإنابته وتضرعه وإخلاصه له في التوكل عليه ، ورجائه دون المخلوقين (١) ، ولا شك أن هذه مرتبة عالية لا يرقى إليها إلا خواص المؤمنين من خلقه .

فالمؤمن بقضاء اللّه وقدره هو دائمًا بين الصبر والشكر ، كما قال : **« عجبًا لأمر المؤمن إن أمره كله خير ، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن ، إن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له ، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرًا له »** (٢) .

٣ ـ وأما القضاء الكوني القدري الجاري عليه باختياره ، مما يكرهه اللّه ويسخطه وينهى عنه ، كأنواع الظلم والفسوق والعصيان ، فالرضا به حرام بالإجماع ، لأن اللّه تعالى لايرضى بذلك ولا يحبه ، فكيف تتفق محبة المكلف ورضاه مع ما يسخطه الحق تبارك وتعالى ويبغضه (٣) .

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّه ـ : وأما الرضا بالكفر والفسوق والعصيان ، فالذي عليه أئمة الدين أنه لا يُرضى بذلك ، فإن اللّه

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ١١/٢٦٠ .

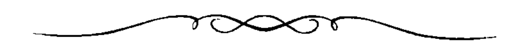
(٢) والحديث في صحيح مسلم عن صهيب ﷺ أخرجه في كتاب الزهد : باب في أحاديث متفرقة ١٨/١٢٥ ، كما أخرجه أحمد في المسند ١/١٧٣ ، ١٤٨ .

(٣) انظر تفصيل ذلك في المدارج ٢/ ٢٠١ ــ ٢٠٢ ، وأيضًا إيثار الحق على الخلق ص ٢٥٤

لايرضاه ، كما قال : ﴿ **وَلا يَرضَى لِعِبَادِهِ الكُفْرَ** ﴾ [1] ، وقال : ﴿ **وَاللَّهُ لا يُحِبُ الفَسَادَ** ﴾ [2] ، وقال أيضًا : ﴿ **فَإن تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإنَّ اللَّهَ لا يَرْضَى عَنِ القَوْمِ الفَاسِقِينَ** ﴾ [3] .

ولهذا شُرع النهي عن المنكر ، إذ إن زجر مرتكبه ، والإنكار عليه ، ومعاقبته ، دليل على عدم الرضا بما يفعله ، مع اعتقادنا الجازم بأنه مقدر .

ومجمل القول : إن المؤمن إنما فارق الكفر بالإيمان باللَّه وبرسله ، وتصديقهم فيما أخبروا ، وطاعتهم فيما أمروا ، واتباع ما يرضاه اللَّه ويحبه ، دون ما يقدره ، ويقضيه من الكفر والفسوق والعصيان ، ولكن يرضى بما أصابه من المصائب لا بما فعله من المعايب ، فهو من الذنوب يستغفر ، وعلى المصائب يصبر ، فهو كما قال اللَّه تعالى : ﴿ **فَاصْبِرْ إنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ** ﴾ [4] ، فيجمع بين طاعة الأمر ، والصبر على المصائب [5] ، واللَّه أعلم .



---

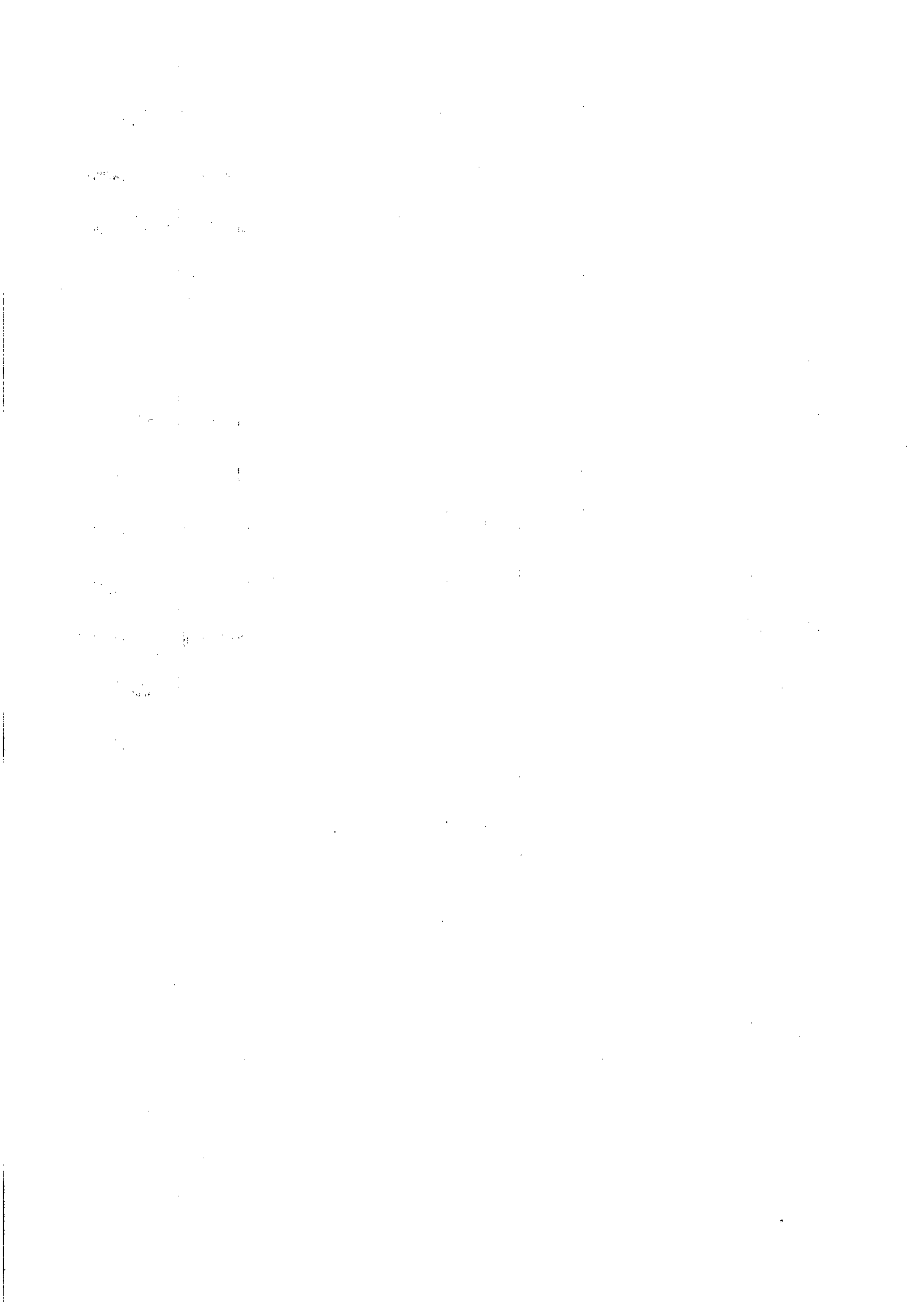
(١) الزمر آية /٧ .

(٢) البقرة آية /٢٠٥ .

(٣) التوبة آية /٩٦ ، وانظر مجموع الفتاوى ٦٨٣/١٠ .

(٤) غافر آية /٥٥ .

(٥) انظر المصدر نفسه ٦٨٥/١٠ .



المبحث الرابع
احتجاج المكلف بالقضاء والقدر

قبل الحديث عن مسألة احتجاج المكلف بالقدر ، أود أن أشير إلى نوعي القضاء ، وصلتهما بالتكليف ، ومن ثَمَّ موقف المكلف من كل نوع .

ـ التكليف والقضاء الكوني والشرعي :

بادئ ذي بدء يجب التفرقة بين نوعين من القضاء الإلهي :

النوع الأول : قضاء كوني قدري ضروري الوقوع ، تعبيرًا عن مشيئة اللّه النافذة في ملكه ، والتي لا تخلو من الحكمة والغاية .

ونفاذ القضاء الكوني في ملك اللّه لا يحاسب عليه الإنسان ثوابًا أو عقابًا ، ولكن يجب عليه في ذلك أحد أمرين : الشكر لله إن تسبب عن نفاذ قضائه نعمة ، لأنه حينئذ وليها وصاحبها ، أو الصبر على قضائه إن أصابه بسوء ، لأن ذلك لا يخلو من حكمة مطلوبة لله تعالى ، بالإضافة إلى ما في ذلك من خير كثير قد يخفى على المكلف معرفته .

وهذا النوع من القضاء قد عبر عنه القرآن الكريم بقوله : ﴿ **إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ** ﴾ [1] ، ﴿ **وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ** ﴾ [2] وذلك كالصواعق التي تصيب زرع قوم

---

(١) البقرة آية /١١٧ .

(٢) الرعد آية /١١ .

فتهلكه ، أو الأمطار التي تصيب بعض المنازل فتهدمها ، وسائر الأمراض والابتلاءات ، كلها من هذا النوع .

النوع الثاني : قضاء ديني تكليفي شرعي ، مبني على الاختيار والإرادة الإنسانية ، وهو يتعلق بالتكاليف الشرعية أمرًا ونهيًا ، وهو مناط الثواب والعقاب في الآخرة .

والعبادات التي تقع على المسلم مع أنها تخضع للقضاء الديني فهي تخضع في الوقت نفسه للقضاء الكوني ـ ما دامت قد وقعت فعلاً ـ لأن القضاء الكوني شامل لكل ما كان وما يكون إلى يوم القيامة ـ كما سبق الإلماح إليه ـ فلا يشذ عنه شيء في الموجودات .

كما أن الكفر والمعاصي ما دام أيضًا قد وقع في الكون فعلاً ، فلا يخرج عن هذا القضاء الكوني ـ مع أن اللّه لا يحبه ولا يرضاه ـ وقد تعلق به القضاء الكوني لحكمة مطلوبة ، كما سبق .

ولما كانت معرفة القضاء الكوني ـ مجرد المعرفة ـ لا يتعلق بها ثواب ولا عقاب ولا مساءلة عنه أصلاً ، حجب اللّه علمها عنا ، وإنما أظهر اللّه لنا قضاءه الديني على ألسنة رسله في محكم آياته بما فيه من أمر ونهي ، ومنح لذلك القدرة والاستطاعة .

فالقضاء الديني إنما عرف بطريق الرسل والوحي ، وأمكن للناس أن يعرفوا عن طريقهم الواجب والمحظور ، والوعد والوعيد .

أما القضاء الكوني بما سيقع فعلاً من المكلف باختياره حيال الأمور الدينية ،

بتركه لها أو إهمالها ، أو إتيانها والمحافظة عليها ، فمعرفة ذلك من الأمور الغيبية التي لا يعلمها إلا اللّه تعالى ، ولا سبيل لأحد معرفتها ، وإذا كان المكلف لايعرف ذلك يقينًا فكيف يجوز له أن يحتج به على معاصيه ، أو يحمل معاصيه على القدر ولذلك فقد رد القرآن الكريم دعوى هؤلاء بقوله : ﴿ **إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَخْرُصُونَ** ﴾ [(١)] .

فاللّه تعالى لم يكلف أحدًا معرفة غيوبه ، ولم يطلب من أحد أن يكشف عن حقيقة قضائه وقدره ، ليعمل وفقًا له ، وإنما كلف عبيده بالأمر والنهي ، وطالبهم أن يكون سلوكهم وفقًا لهذه الأوامر الشرعية ، وهذا في مقدورهم .

ولا شك أن أدلة سبق القضاء بما هو كائن أكثر من أن تحصى ، فاللّه تعالى قد قضى على عباده الطاعة ، إذ أمر بها ، وسبق علمه أن فلانًا سيطيع ، فقضى له الطاعة ، وسَبْق العلم بما سيكون ليس فيه إجبار ولا قهر للمكلف .

وكذلك علم اللّه أن فلانًا سيمضي باختياره في سبيل الغي والضلال على الرشاد ، فقضى عليه المعصية بناء على اختياره هو ، وليس في سبق علم اللّه تعالى بما سيفعله المكلف من المعصية قهر ولا جبر [(٢)] .

وخلاصة المسألة أن القضاء الكوني بمعنى علم اللّه تعالى السابق بما سيكون ، ووقوعه وفق ما علم ، لا يحمل أحدًا من الخلق على فعل الطاعة أو المعصية

---

(١) الأنعام آية /١٤٨ .

(٢) ينظر مجموع الفتاوى ١٨٢/٨ ، وأيضًا قضية الخير والشر ص ٨٥ ــ ٨٦ .

قهرًا ، لأن العلم صفة انكشاف وإحاطة لاصفة تأثير ، والأهم من هذا أن ما علم اللّه تعالى وقوعه مجهول للمكلفين ، لأنه غيب لا يعلمه إلا اللّه ، لذلك لا يجوز لأحد أن يحتج في ذنبه أو تقصيره في واجبه على هذا النوع من القضاء ، حيث لا حجة فيه لأحد ، كما أنه لايجوز لأحد ترك العمل اتكالاً على ما سبق به القضاء ، والرسول ﷺ حين يسأل عن ذلك كان يقول : « **اعملوا فكل ميسر لما خلق له** » ثم قرأ : ﴿ **فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى ۞ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ۞ وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى** ﴾ [1] .

ـ الاحتجاج بالقدرعلى المعايب :

يعمد بعض الناس إلى الاحتجاج بالتقدير السابق ، والمشيئة الإلهية على ترك الصلاة والصيام وغيرها من الواجبات ، قائلين : لو شاء اللّه تعالى هدايتنا هدانا ، أو يقولون : لا حيلة لنا في قضاء اللّه وقدره .

وبعضهم يبرر ما ينزل بالمسلمين من ظلم ومفاسد بالقدر ، فيقول : هذه إرادة اللّه ومشيئته ، وليس لنا حيلة في هذا كله ، وهذا ما أدى إلى استشراء الباطل والهوان في الأمة ، وقد يكون بعض هؤلاء عونًا للظلمة ، ناصحًا بالصبر على مشيئة اللّه وقدره .

وحجة هؤلاء بالقدر على المعاصي من جنس حجة المشركين ، الذين قال اللّه تعالى عنهم : ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَو شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن**

---

(١) روى الحديث علي ﷺ وأخرجه مسلم في كتاب القدر : باب كيفية خلق آدم في بطن أمه .

شَيْءٍ نحنُ وَلا آباؤنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن دُونِـهِ مِـن شَـيْءٍ كَذَلِـكَ فَعَـلَ الَّذِيـنَ مِـن قَبْلِهِمْ ﴾ [1] .

ويقول الإمام ابن تيمية ـ رحمه اللّه ـ : إن القدر ليس حجة لأحد على اللّه ، ولا على خلقه ، ولو جاز لأحد أن يحتج بالقدر على ما يفعلـه مـن السـيئات لم يُعاقب ظالم ، ولم يقتل مشرك ، ولم يقم حد ، ولم يكف أحد عن ظلم أحـد ، وهذا من الفساد في الدين والدنيا المعلوم ضرورة [2] .

ويقسم العلماء الناس إزاء الشرع والقدر إلى ثلاثة أقسام :

الأول : وهو الذي يحتج بالقدر لنفسه ، ولا يراه حجـة لغـيره ، يسـتند إليـه في الذنـوب والمعـايب ، ولا يطمئـن إليـه في المصـائب ، كمـا قـال بعـض العلماء : هوعند الطاعة قدري ، وعند المعصية جبري ، أي مذهـب وافـق هـواه تمذهب به .

الثاني : وهم الذين لا ينظرون إلى القدر لا في المعايب ولا في المصائب الـتي هي من أفعال العباد ، بل يضيفـون ذلـك إلى العبـد ، وإذا أسـاؤوا اسـتغفروا ـ وهذا حسن ـ ولكن إذا أصابتهم مصيبة بفعل العبـد لم ينظـروا إلى القـدر الـذي مضى بها عليهم ، ولا يقولون لمـن قصَّـر في حقهـم : دعـوه فلـو قُضي شـيء لكان ، ولا سيما وقد تكون المصيبة بسبب ذنوبهم ، فلا ينظـرون إليهـا ، وقـد قال اللّه تعالى : ﴿ **أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَـذَا قُـلْ**

---

(١) النحل آية /٣٥ .

(٢) انظر مجموعة الرسائل الكبرى ١/٣٥٣ .

﴿هُوَ مِن عِندِ أنفُسِكُمْ﴾ [1] ، وقد روي عن بعض علماء السلف قوله : أعرف ذنبي من خُلُق زوجي ودابتي .

الثالث : وهم خير الخلق الذين يصبرون على المصائب ويستغفرون من المعائب ، كما قال تعالى : ﴿فَاصْبِرْ إنَّ وَعدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [2] ، وقال : ﴿مَا أصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إلاَّ بِإذنِ اللَّهِ وَمَن يُؤمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ [3] ، قال عبد اللَّه بن مسعود ﷺ : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند اللَّه فيرضى ويسلِّم [4] .

وفي هذا المعنى يقول مطرف بن الشخِّير ـ رحمه اللَّه ـ [5] : لم نوكل إلى القدر وإليه نصير [6] .

وقد عدَّ ابن القيم ـ رحمه اللَّه ـ الاحتجاج بالقدر على فعل الذنب ، وحمل العبد ذنبه على ربه ، وتنزيه نفسه الجاهلة الظالمة الأمارة بالسوء ، من

---

(1) آل عمران آية /165 .

(2) غافر آية /55.

(3) التغابن آية /11.

(4) شرح النووي على مسلم 16/22 ، ومجموعة الرسائل الكبرى2/122 ، ومجموع الفتاوى 10/160 ، وإيثار الحق على الخلق ص 306 .

(5) هو الإمام القدوة ، الحجة أبو عبد اللَّه الحرشي العامري البصري قال عنه الذهبي : كان ثقة له فضل وورع وعقل وأدب ؛ ولد عام بدر أو عام أحد ومات سنة خمس وتسعين للهجرة ، انظر سير أعلام النبلاء 4/187 .

(6) الشريعة للآجري ص 220 .

مقامات الضلال والهلاك [1] .

ونخلص من هـذا كله إلى أن الاحتجـاج بـالقدر على فعـل الذنـوب بقصـد إسقاط اللوم عن النفس من فعل المشركين ، الذين أرادوا أن يـبرروا مـاهـم عليـه من الشرك بمشيئة اللَّه وقدره .

والحق أنه إذا أذنب المؤمن فعليه أن يسـتغفر ويتـوب ؛ يتـوب مـن المعـايب ، ويصبر على المصائب ، فإذا ترتب على ذنبه مصيبة ـ بعـد أن استغفر وتـاب ـ جاز له أن يقول : قدر اللَّه وما شاء فعـل ؛ فيضـاف الذنـب إلى العبـد ، ويـلام على ذنبه ، ولكن لا ينسى القدر الذي مضى به عليه ، وهذا ما نجده واضحًا في قصة احتجاج آدم وموسى ـ عليهما السلام ـ الآتية .

وأما الاحتجاج بالقدر على المصـائب التـى ليسـت بسـبب الذنـوب أصـلاً ، كالموت والمرض.....الخ ، بأن يقال هذا قضاء اللَّه وقدره ، فهـذا جـائز ، بـل إنه من تمام الرضا باللَّه ربًا .

ـ احتجاج آدم وموسى عليهما السلام :

روي في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول اللَّه ﷺ : **« احتج آدم وموسى ، فقال موسى : يآدم أنت أبونا خيّبتنا ، وأخرجتنا من الجنة ، قـال آدم : يـاموسى اصطفـاك اللّـه بكلامـه ، وخـط لـك بيـده ، أتلومني على أمـر قـدَّر اللَّـه علـي قبـل أن يخلقـني بـأربعين سـنة ، فحـج آدم**

---

(١) طريق الهجرتين ص ١٤٤ .

موسى ، فحج آدم موسى ثلاثًا » [1] .

وقد أشكل هذا الحديث على كثير من الناس ظنًا منهم أن آدم عليه السلام احتج بالقدر السابق على نفي الملام على الذنب ، ثم صاروا لأجل هذا الظن ثلاث طوائف :

فالطائفة الأولى كذبت بهذا الحديث ،كأبي علي الجبائي من المعتزلة وغيره ، وقالوا : إنه من المعلوم بالاضطرار أن هذا خلاف ما جاءت به الرسل .

ولا ريب أنه يمتنع أن يكون هذا مراد الحديث ، بل يجب تنزيه النبي ﷺ ، وجميع الأنبياء أن يجعلوا القدر حجة لمن عصى اللّٰه ورسوله .

والطائفة الثانية جعلت احتجاج آدم على موسى - وغلبته بالحجة ــ حجة في أن ما سبق به القضاء لا حيلة للمرء في دفعه عنه ، وقد ذكر ذلك الأشعري في الإبانة [2] ، والباقلاني في الإنصاف [3] ، والغزالي في الإحياء [4] ، كما ذكره الرازي في معظم كتبه ؛ وكلهم يروي الحديث على أن آدم قد احتج على موسى ــ عليهما السلام ــ بالقدر السابق في ارتكاب المعصية بالأكل من الشجرة .

---

(١) أخرجه البخاري في القدر : باب تحاج آدم وموسى عند اللّٰه ٢١٤/٧ واللفظ له ، وأخرجه مسلم أيضًا في باب حجاج آدم وموسى ــ عليهما السلام ــ ٢٠٠/١٦ ، وأحمد في المسند ١٦٩/٢ .

(٢) الإبانة ص ٩١ ــ ٩٢ .

(٣) الإنصاف ص ١٦٠ .

(٤) إحياء علوم الدين ١٦٨/٤ - ١٦٩ .

والطائفة الثالثة تأولت الحديث بتأويلات معلومة الفساد ، كقول بعضهم : إنما حجه لأنه كان أباه ، والابن لا يلوم أباه ، وقول بعضهم : لأن الذنب كان في شريعة ، والملام في أخرى ، وقول بعضهم : لأن الملام كان بعد التوبة ، وقول بعضهم : لأن هذا تختلف فيه دار الدنيا ودار الآخرة .

والطائفة الرابعة جعلت الحديث عمدة في سقوط الملام عن المخالفين لأمر اللّه ورسوله [(١)] ، وهناك تأويلات أخرى لهذا الحديث اقتصرنا على بعضها .

وقد ذهب المحققون من أهل العلم إلى أن الصواب في قصة آدم وموسى ـ عليهما السلام ـ أن موسى لم يلم آدم إلا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل ، لا لأجل أنه تارك الأمر مذنب عاص [(٢)] ؛ ولهذا قال : لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ ، ولم يقل : لماذا خالفت الأمر ؟ أو لماذا عصيت ؟ ، وموسى كان أعلم بما يجب على العبد إزاء الذنوب والمعاصي ، فلا يصح أن يلوم آدم بعد أن تاب من ذنبه ، وتاب اللّه عليه ، كما أن آدم كان أعلم من أن يحتج على ذنبه بالقدر السابق ، فهذا لا يقع من عامة المؤمنين فضلاً عن آدم وموسى ـ عليهما السلام ـ نبيين من أولي العزم من الرسل .

والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس ، أو بغير أفعالهم بالتسليم للقدر ، وشهود الربوبية ، كما قال تعالى : ﴿ **مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ**

---

(١) انظر مجموعة الرسائل الكبرى ٢/١٠٠ .

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٨/٣١٩ .

إلاَّ بِإذنِ اللَّهِ﴾ [1] .

وخلاصة التحقيق في هذا الحديث أن آدم عليه السلام لم يحتج على موسى عليه السلام بالتقديرالسابق على فعل الذنب الذي وقع منه ، ولا موسى لام آدم لأجل الذنب ، وموسى يعلم أن آدم قد تاب إلى ربه وأناب ﴿ **فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيهِ إنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيم** ﴾ [2] ، ولكن لامه لأجل المصيبة التي لحقتهم بسبب الخطيئة ، ولهذا قال : لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ فكانت إجابة آدم أن هذا كان مكتوبًا علي قبل أن أُخلق ، فكان العمل والمصيبة المترتبة مقدرًا ، وما قدر من المصائب يجب الاستسلام له ، والرضا به .

وعلى هذا فليس في قصة احتجاج آدم وموسى ـ عليهما السلام ـ حجة لأحد في إسقاط اللوم عن نفسه بسبب ما ارتكب من الذنوب ، متعللاً بالقدر ، والله أعلم .

---

(١) التغابن آية /١١ .

(٢) البقرة آية /٣٧ .

المبحث الخامس
التكليف والأخذ بالأسباب

ـ الأخذ بالأسباب بين التكليف والإيمان بالقدر :

لا يعنينا الدخول في تفاصيل تعريف السبب وأنواعه ، والفرق بينه وبين العلة والشرط ، وإنما مظان ذلك كتب الأصول [١] ومعاجم اللغة العربية .

ولكن الذي نود الوقوف عنده هو بيان أهمية الأخذ بالأسباب بالنسبة للمكلف وعلاقة ذلك بالقضاء والقدر .

وسبق أن أشرت إلى شمول علم اللّه تعالى ، وسبقه للكائنات قبل وجودها ، وأن اللّه تعالى يعلم الأمور على ما هي عليه ، و قد جعل اللّه للأشياء أسبابًا تكون بها ، فيعلم أنها تكون بتلك الأسباب ، كما يعلم أن هذا يولد له بأن يطأ امرأة فتحمل منه ، فلو قال هذا : إذا علم اللّه أنه يولد لي فلا حاجة إلى الوطء ، كان أحمقًا ، لأن اللّه علم أنه سيكون بما يقدره من الوطء .

وكذلك إذا علم أن هذا ينبت له الزرع بما يسقيه من الماء ، ويبذره من الحب ، فلو قال : إذا علم أنه سيكون ، فلا حاجة إلى البذر كان جاهلاً ضالاً ، لأن اللّه علم أنه سيكون بذلك ، وكذلك إذا علم اللّه أن هذا يشبع

---

(١) السبب لغة : هو كل شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور ، وشرعًا : ما يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم . انظر شرح الكوكب المنير ١/٤٤٥ ، والتعريفات للجرجاني ص ١١٧ وغيرها .

بالأكل ، وهذا يروى بالشرب ، وهذا يموت بالقتل ، فلا بد من الأسباب التي علم اللّٰه أن هذه الأقدار تكون بها .

وكذلك علم أن هذا يكون سعيدًا في الآخرة ؛ وهذا شقيًا في الآخرة ، قلنا : لأنه يعمل بعمل الأشقياء ، فاللّٰه علم أنه يشقى بهذا العمل ، فلو قيل : هو شقي ، وإن لم يعمل كان باطلاً ، لأن اللّٰه تعالى لايدخل النار أحدًا إلا بذنبه ، كما قال تعالى : ﴿ **لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ [١] ، فأقسم أنه يملؤها من إبليس وأتباعه ، ومن اتبع إبليس فقد عصى اللّٰه تعالى ، ولا يعاقب اللّٰه العبد على ما علم أنه يعمله حتى يعمله [٢] .

وهكذا فالعمل هو السبب الموصل إلى الشقاوة والسعادة التي كتبت للإنسان في الآخرة ، فإذا كان اللّٰه قد قضى سعادة فلان من الناس ، فلا بد أن يقضي معها العمل الموصل إليها ، لأن مما قضى اللّٰه به أن النتائج لا تحصل إلا بعد سبق المقدمات والأسباب .

وإذا قدر أن فلانًا سيكون شقيًا فإنه يقدر أيضًا العمل الذي يوصله إلى الشقاوة ، من ترك واجب أو فعل محظور ، ويكون تركه العمل الموصل إلى السعادة من جملة الأسباب المقدرة عليه التي سبق علم اللّٰه بها أيضًا .

وهذا المعنى قد أخذ به الرسول ﷺ في مستوى آخر من مستويات الحياة العملية ، فقد روى الترمذي أنه قيل : يا رسول اللّٰه أرأيت أدوية نتداوى بها ،

---

(١) ص آية /٨٥ .

(٢) ينظر مجموع الفتاوى ٦٧/٨ ـ ٦٨ .

ورقى نسترقي بها ، وتقاة نتقيها ، هل ترد من قدر اللّه شيئًا ؟ فقال : « **هي من قدر اللّه** » [1] .

وذلك أن اللّه قد علم الأشياء على ما هي عليه أزلاً فكتبها كذلك في أم الكتاب ، وقدر أنها لا تكون إلا بأسبابها الموصلة إليها ، فمن ظن أن سبق القضاء كاف في تحصيل ما كتب له ، أو أن ما قضاه اللّه سيقع بدون مسببه الذي قدره اللّه له كان جاهلاً بسنن اللّه في كونه .

ولهذا قال من قال من العلماء : الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد ، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل ، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع [2] ، واللّه سبحانه خلق الأسباب والمسببات ، وجعل

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الطب : باب كما جاء في الرقى والأدوية ، وقال عنه الترمذي (حسن صحيح) ٣١٥/٨ ، وابن ماجة ١١٣٧/٢ ، وانظر قضية الخير والشر ص ٩٠ ، وأيضًا منهاج السنة ٨٣/٥ ، ٢٠٥/٦ .

(٢) ويشرح الإمام ابن تيمية ذلك بقوله : إن الالتفات إلى السبب هو اعتماد القلب عليه ورجاؤه والاستناد إليه ، وليس في المخلوقات ما يستحق هذا ، لأنه ليس مستقلاً ، ولا بد له من شركاء وأضداد ، ومع هذا كله فإن لم يسخره مسبب الأسباب لم يسخَّر ، وهذا مما يبين أن اللّه رب كل شيء ومليكه . وأما قولهم : محو الأسباب أن تكون أسبابًا ، نقص في العقل فهو كذلك وهو طعن في الشرع أيضًا ، فإن كثيرًا من أهل الكلام أنكروا الأسباب بالكلية وجعلوا وجودها كعدمها . كما أن أولئك الطبيعيين جعلوها عللاً مقتضية ، والمعتزلة فرقوا بين أفعال الحيوان وغيرها ، والأقوال الثلاثة باطلة . وأما قولهم : الإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع ، بل هو أيضًا قدح في العقل ، فإن أفعال العباد من أقوى الأسباب لما أنيط بها ، فمن جعل الذين آمنوا وعملوا االصالحات كالمفسدين في الأرض ، أويجعل المتقين كالفجار ، فهو من أعظم الناس جهلاً ، بل ما أمر اللّه به من العبادات والدعوات ، والعلوم والأعمال من أعظم الأسباب ، فيما نيط بها من =

هذا سببًا لهذا ، فإذا قال القائل : إن كان هذا مقدرًا حصل بدونه السبب وإلا لم يحصل . فجوابه : أنه مقدور بالسبب وليس مقدورًا بدون السبب [١] ؛ وفي الحديث أن رسول اللّه ﷺ قال : « **إن اللّه خلق للجنة أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم ، وخلق للنار أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم** » [٢] ، ولا شك أن خلق اللّه الناس للجنة والنار، وهم في أصلاب آبائهم إنما هو بأسباب مقدرة .

وعلى هذا فلا يجوز ترك العمل اتكالاً على ما سبق القضاء به ، كما يقول الجهلة من الناس بأن كل ما قُدِّر سوف يكون وإن لم يعملوا ، والرسول ﷺ حين سئل أندع العمل اتكالاً على القدر ؟ قال : « **لا ولكن اعملوا ...**» [٣]

= العبادات ، وكذلك ما نهى عنه من الكفر والفسوق والعصيان هي من أهم الأسباب لما علق بها من الشقاوات . انظر مجموع الفتاوى ٨ / ١٦٩ ، ١٧٥ .

(١) انظر مجموعة الرسائل الكبرى ١/٣٧٤ ، وأيضًا الموافقات للشاطبي ١/١٧١ .

(٢) أخرجه الترمذي في المقدمة /٧٠ وهذا لفظه ، والنسائي في الجنائز /٥٨ ، وابن ماجة في المقدمة /١٠ ، وأحمد في المسند /٦ .

(٣) الحديث رواه علي بن أبي طالب ﷺ قال قال رسول اللّه ﷺ : « **ما من نفس منفوسة إلا وقد كتبت شقية أو سعيدة** » ، قال : فقال رجل : أفلا نتكل على كتابنا يارسول اللّه وندع العمل ؟ قال : « **لا ولكن اعملوا فكل ميسر ؛ أما أهل الشقاء فييسرون لعمل أهل الشقاء ، وأما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة** » ، قال : ثم تلا هذه الآية :﴿ **فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى ۞ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ۞ وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى** ﴾ ، أخرجه البخاري في الجنائز : باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله ٢/٩٩ ، وفي تفسير سورة (والليل إذا يغشى) وفي الأدب : باب الرجل ينكت الشيء بيده في الأرض ،وفي القدر :باب ﴿ **وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قدرًا مقدورًا** ﴾ =

الحديث ، وقال تعالى : ﴿ **وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤتِهِ مِنْهَا** ﴾ [1] ، وفي الآية الثانية يقول سبحانه : ﴿ **مَّن كَانَ يُرِيدُ العَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ** ﴾ [2] .

وهذا دليل قاطع على أن الإنسان يريد ويختار ، واللّه يعطيه ويمده ، ويؤتيه ما يريد بإذنه ، ومشيئته ، ولذلك قال : ﴿ **كُلاً نُّمِدُّ هَؤلاءِ وَهَؤلاءِ مِن عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا** ﴾ [3] .

لكن الآيات السابقة دلت على أن حصول الإنسان على الدنيا ، أو ثواب الآخرة والجنة ، لا يتم إلا بالأخذ بالأسباب التي تجعله يحصل على المسببات والنتائج ، كما أن الزارع لا بد أن يحرث حتى يجني الثمار ، وكذلك لا بد للرجل أن يتزوج حتى يرزق بمولود ، واللّه أعلم .

ـ تأثير الأسباب في المسبَّبات :

وهنا يرد تساؤل عن تأثير السبب في حصول المسبَّب ، وهل وجود العلة كاف لإحداث المعلول والحصول عليه ؟ وبصيغة أخرى نقول : هل استطاعة المكلف على إحداث العلة يلزم منها بالضرورة إحداث المعلول ؟ وقد سبقت الإشارة إلى جانب من هذا عند حديثنا عن تأثير قدرة المكلف في الفعل .

= وفي التوحيد : باب قوله تعالى ﴿ **وَلَقد يسرنَا القرآنَ للذكرِ** ﴾ ، ومسلم في أول القدر ، وأخرجه أحمد في المسند ١/١٣٧ .

(١) آل عمران آية /١٤٥ .

(٢) الإسراء آية /١٨ .

(٣) الإسراء آية /٢٠ .

ومما لا شك فيه أن الالتفات إلى الأسباب واعتبارها فاعلة بنفسها للمسبب أو مولدة له ـ مستقلة عن خالقها في تأثيرها ـ شرك أو مضاه لـه ـ والعياذ بالله ـ فإن السبب غير فاعل بنفسه ،والله خالق كل شيء ، والله خلقكم وما تعملون .

وقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال : « **أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر ، فأما من قال : مطرنا بفضل الله وبرحمته ، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ، وأما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا ، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب** »[1] .

قال الإمام البغوي ـ رحمه الله ـ : وهذا التغليظ فيمن يرى ذلك من فعل النجم ، فأما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا ، وأراد سقانا الله تعالى بفضله في هذا الوقت ، فذلك جائز[2] .

وفي هذا الصدد يقول الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ : ومحصوله طلب المسبَّب عن السبب لا باعتقاد الاستقلال ، بل من كونه موضوعًا على أنه سبب المسبَّب ، فالسبب لا بد له أن يكون سببًا لمسبَّب ، لأنه معقوله ، وإلا لم يكن سببًا ، فالالتفات إلى المسبَّب من هذا الوجه ليس بخارج عن مقتضى عادة الله

---

(١) الحديث عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية في أثر سماء كانت من الليل ، فلما انصرف أقبل على الناس ، فقال : « **هل تدرون ماذا قال ربكم ؟** » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « **أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر...** » الحديث . أخرجه مسلم في الإيمان : باب كفر من قال : مطرنا بالنوء ، ومالك في الموطأ في الاستسقاء : باب الاستمطار بالنجوم ، والبخاري في صفة الصلاة : باب يستقبل الإمام الناس إذا سلّم .

(٢) شرح السنة ٤/٤٢١ .

في خلقه ، ولا هو مناف لكون السبب واقعًا بقدرة اللّه تعالى [1] .

ومن جهة أخرى فإن حدوث المعلول نتيجة لإحداث العلة ليس ضرورياً ـ بالنسبة لأفعال المكلفين ـ [2] ، كما أن دعوى تمكن الإنسان من العلل والأسباب تمكنًا مطلقًا يرفضها القرآن والسنة رفضًا قاطعًا ، واللّه تعالى يقول : ﴿ **وَمَا تَشَاءونَ إلا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ العَالَمِينَ** ﴾ [3] .

وفي الحديث الصحيح عن عبد اللّه بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول اللّه ﷺ يقول : « **إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن ، كقلب واحد ، يصرِّفه حيث يشاء** » ، ثم قال رسول اللّه ﷺ : « **اللهم مصرِّف القلوب صرِّف قلوبنا على طاعتك** » [4] .

ولا شك أن اللّه تعالى طلب من المكلف تعاطي الأسباب التي شرعها في هذا الكون ، لكن المسبب أو النتيجة المترتبة على السبب ليس من فعل العبد ، ولا في مقدوره ، ولذلك لا يجوز للمكلف أن يقصدها ، لأن ما شاء اللّه كان وما لم يشأ لم يكن .

يقول الإمام الشاطبي ـ رحمه اللّه ـ : إنه لا يلزم في تعاطي الأسباب من جهة المكلف الالتفات إلى المسببات ، ولا القصد إليها ، بل المقصود منه الجريان تحت

---

(١) الموافقات ١/١٣٣ .

(٢) وإن كان له أساسه الطبيعي أو الفيزيائي .

(٣) التكوير آية /٢٩ .

(٤) الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عبد اللّه بن عمرو بن العاص ﷺ في كتاب القدر : باب تصريف اللّه القلوب كيف يشاء .

الأحكام الموضوعة لا غير ، أسبابًا كانت أو غير أسباب ، معللة كانت أو غير معللة .

ويستدل الإمام الشاطبي على ذلك بأن المسبَّبات راجعة إلى الحاكم المسبِّب ، وأنها ليست في مقدور المكلف ، فإذا لم تكن راجعة إليه فمراعاة ما هو راجع لكسبه هو اللازم وهو السبب ، وما سواه غير لازم وهوالمطلوب (١) .

ويمكن أن نضرب لذلك مثالاً بالتكليف بالدعوة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالدعوة والأمر والنهي ، هي أسباب وضعها اللّه تعالى من أجل هداية الناس وتعليمهم ، وإرشادهم إلى الحق ، وأما الاهتداء الذي هو قبول الهداية والامتثال لمقتضى الأمر والنهي ، فهو فعل اللّه تعالى وحده ، ولا يقدر عليه المكلف ، لذلك يقول ﷻ : ﴿ **إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ** ﴾ (٢) .

فالدعوة والأمر والنهي سبب ، هو فعل المكلف ، وأما الاهتداء ، والامتثال ، فهو مسبَّب لفعل اللّه تعالى وحده .

فالسبب غير فاعل بنفسه – عند أهل السنة والجماعة ـ بل إنما وقع المسبب بقدرة اللّه تعالى ، فإذا تسبب المكلف ، فاللّه خالق السبب ، والعبد مكتسب له ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ (٣) ، ﴿ **اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ (٤) ، والمهم

---

(١) الموافقات ١/١٢٦ ، وفيه تفصيل علمي دقيق عن الأسباب والمسببات والأحكام المتعلقة بهما .

(٢) القصص آية / ٥٦.

(٣) الصافات آية /٩٦ .

(٤) الزمر آية /٦٢ .

هو مطابقة قصد المكلف لقصد الشارع حين تعاطي الأسباب .

فالقول بضرورة حدوث المعلول بحدوث العلة ، وحدوث المسبب بحدوث السبب ، يتنافى مع القول بنسبة كل شيء خلقاً وإيجادًا ومشيئة لله تعالى ، حيث إن القول بذلك يعني أن هناك ضرورة على اللّه ، وهذا فاسد .

ـ الأسباب واطراد السنن الكونية :

إن فكرة اطراد العلة والمعلول ناشئ عن حدوث ذلك في الواقع فعلاً ، وتكونت لدى الإنسان نتيجة الملاحظة والتجربة المستمرة ، وأساسها المركوز في الطبيعة هو ثبات السنن الكونية والنواميس الطبيعية ، فلقد شاء اللّه ﷻ أن يعطي لكل مخلوق خلقه ، أو طبيعته ، أو ماهيته التي يعمل بها ووفقها ، ﴿ **قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى** ﴾ (١) .

ولا يتعارض القول بارتباط العلة بالمعلول وفق السنن الكونية في الخلق ، مع الاعتقاد بأن اللّه تعالى قادر على أن يعطل هذه السنن والقوانين ، بحيث يجعل النار لا تحرق ، والسكين لا تقطع ، أو أن يخلق مولودًا من أم بلا أب ... وهكذا ، مع أن الاطراد غير ذلك ، لأن اللّه تعالى هو الذي أودع في الأشياء خصائصها وتأثيرها ، وهو قادر على أن يسلبها ذلك متى شاء ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلامًا عَلَى إبْرَاهِيمَ** ﴾ (٢) .

إذا فهذه القوانين المخلوقة ، والتي جعل اللّه فيها التأثير ، وتتجلى في سنن

---

(١) طه آية / ٥٠ .

(٢) الأنبياء آية / ٦٩ . وانظر إعلام الموقعين ٢ / ٢٨٠ .

ونواميس ثابتة لا تتعارض مع المشيئة المطلقة ، ولا تتنافى معها ، بل هي نتيجة المشيئة الإلهية ، فلقد شاء الله تعالى أن تتبدى للناس عادة في صورة نواميس مطردة ، وسنن ثابتة يملكون مراقبتها وإدراكها وتقنينها وتسخيرها .

والقرآن يثبت ثبات السنن ، واطراد النواميس ، حيث يقول على لسان إبراهيم عليه السلام : ﴿ **فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ** ﴾ [1] ، وقال أيضًا : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ** ﴾ [2] .

والمكلف إنما خوطب من خلال هذه السنن والقوانين الإلهية ، حسب قانون ثابت في الخلائق العادية ، وهي تعمل في الإنسان وأفعاله ، ﴿ **سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً** ﴾ [3] ، وقال عز وجل أيضًا : ﴿ **قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُروا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ** ﴾ [4] .

وبالرغم من ثبوت السنن واطراد النواميس ، فالمشيئة الإلهية طليقة لا إلزام فيها ، فهو عز وجل يفعل ما يشاء ، كيف يشاء ، ومتى يشاء ، ﴿ **لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ** ﴾ [5] .

---

(١) البقرة آية /٢٥٨ .

(٢) الرعد آية /١١ .

(٣) الأحزاب آية /٦٢ ، وانظر الموافقات ١٣١/١ .

(٤) آل عمران آية /١٣٧ .

(٥) الأنبياء آية /٢٣ .

فالمؤمن يرى في العالم الطبيعي حوله ، وفي القوانين التي تحكم أجزاءه ، آية عظيمة من آيات اللّٰه ، ودلالة بالغة على القدرة المطلقة فإذا حدثت معجزة مخالفة للسنن أمام المؤمن ، فإن ذلك لا يثير عجبه أو دهشته ، بقدر ما يثير فيه دلالتها على الشعور بعظمة اللّٰه ﷻ ، ويرى فيها دلالة صريحة على القدرة المطلقة النافذة ، كما يرى في الأمور التي تحدث وفق سنن اللّٰه الجارية سواء بسواء ، وفي كلا الحالين تكون النتيجة أنه يزداد إيمانًا ويقينًا .

وأما غير المؤمن فيرى في اطراد القوانين والسنن تأثيرًا ذاتيًا فيها ، فإذا حدثت معجزة مخالفة لما عرفه من اطرادها ، تخبط في تفسيرها ، مسندًا ذلك إلى أسباب يزعمها ، ولا يزداد بذلك إلا ضلالاً وريبًا ، ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إلا الفَاسِقِينَ** ﴾ [1] .

ـ هل في وسع المكلّف دفع القدر ؟

إن الجواب على هذا التساؤل يستلزم بداية التفريق بين معنيي القضاء والقدر ، ولا سيما في اصطلاح أهل العلم .

فقد فرق كثيرمن العلماء بين القضاء والقدر ، ولكن بينهم اختلاف كبير ، بل تباين أحيانًا في تحديد معناهما [2] . والذي أميل إليه هو ماقاله كثير من

---

(١) البقرة آية /٢٦ .

(٢) وردت مادة القضاء في القرآن الكريم في ثلاث وستين موضعًا ، وقد ذكر القرطبي في تفسيره بعض معانيه ومنه : أن القضاء يكون بمعنى الأمر كقوله : ﴿ **وَقَضَى رَبُّكَ ألا تَعْبُدوا إلا إِيَّاهُ** ﴾ الإسراء /٢٣ ، وبمعنى الخلق كقوله : ﴿ **فَقَضَاهنَّ سَبعَ سَمَوَاتٍ فِي يَومَيْنِ** ﴾ فصلت /١٢ ، =

العلماء وهو أن القضاء : إيجاد اللّه تعالى الأشياء وفق علمه وإرداته وتقديره في الأزل ، وأما القدر فهو علم اللّه الأزلي بصفات المخلوقات ، وتحديد كل مخلوق بصفاته التي يوجد عليها ، فالقضاء من صفات الأفعال ، والقدر من صفات الذات .

= وبمعنى الحكم كقوله : ﴿ فَاقْضِ مَا أنتَ قَاضٍ ﴾ طه /٧٢ ، وبمعنى الفراغ كقوله : ﴿ قُضِيَ الأمرُ الذي فِيهِ تَسْتَفتِيان ﴾ يوسف /٤١ ، وبمعنى الإرادة كقوله : ﴿ إذَا قَضَى أمرًا فإنما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ آل عمران /٤٧ ، وبمعنى العهد كقوله : ﴿ وَمَا كُنتَ بجانِبِ الغَربي إذْ قَضَيْنَا إلى مُوسَى الأمرَ ﴾ القصص /٤٤ انظر تفسير القرطبي ٢٣٧/١٠ والذي ينظر إلى المعاني التي ذكرها القرطبي للقضاء يرى أنها جميعًا تنزع منزعًا واحدًا ، وتلتقي عند معنى واحد هو الفصل أو الحسم أو الإنجاز .
وأما مادة القدر فقد ورد في القرآن الكريم في مائة وإحدى وثلاثين موضعًا تدور حول معان منها : العظمة والشرف ، ﴿ ومَا قَدَروا اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ الأنعام /٩١ ، والتضييق ﴿ وَذَا النُّون إذْ ذهبَ مُغاضِبًا فَظنَّ أن لن نقْدِرَ عَليهِ ﴾ الأنبياء /٨٧ ، وبمعنى العلم ﴿ إلا امرأتَهُ قَدَّرْنَا إنَّها لمن الغَابرينَ ﴾ الحجر /٦٠ ، وبمعنى القدرة ﴿ فَقَدَرنَا فَنعمَ القَادِرونَ ﴾ المرسلات /٢٣ ، وبمعنى المقدار ﴿ قدْ جَعَلَ اللّهُ لِكُل شَيءٍ قَدراً ﴾ الطلاق /٣ ، وبمعنى القضاء والكتابة ﴿ وَكَانَ أمرُ اللّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ الأحزاب/٣٨ . وأما في اصطلاح العلماء فهناك تعريفات كثيرة نذكر بعضها : قال الإمام النووي : والقدر معناه أن اللّه تبارك وتعالى قدر الأشياء في القدم وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى ، وعلى صفات مخصوصة ، فهي تقع على حسب ما قدرها اللّه ﷻ ، وقال الخطابي : القدر اسم لما صدر مقدرًا عن فعل القادر . يقال قدَرت الشيء وقدَّرته بالتخفيف والتثقيل بمعنى واحد . والقضاء معناه الخلق كقوله تعالى : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبعَ سموات في يَومين ﴾ أي خلقهن ، انظر شرح النووي على مسلم ١٥٤/١ – ١٥٥ ، كما ذكر ابن حجر في الفتح تعاريف كثيرة ومن ذلك ما قاله الراغب : أن القدر بوضعه يدل على القدرة ، وعلى المقدور الكائن بالعلم ، وحاصله وجود شيء في وقت وعلى حال بوفق العلم والإرادة والقول ، وقدر اللّه الشيء بالتشديد قضاه ، ويجوز بالتخفيف . وقال ابن =

والذي جعلني أميل إلى هذا التعريف ، هو أن معاني القضاء في القرآن تلتقي عند معنى واحد ، هوالفصل ، أو الحسم ، أو الإنجاز ، وأما القدر فقد ورد في القرآن مصدرًا وفعلاً ، ومعناه : تحديد الشيء ووضعه في موضعه المناسب له ، وهذا التحديد والتقدير المسبق هو علم اللّه بذلك [1] .

فالقدر : هو علم اللّه تعالى بمقاديرالمخلوقات التي استوفيت فيها مقتضى الحكمة ، وترتبت الأسباب على مسبباتها ، وهي أسباب أودعها اللّه سبحانه في المخلوقات ، بحيث لو جرت الأسباب إلى غاياتها لنتج عنها مسبباتها التي

= القطاع : قدر اللّه الشيء جعله بقدر ، والرزق صَنَعه ، وعلى الشيء مَلَكه ، وقال ابن بطال وغيره : المراد بالقضاء المقضي ، وقال غيره : القضاء الحكم بالكلّيات على سبيل الإجمال في الأزل ، والقدر الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكلّيات على سبيل التفصيل . فتح الباريء ١١/١٤٩ ، ٤٧٧ ، وقال ابن الأثير : المراد بالقدر التقدير وبالقضاء الخلق ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٧٨ . وقريب منه ما قاله الراغب الأصفهاني في المفردات ص/٤٠٦ ، وعرَّف الغزالي القضاء بأنه الخلق ، وعرَّف القدر بأنه اسم لما صدر مقدرًا عن فعل القادر ، فرائد اللآلي من رسائل الغزالي ص ١٥٦ ، وأما عند الأشاعرة فالقضاء إرادة اللّه الأشياء في الأزل على ما هي عليه فيما لا يزال ، والقدر إيجاد اللّه الأشياء على قدر مخصوص ووجه معين ، حسب علمه وإرادته . فالقضاء عندهم من صفات اللّه الذاتية ، والقدر من صفاته الفعلية ، وأما الماتريدية فقد عرَّفوا القضاء بأنه إيجاد اللّه الأشياء مع زيادة الإحكام والإتقان ، والقدر علم اله أزلاً بصفات المخلوقات ، وتحديده كل مخلوق بحده الذي يوجد عليه ، فالقضاء عندهم من صفات الأفعال والقدر من صفات الذات وهو عكس ما ذهب إليه الأشاعرة . انظر شرح الباجوري على الجوهرة ص ٢٣٩ -٢٤٠ ، والتعريفات للجرجاني ص ١٧٤ ، ١٧٧ ، والتمهيد للنسفي ص ٢٢٥ .

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ** ﴾ القدر آية /١ ، وقوله أيضًا : ﴿ **وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَها فِي أَربَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً للسائِلِينَ** ﴾ فصلت آية /١٠ ، انظر مجموعة التوحيد للإمام ابن تيمية والشيخ محمد بن عبد الوهاب ص ٤٨ .

تلازمها ، والتي لا تتخلف أبدًا ؛ فالنار سبب الضوء والدفئ والإحراق ، فإذا أوقدت النار أخرجت ضوءًا ، وأعطت دفئًا ، وأحرقت ما تتصل به من الأشياء ، التي أودع فيها من الأسباب ما يجعلها قابلة للاحتراق .

والماء ينبت الزرع ، ويروي الظمأ ، فإذا نزل بأرض ألقي فيها بذر ، كان من شأن الأرض والبذر والماء أن يخرج نباتًا ، إذا لم تكن الأرض قد فسدت أسبابها والبذرة قد فسد تكوينها .

ففي كل شيء قدر ، أي أسباب وكيفيات تنتج مسببات إذا تلاقت أسبابها بأسباب الأشياء الأخرى ؛ إن تلك الأسباب المودعة في الأشياء ، وعلم اللّه الأزلي بها ، هي القدر .

أما دائرة القضاء فهي تضم الأمور التي تمت أسبابها وتهيأت مسبباتها لتأخذ وضعها في الوجود ، فإذا تلاقت الأسباب ، فتوافقت أو تدافعت ، فهي في دائرة القدر ، أما ما وقع عن هذا اللقاء - في توافقه أو تدافعه - من مسببات فهو القضاء .

وبعد هذا التفريق بين معنيي القضاء والقدر نقول : إن بإمكان المكلَّف أن يدفع القدر بالقدر ، وهو على نوعين :

أحدهما : دفع القدر الذي انعقدت أسبابه - ولما يقع - بأسباب أخرى من القدر تقابله ، فيمتنع وقوعه ، كدفع العدو بقتاله ، ودفع الحر والبرد ونحوه .

ومن هذا الباب فرار عمر رضي الله عنه من قدر المرض إلى قدر الصحة ، فهو فرار من قدر اللّه إلى قدر اللّه ؛ جاء في الطبقات الكبرى لابن سعد أن عمر خرج يريد

الشام ، فبلغه أن الطاعون اشتعل بها ، فرجع ، فكلمه أبو عبيدة بن الجراح ، وقال : أتفر من قدر اللَّه ؟ قال : نعم إلى قدر اللَّه [1] .

والثاني : دفع القدر الذي وقع واستقر بقدر آخر يرفعه ويزيله ؛ كدفع قدر المرض بقدر التداوي ، ودفع قدر الذنب بقدر التوبة ، ودفع قدر الإساءة بالإحسان ، فهذا شأن الأقدار لا استسلام لها ، وترك الحركة والحيلة أمامها عجز ، واللَّه تعالى يلوم على العجز ، ومن ثم جاء فيما رواه أبو داود تعوذ الرسول ﷺ منه بقوله : « **وأعوذ بك من العجز والكسل** » [2] .

ومن هنا نستطيع أن نفهم أمر اللَّه تعالى الناس بالدعاء والاستعانة به ، وكيف جعل اللَّه تعالى الدعاء سببًا في حصول المطلوب ، مع أن اللَّه قدر وعلم أحوال العباد وعواقبهم ، فإنما قدر اللَّه ذلك كله بأسباب ، وليس شيء في الدنيا والآخرة إلا بسبب واللَّه خالق الأسباب والمسببات .

فعن ثوبان ﷺ قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « **لا يرد القدر إلا الدعاء ، ولا**

---

(١) حدث طاعون عمواس في خلافة عمر ﷺ سنة ثماني عشرة للهجرة ، انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/٢٨٣ .

(٢) الحديث عن زيد بن الأرقم ﷺ قال : لا أقول لكم إلا ما قال لنا رسول اللَّه ﷺ : « **اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل ، والبخل ، والجبن ، والهم ، وعذاب القبر ، اللهم آت نفسي تقواها ، وزكها أنت خير من زكاها ، أنت وليها ومولاها ، اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن نفس لا تشبع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن دعوة لا يستجاب لها** » أخرجه مسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار : باب التعوذ من شر ما عمل ، ومن شر ما لم يعمل ، وانظر مدارج السالكين ١/٢٢٢ .

يزيد في العمر إلا البر، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه » [١] .

يقول الإمام ابن تيمية : فالدعاء سبب يدفع البلاء ، فإذا كان أقوى منه دفعه ، وإن كان سبب البلاء أقوى لم يدفعه ، ولكن يخففه ويضعفه [٢] .

ويؤكد هذا المعنى ابن القيم في قوله : إن هذا المقدور ـ الذي قدره اللّه على المكلف ـ قُدِّر بأسباب ، ومن أسبابه الدعاء ، فلم يقدَّر مجردًا عن سببه ، ولكن قدر سببه ، فمتى أتى العبد بالسبب وقع المقدور ، ومتى لم يأت بالسبب انتفى المقدور ، وهذا كما قدر الشبع والري بالأكل والشرب ، وقدر الولد بالوطء ، وقدر حصول الزرع بالبذر ، وقدر خروج نفس الحيوان بذبحه ، وكذلك قدر دخول الجنة بالأعمال ودخول النار بالأعمال ، وحينئذ فالدعاء من أقوى الأسباب ـ في رد القدر ـ فإذا قدر وقوع المدعو به لم يصح أن يقال : لا فائدة بالدعاء ، كما لا يقال : لا فائدة في الأكل والشرب وجميع الحركات والأعمال [٣] .

لذلك كان الذي عليه أكثر الخلق من المسلمين وسائر أهل الملل وغيرهم :

---

(١) الحديث أخرجه أحمد ٥/ ٢٧٧ ، وابن ماجة /٩٠ في المقدمة : باب في القدر ، وصححه ابن حبان /١٠٩٠ ، والحاكم في المستدرك ٤٩٣/١ ، وأقره الذهبي . وللحديث شاهد عند الترمذي ٢١٤٠/ في القدر : باب ما جاء : لا يرد القدر إلا الدعاء ، والطحاوي في مشكل الآثار ١٦٩/٤ من حديث سلمان مرفوعًا **« لايرد القضاء إلا الدعاء ، ولا يزيد في العمر إلا البر »** وقال الذهبي : هذا الحديث حسن غريب لا نعرفه إلا من يحي بن الضريس وأبي مودود . قال الحافظ في التقريب : فيه لين ، وحسنه الترمذي لحديث ثوبان . شرح السنة ٦/١٣ .

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٩٦/٨ .

(٣) الداء والدواء ص ١٧ .

أن الدعاء من أقوى الأسباب في جلب المنافع ، ودفع المضار ، وفي ذلك يقول مطرف بن الشخّير ـ أحد أئمة التابعين ـ رحمه اللّه ـ : نظرت في هذا الأمر فوجدت مبدأه من اللّه ، وتمامه على اللّه ، ووجدت ملاك ذلك الدعاء [١].

وهذا فيما كتبه اللّه تعالى وأعلم به ملائكته [٢] من أقدار، تتغير بحسب الأسباب ومنها الدعاء ، وصلة الرحم ، وأما علم اللّه تعالى القديم بما قدره مما هو كائن فعلاً فلا يتغير ولا يتبدل .

ولتوضيح الزيادة في العمر يمكن القول : إن الأجل أجلان : أجل مطلق يعلمه اللّه تعالى ، وأجل مقيد ، فإن اللّه يأمر الملك أن يكتب لعبده أجلاً ، فإن وصل رحمه أمره بأن يزيد في أجله ورزقه ، والملك لا يعلم أيزاد له في ذلك أم لا ، لكن اللّه تعالى يعلم ما يؤول إليه أمر المكلف ، فإذا جاء الأجل ـ الذي علمه اللّه أزلاً لم يتقدم ولم يتأخر [٣] .

يقول ابن حجر ـ رحمه اللّه ـ : الذي سبق في علم اللّه لا يتغير ولا يتبدل ، والذي يجوز عليه التغيير والتبديل ما يبدو للناس من عمل العامل ، ولا يبعد أن يتعلق ذلك بما في علم الحفظة ، والموكلين بالآدمي ، فيقع فيه المحو والإثبات كالزيادة في العمر والنقص ، وأما في علم اللّه فلا محو ولا إثبات ،

---

(١) انظر شرح العقيدة الطحاوية ٢/٦٧٦ ـ ٦٨١ .

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٨/٥٤٠ ، ٢٤/٣٨١ .

(٣) المصدر نفسه .

والعلم عند اللّه [١] ، قال تعالى : ﴿ **يَمحُوا اللّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الكِتَابِ** ﴾ [٢] .

وإذا كان القدر هو النظام المحكم الذي وضعه اللّه لهذا الوجود ، والسنن التي ربط اللّه بها الأسباب بالمسببات فعندئذ أمكن أن يُدفع القدر بالقدر ، طالما أنه لم يصل إلى مرحلة القضاء الذي هو الفصل والحسم ، والدعاء أحد هذه الأسباب المقدرة .

وتأمل قول الرسول ﷺ : « **وإن البلاء والدعاء ليلتقيان بين السماء والأرض ، فيعتلجان إلى يوم القيامة** » [٣] انظر كيف يعتلج البلاء والدعاء ، وكيف يتعاركان ، ويتصارعان إلى يوم القيامة ـ تجد أن البلاء قد دخل في دائرة التنفيذ فعلاً ، وكاد يبلغ غايته ، ويصيب هدفه ، ولكن الدعاء التقى به ، فأوقف التنفيذ و لم يبطل الحكم ؛ إن الحكم في طريقه إلى التنفيذ ، ولكنه طريق طويل يظل سهم القضاء سائرًا فيه إلى يوم القيامة ، ويبقى الدعاء مسلطًا عليه ، وموكلاً به ، لا يدعه يصل إلى الهدف ، وإن كان آخذًا طريقه إليه ـ إنه لطف من ألطاف اللّه بعباده ، وباب واسع من أبواب رحمته وفضله وكرمه .

---

(١) فتح الباري ١١/ ٤٨٨ .

(٢) الرعد آية /٣٩ .

(٣) وتمام الحديث عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول اللّه ﷺ : « **لا ينفع حذر من قدر ، والدعاء ينفع ما لم ينزل القضاء ، وإن البلاء والدعاء ليلتقيان بين السماء والأرض ، فيعتلجان إلى يوم القيامة** » يعتلجان : يتصارعان ، وقال الهيثمي : رواه أحمد والبزار وإسناده حسن ، انظر كشف الأستار عن زوائد البزار٣/٢٩ .

وخلاصة القول إنه يمكن أن يدفع القدر بالقدر وتُتلقى الأسباب بالأسباب ، فالنار إذا اتصلت بثوب قابل للاشتعال أحرقته ، وقد تمتد إلى غيره ، فتوافق سبب النار مع سبب الثوب ، فيبدأ الاحتراق ، ومع ذلك فإنه بإمكاننا أن نبحث عن أسباب تبطل أسباب الاشتعال في النار ، كأن نلقي عليها الماء ، أو نمنع عنها الهواء ، فلا تأتي النار على الثوب ، ولا تصل إلى غيره ، وبهذا ندفع أسبابًا بأسباب ، وأقدارًا بأقدار ، والله تعالى أعلم .

ـ التوكل والأخذ بالأسباب :

حقيقة التوكل هي اعتماد القلب على الله تعالى وحده ، فلا يضره الأخذ بالأسباب ، مع خلو القلب من الاعتماد عليها ، والركون إليها ، كما لاينفعه قوله توكلت على الله ، مع اعتماده على غيره ، وركونه إليه وثقته به .

وليس إسقاط الأسباب من التوحيد ، بل القيام بها واعتبارها ، وإنزالها في منازلها التي أنزلها الله فيها ، هو محض التوحيد والعبودية (١) .

وقد غلط بعض الناس عندما أضعفوا أمر السبب المأمور به ، وعدوه نقصًا أوقدحًا في التوحيد والتوكل ؛ وأن تركه من كمال التوحيد والتوكل ، وهم في ذلك ملبوس عليهم ، وقد يقترن بالغلط اتباع الهوى في إخلاد النفس إلى البطالة ، ولهذا نجد عامة هؤلاء الناس التاركين لما أمروا به من الأسباب يتعلقون بأسباب دون ذلك ، فإما أن يعلقوا قلوبهم بالخلق ، رغبة ورهبة ، وإما أن

---

(١) انظر مدارج السالكين ٣/٥١٧ .

يتركوا ـ لأجل ما تبتلوا له [١] من الغلو في التوكل ـ واجبات أو مستحبات أنفع لهم من ذلك ، كمن يصرف همته في توكله إلى شفاء مرضه بلا دواء ، أو نيل رزقه بلا سعي ، فقد يحصل ذلك ، لكن مباشرة الدواء الخفيف ، والسعي اليسير ، وصرف تلك الهمة ، والتوجه في عمل صالح أنفع له ، بل قد يكون أوجب من تبتله [٢] .

وكان عامة الأنبياء يفعلون أسبابًا يحصل بها الرزق ، وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال : « **إن أطيب ما أكل الرجل كسبه** » [٣] ، وكان داود يأكل من كسبه ، وكان يصنع الدروع ، وكان زكريا نجارًا ، وكان الخليل إبراهيم عليه السلام له ماشية كثيرة ، حتى إنه كان يقدم للضيف الذين لا يعرفهم عجلاً سمينًا ، وهذا إنما يكون مع اليسار .

وخيار الأولياء المتوكلين المهاجرون والأنصار ، وكان عامتهم يرزقهم اللّه بأسباب يفعلونها .

والذي يستقرىء أخبار الأنبياء والسابقين في مواقفهم حين ينزل بهم

---

(١) التبتل إلى اللّه : هو الانقطاع والإخلاص ، وترك النكاح والزهد فيه . انظر ترتيب القاموس المحيط مادة بتل .

(٢) ينظر مجموع الفتاوى ١٨/١٨٣ .

(٣) الحديث عن عائشة ـ رضي اللّه عنها ـ قالت : قال رسول اللّه ﷺ : « **إن أطيب ما أكل الرجل كسبه ، وإن ولده من كسبه** » أخرجه ابن حبان في صحيحه /١٠٩١ / وأحمد في المسند /٦٦٧٨ ، ٦٩٠٢ ، ٧٠٠١ ، وأبو داود /٣٥٣٠ ، وابن ماجة /٢٢٩٢ وإسناده حسن .

القضاء ، يستطيع أن يقف على الحقائق التالية :

١ ـ كان موقفهم الإيمان المطلق ، بأن ما ينزل بهم هو قضاء اللَّه فيهم ، فكانوا لا يجزعون لما ينزل بهم من البلاء ، خيرًا أو شرًا ، نفعًا أو ضرًا ، على أنه من قدر اللَّه ، ويتذرعون بالصبر على ذلك .

٢ ـ التوجه إلى اللَّه تعالى بالدعاء ، باعتبار ذلك سببًا مباشرًا في كشف ما نزل من القضاء ، فاللَّه هو الذي قضى ذلك وحده ، فكان التوجه إليه بالرجاء وحده .

٣ ـ الأخذ بالأسباب التي نصبها اللَّه في هذا الكون ، وجعلها سببًا موصلاً إلى المقصود ، فنوح أخذ في بناء السفينة التي كانت سببًا في نجاته هو ومن معه ، وزكريا لم يعتمد على مجرد الدعاء ، بل أخذ مع ذلك بالأسباب العادية ، التي تقضي مباشرة الزوجة لإنجاب يحي ، وكذلك نبينا محمد ﷺ بعد هزيمة المسلمين في غزوة أحد ، جمع أصحابه وخرج في أثر العدو يتعقبه [١] .

وكذلك سائر الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ كانو يأخذون بالأسباب ، معتمدين على اللَّه في كشف ما نزل بهم من البلاء ، وهذا يعني أنهم لم يتركوا العمل اتكالاً على سبق القضاء بما وقع .

ويمكن أن نفرق في مسلك الأنبياء إزاء ما ينزل بهم من القضاء بين موقفين :

الأول : موقفهم نحو جريان الحكم أزلاً بما وقع من القضاء ، وهو الإيمان

---

(١) ينظر السيرة النبوية لابن هشام ١٠١/٢ .

به ، والرضا عنه ، والصبر بما جرى ، والتسليم على أنه من اللّه ، وهذا هو حقيقة التوكل والرضا بالقضاء والقدر ،خيره وشره ، وهو المطلوب من المؤمن .

والثاني : موقفهم مما نزل من البلاء ، سواء كان مرضًا ، أو عقمًا ، أو فقرًا ، أو غير ذلك من أنواع الابتلاء ، وهنا نجد أن جميع الأنبياء ـ مع إيمانهم بأن القضاء سبق بذلك ، إلا أنهم جميعًا ـ كانو يسلكون مسالك مختلفة في مدافعة ما ينزل بهم من البلاء ، ويعالجون ما نزل بهم بالأسباب الكونية ، التي وضعها اللّه لذلك ، مع كمال إيمانهم وتوكلهم على اللّه تعالى [1] .

وإذا كان هؤلاء الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ قدوتنا ، فالمطلوب منا هو أن نجعل الأسباب المشروعة لنا هي الأساس الذي نتصرف بمقتضاه في تعاملنا مع الحياة بكل جوانبها ، ثم ليكن قبل هذا كله إيماننا بقدرة الخالق جل جلاله ، وتقديره لكل شيء ، وأننا إنما نعمل لنحقق إرادته بما أودع في الكائنات من أسباب وبما جعل لها من مسببات ، وهذا هو المنهج الأمثل لسلوك المسلم في توكله على اللّه تعالى ، ومن ثم أخذه بالأسباب المشروعة ، واللّه أعلم .

---

(١) ينظر الخير والشر ص ٩٥ .

الفصل الرابع
الخير والشر

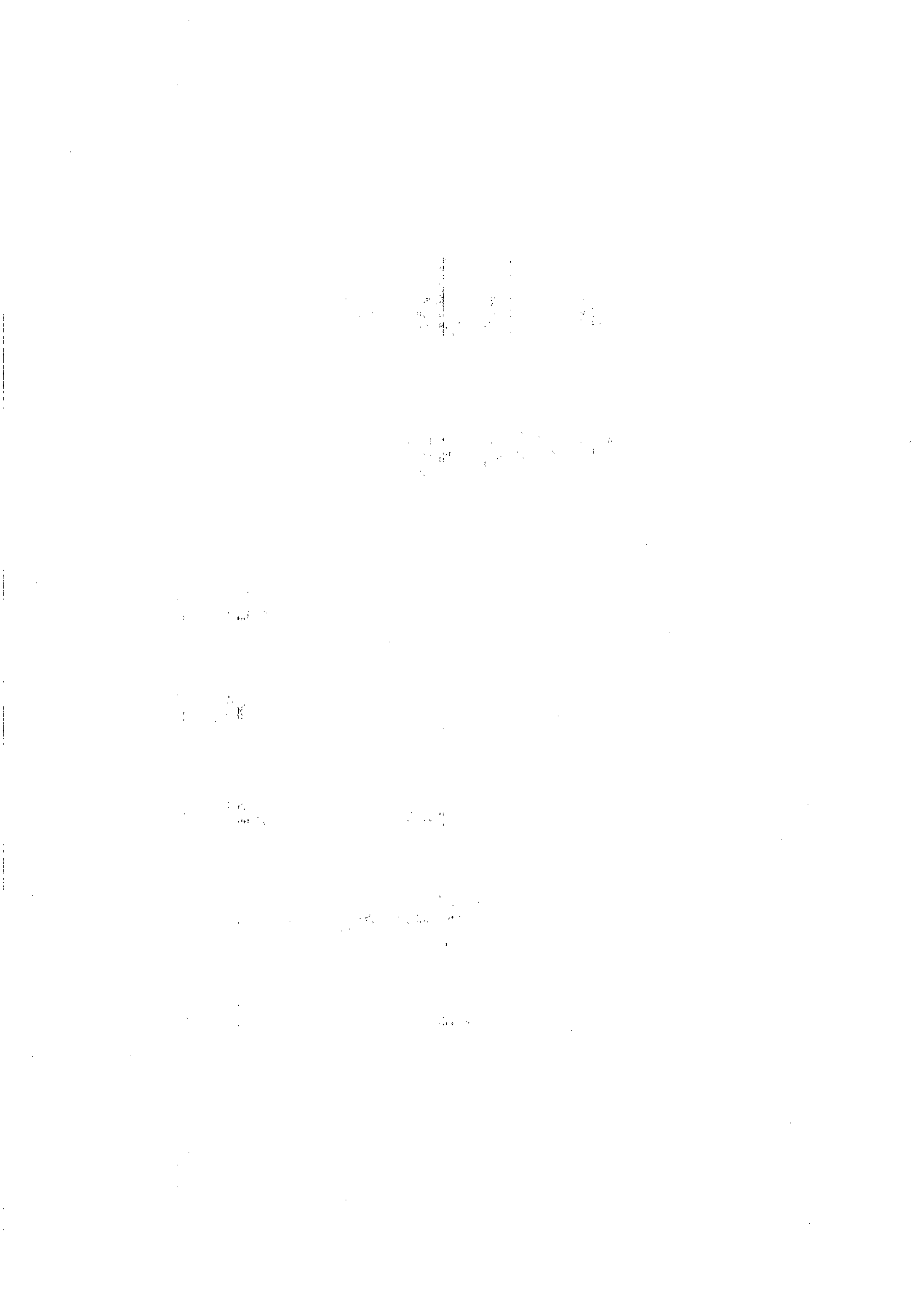
ويشمل المباحث التالية :

المبحث الأول : علاقة الخير والشر بالقضاء والقدر .

المبحث الثاني : الحسن والقبح .

المبحث الثالث : مراعاة مصالح العباد .

المبحث الرابع : معرفة المكلَّف للخير والشر .



المبحث الأول

علاقة الخير والشر بالقضاء والقدر

ـ الفعل الأخلاقي والشر :

استعملت كلمة خير وشر في اللغة العربية ، ويقصد بهما الحكم على الفعل باعتبار قيمته وغايته التي تعود على الفاعل ، فإذا كانت نتيجة الفعل نافعة لصاحبها ، بمعنى أنها تلائم طبعه قيل : إن هذا الفعل خير، وإن كانت نتيجة الفعل ضارة ، بمعنى عدم ملاءمته لطبعه قيل : إن هذا الفعل شر [(١)] .

وفي ضوء هذا الاستعمال فإن الفعل المجرد عن السلوك الخلقي ـ الخير والشر ـ ليس له وجود إلا في عالم الجماد والحيوان ، حتى الملائكة باعتبار أن حركاتها اضطرارية جبرية كما أرادها لهم سبحانه ، فليس لهم إلا فعل واحد وحركة واحدة ، سواء كانت مطردة ، أو غريزية ، أو مطبوعة على الخير ، فأفعال هؤلاء ذات اتجاه واحد ، ولا يوجد حيالها سوى احتمال واحد ، فلا تحمل في ذاتها معنى الخير والشر .

وأما أفعال المكلفين والتي تتم بالاستطاعة مع الأدوات ، أو بالاستطاعة وحدها فلا بد أن تحمل معنى السلوك الأخلاقي ، لأن المكلفين وحدهم هم الذين يفعلون أفعالهم بقصد ونية ، وعندئذ تكون أفعالهم إما خيرًا أو شرًا ، حسنة أو قبيحة ، طاعة أو معصية .

---

(١) انظر قضية الخير والشر ص ٢٧ ، وكتاب التعريفات ص ١٢٧ .

ذلك لأن الإنسان هو المخلوق الوحيد الذي وجد ليخوض التجربة الابتلائية في القيام بمهمة الاستخلاف في الأرض ، والخلافة تعني الحرية والمسؤولية ، ولا تقوم الحرية إلا على الاختيار والاستطاعة والعلم ، والاستطاعة صالحة لفعل الخير والشر ، ومن ثم لا بد أن يكون المرجح هو الإرادة الحرة المختارة للإنسان .

فالإنسان حر مختار ، من ذاته ينبع هذا الاختيار ، واللّه جلت قدرته خالق له ، ولذاته الحرة ، وللأشياء ، وللأفعال . وإذا كان اللّه تعالى خالقًا لإرادة الإنسان الحرة ، فهذا يعنى أنه لم يخلقها مريدة للخير ، كما لم يخلقها مريدة للشر ، وإلا لما أصبحت حرة ؛ بمعنى أنها قوة ذاتية للفرد ، يتساوى أمامها احتمال الرغبة في الشر والقصد إليه ، والرغبة في الخير والقصد إليه كذلك .

فخالق الفعل البشري هو اللّه تعالى ، وخلْق اللّه تعالى كله خير ؛ وأما الشر ، أو السيئة ، فهي من فعل الإنسان ، بمعنى أن اللّه سبحانه خلق الاستطاعة في الإنسان صالحة للضدين ، ثم نهى اللّه تعالى عن الشر والسيئة ، فخالف الإنسان النهي الإلهي ، واختار ما يتعارض مع أمره ، فنسب الشر والسوء إليه ، لأنه نابع من ذاته واختياره ، وأن ذلك لا ينفي خلق اللّه تعالى ، وحكمه في خلقه ، وتقديره، وعندئذ لا مناص من أن ينظر إلى الشر من وجهين :

الأول : وهو كون الفعل مخلوقًا لله تعالى ومقدرًا بمشيئته .

والثاني : وهو كون هذا الفعل - في نفس الوقت ـ مختارًا للمكلّف واقعًا

باستطاعته وكسبه [1] .

فالعمل البشري إذا وقع باختيار وقصد الإنسان مخالفًا لشرع اللّه وأمره التخييري ، فإنه يصبح شرًا ، فوصف الشر للفعل البشري إنما هو طارئ ، وليس أصيلاً فيه ، وإنما أصبح فعله شرًا باعتبار ما في فعله من مخالفة لشرع اللّه وأمره ، وإلا لم يكن كذلك أصلاً .

يقول ابن القيم : إن الشر ليس هو إلا الذنوب وعقوباتها ، كما في خطبته ﷺ : « **إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ باللّه من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا** » [2] ، فتضمن ذلك الاستعاذة من شرورالنفوس ، ومن سيئات الأعمال ، وهي عقوباتها [3] .

ـ الشر نوعان :

يقسم العلماء الشر إلى نوعين : شر محض ، وشر إضافي .

أما الشر المحض فهو شر عدمي ، وهو الشر الحقيقي من كل وجه ، وهذا النوع أساسه العدم ، كعدم العلم ، والإيمان ، والصبر ، وإرادة الخيرات ، وعدم العمل بها ، وهذا العدم ليس له فاعل ، إذ العدم المحض لا يكون له فاعل ، لأن تأثير الفاعل إنما هو في أمر وجودي ، والعدم ليس بشيء أصلاً ، وما ليس بشيء لا يقال إنه مفعول الفاعل ، فلا يُقال إنه من اللّه ، وليس من

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) انظر ص ١٢٧ من البحث .

(٣) طريق الهجرتين ص ١٦٣ .

المكلف أيضًا ، لأنه مما عدمته النفس من كمالها ، وعدم استعداد النفس وقوتها هو السبب في عدم هذا الكمال ، فإنه كما يكون أحد الوجودين سببًا للآخر ، فكذلك أحد العدمين يكون سببًا لعدم الآخر [1] . فهذا الشر لا وجود له أصلاً ، ولا يدخل في الوجود ، إذ لو دخل في الوجود لما كان شرًا محضًا .

وأما الشر الثاني فهو الشر الوجودي ـ كالعقائد الباطلة ، والإرادات الفاسدة ، وسائر المعاصي ، فهي من لوازم ذلك العدم ؛ فإنه متى عدم ذلك العلم النافع والعمل الصالح من النفس لزم أن يخلفه الشر والجهل وموجبهما ولا بد ، لأن النفس لا بد لها من أخذ الضدين ، فإذا لم تشتغل بالضد النافع الصالح اشتغلت بالضد الضار الفاسد .

وهذا الشر الوجودي هو من خلقه تعالى ، إذ لا خالق سواه ، وهو خالق كل شيء ، لكن كل ما خلقه اللّٰه فلا بد أن يكون له في خلقه حكمة لأجله خلقه ، فلو لم يخلقه فاتت تلك الحكمة ، وليس في الحكمة تفويت هذه الحكمة التي هي أحب إليه سبحانه من الخير الحاصل بعدمها ، فإن في وجودها من الحكم والغايات التي يحمد عليها سبحانه أضعاف ما في عدمها من ذلك . ووجود الملزوم بدون لازمه ممتنع [2] .

ولا شك أن مريد الشر للشر أي لكونه شرًا فقط لا للخير، لا يستحق اسم الرحمة والحكمة ، واللّٰه تعالى رحيم وعادل .

---

(١) المصدر نفسه ص ١٧٨ بتصرف .

(٢) ينظر في ذلك شفاء العليل ص ١٨١ ، وطريق الهجرتين ص ١٧٩ .

هذا بخلاف الشر الذي تقصر بعض العقول عن معرفة الخير الذي فيه ، مثل الغبي الذي يرى القتل قصاصًا شرًا محضًا ، لأنه ينظر إلى خصوص شخص المقتول ، وأن القتل في حقه شر محض ، ويذهل عن الخير العام الحاصل للناس كافة ، ولا يدري أن التوصل بالشر الخاص إلى الخير العام خير محض ، لا ينبغي لحكيم أن يهمله [1] . مع الجزم بأن اللّه تعالى ما خلق شيئًا إلا وله فيه حكمة ، ظهرت لنا أم خفيت .

ـ دخول الشر في القضاء الإلهي :

أشرت سابقًا إلى أن الإيمان بالقضاء والقدر يتضمن أمورًا عدة : الإيمان بعلم اللّه تعالى الأزلي بما سيكون من خير أوشر ، والإيمان بمشيئته العامة وإرادته الشاملة لكل الموجودات خيرها وشرها ، والإيمان بكتابته كل شيء في اللوح المحفوظ ، والإيمان بإيجاده لكل المخلوقات حسب علمه وإرادته وكتابته .

ومعنى هذا أن اللّه تعالى قدر الخير والشر ، والشقاء والسعادة ، قبل خلق الخلق ، وأن ذلك مسطور عنده .

وهذا معنى الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره من اللّه ، وهو الركن السادس من أركان الإيمان ، والذي لا يتم الإيمان إلا به .

وإن الرسول ﷺ قد أخبر في كثير من الأحاديث بما يفيد سبق القضاء بما هو كائن إلى يوم القيامة ، من خير أو شر ، سعادة أو شقاوة .

---

(١) ينظر إيثار الحق على الخلق ص ٢٢٢ .

ففي صحيح مسلم أن أبا الأسود الدئلي قال : قال لي عمران بن حصين : إن رجلين من مزينة أتيا رسول اللَّه ﷺ فقالا : يا رسول اللَّه أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه ، أشيء قضي عليهم ، ومضى فيهم من قدر قد سبق ، أو فيما يستقبلون مما آتاهم به نبيهم ، وثبتت الحجة عليهم ؟ فقال ﷺ : « **لا بل شيء قضي عليهم ، ومضى فيهم** ...» الحديث [1] .

وفي صحيح مسلم أيضًا من طريق جابر بن عبد اللَّه قال : جاء سراقة بن مالك جعشم فقال : يا رسول اللَّه ، بيِّن لنا ديننا كأنا خلقنا الآن فيما العمل اليوم ؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير ، أم فيما نستقبل ؟ ، قال ﷺ : « **لا بل فيما جفت به الأقلام ، وجرت به المقادير** » قال : ففيم العمل ؟، قال زهير : ثم تكلم أبو الزبير بشيء لم أفهمه ، فسألت ما قال ؟، قال: « **اعملوا فكل ميسر** » [2] .

والحاصل أن تقدير الشر في هذا الكون إنما هو صورة من صور الابتلاء ، التي شاء اللَّه تعالى أن يخوضها هذا المكلف ، قال تعالى : ﴿ **كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الموتِ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالخَيرِ فِتْنَةً وَإِلَينَا تُرْجَعُونَ** ﴾ [3] ، لكن الشر لا ينزل من السماء ، بل إن مصدره ومجاله الوحيد في الكون هو عالم الابتلاء حيث تقع الشرور والمعاصي ، من الإنس والجن ، كنتيجة اختيارية لهم في تجاربهم

---

(١) وتتمة الحديث : وتصديق ذلك في كتاب اللَّه ﷻ : ﴿ **وَنفسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۞ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا** ﴾ أخرجه مسلم في كتاب القدر : باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه .

(٢) الحديث أخرجه مسلم في كتاب القدر : باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه ١٦/ ١٩٧ ..

(٣) الأنبياء آية /٣٥ .

الابتلائية ، وتلك هي سنة اللّه سبحانه في ابتلاء خلقه بالآلام والشرور .

ـ الحكمة من وجود الشر في العالم :

لم تختلف كلمة علماء الإسلام في أن اللّه تعالى لا يجوز عليه العبث ، وأن أفعاله ناطقة بكمال حكمته ـ مع اختلافهم في قضية تعليل أفعال اللّه تعالى كما سبق الكلام عنه ـ .

يقول ابن القيم ـ رحمه اللّه ـ : وما يحصل للنفوس البشرية من الضرر والأذى ، فله في ذلك أعظم حكمة مطلوبة ، وتلك الحكمة إنما تحصل على الوجه الواقع المقدر بما خلق لها من الأسباب التي لا تنال غاياتها إلا بها ، فوجود هذه الأسباب بالنسبة إلى الخالق الحكيم سبحانه هو من الحكمة [1] .

إن تنوع المخلوقات واختلافها ؛ الخير والشر ، الموت والحياة ، الإيمان والكفر ... إلى غير ذلك ، من لوازم الحكمة والربوبية والملك ، وهو أيضًا من موجبات الحمد ، فله الحمد على ذلك كله .

ذلك أن مخلوقات اللّه تعالى من موجبات أسمائة وصفاته ، فلكل اسم وصفة أثر لا بد من ظهوره فيه واقتضائه له ، فيمتنع تعطيل آثار أسمائه وصفاته ، كما يمتنع تعطيل ذاته عنها ، وهذه الآثار لها متعلقات ولوازم ، يمتنع أن لا توجد ، وأيضًا فإن تنويع أسباب الحمد أمر مطلوب لله محبوب له ، فكلما تنوعت أسباب الحمد تنوع الحمد بتنوعها ، وكثر بكثرتها ، ومعلوم أن سبحانه محمود على انتقامه من أهل الإجرام والإساءة ، كما هو محمود على إكرامه لأهل

---

(١) المصدر نفسه ص ١٩١ .

العدل والإحسان ، فهو محمود على هذا وهذا ؛ مع ما يتبع ذلك من حمده على حلمه وعفوه ومغفرته ، وترك حقوقه ، ومسامحة خلقه بها ، والعفو عن كثير من جنايات العبيد ، ﴿ **ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُمْ مِّن بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ** ﴾[1] ، فنبههم باليسير من عقابه وانتقامه ، على الكثير الذي عفا عنه ، وأنه لو عاجلهم بعقوبته ، وأخذهم بحقه لقضي إليهم أجلهم ، ولما ترك على ظهرها من دابة[2].

وهكذا وإن كنا لا نشك في اشتراك الجميع ـ الخير والشر ، الإيمان والكفر ، الطاعة والمعصية .. إلى غير ذلك ـ من جهة المشيئة والربوبية ، وابتداء الأمور ، ولكن نثبت فرقًا آخر من جهة الحكمة ، والأوامر الإلهية ، ونهاية الأمور ، فإن العاقبة للتقوى لا لغير المتقين ، وقد قال تعالى : ﴿ **أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ** ﴾[3] .

ولكن هل في الحكمة الإلهي تعطيل الخير الكثير من أجل شيء جزئي يكون من لوازمه ؟

إن الغيث الذي يحي به اللّه البلاد والعباد والشجر والدواب ، كم يحبس من مسافر ويهدم من بناء ، ويعوق من مصلحة ؟ ، ولكن أين هذا مما يحصل به من المصالح ؟ ، وهل هذه المفاسد في جنب المصالح إلا كتفلة في بحر ؟ ، وقل ذلك في خلق الشمس وغيرها ؛ فتعطيل الخير الكثير لأجل الشر اليسير شر كثير ،

---

(١) البقرة آية /٥٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢١٨ ، وأيضًا إيثار الحق على الخلق ص ٢٢٦ .

(٣) ص آية /٢٨ ، وانظر مجموعة الرسائل الكبرى ٢/١٠٣ .

وهو خلاف موجب الحكمة الذي يتنزه اللّٰه سبحانه عنه .

بقي أن نجيب على تساؤل يطرح أحيانًا ، عن الحكمة من آلام الأطفال ، والبهائم ، ومن لا ذنب له ، وكذا ما أبيح في الشرع من ذبح البهائم ، وتحميلها ، والعمل بها ...الخ .

والجواب أن لله تعالى فيما يخلقه من أذى الحيوان وغيره حكمًا عظيمة ، كما له حكم في غير هذا ، ونحن لا نحصر حكمة اللّٰه ﷻ في الثواب والعوض ، فإن هذا قياس لله تعالى على الواحد من الناس ، وتمثيل لحكمة اللّٰه وعدله ، بحكمة الواحد من الناس وعدله [1] .

وقد أورد الإمام الغزالي جوابًا مناسبًا حول هذا في كتابه المقصد الأسنى فيقول : لعلك تقول ما معنى كونه رحيمًا وأرحم الراحمين ، والدنيا طافحة بالأمراض والمحن والبلايا ، وهو قادر على إزالة جميعها ، وتارك عباده ممتحنين . فجوابك أن الطفل المريض قد ترق له أمه فتمنعه من الحجامة ، والأب العاقل يحمله عليها قهرًا ، والجاهل يظن أن الرحيم هو الأم دون الأب ؛ والعاقل يعلم أن إيلام الأب بالحجامة من كمال رحمته ، وأن الأم عدو له في صورة صديق ، فإن ألم الحجامة القليل إذا كان سببًا للذة الكثير لم يكن شرًا ، بل كان خيرًا ، والرحيم يريد الخير بالمرحوم لا محالة ، وليس في الوجود شر إلا وفي ضمنه خير ، ولو رفع ذلك الشر لبطل الخير الذي في ضمنه ، وحصل ببطلانه شر

---

(١) ينظر مجموع الفتاوى ١٢٥/٨ .

أعظم من الشر الذي يتضمن ذلك الخير [1] .

وهذا المعنى واضح في كتاب اللّه ﷻ ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّن ضُرٍّ لَّلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ **وَعَسَى أن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ** ﴾ [3] ، وقوله تعالى أيضًا : ﴿ **وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الأَرْضِ** ﴾ [4] ؛ إلى غير ذلك من الآيات التي تدل على سعة علم اللّه ورحمته وحكمته ، وأنه ليس في وسع الخلق أن يحيطوا إلا بالقليل من ذلك .

ـ إضافة الشر إلى الخالق والمخلوق :

١ ـ إضافة الشر إلى الخالق : سبقت الإشارة إلى أن جميع ما يحدثه اللّه تعالى في الوجود من الضرر فلا بد فيه من حكمة كما قال تعالى : ﴿ **صُنْعَ اللَّهُ الَّذي أتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ** ﴾ [5] ، وأيضًا قوله : ﴿ **الَّذي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ** ﴾ [6] ؛ والضرر الذي تحصل به حكمة مطلوبة لا يكون شرًا مطلقًا ، وإن كان شرًا بالنسبة إلى من تضرر به .

---

(١) إيثار الحق على الخلق ص ٢٢٠ .

(٢) المؤمنون آية /٧٥ .

(٣) البقرة آية /٢١٦ .

(٤) الشورى آية /٢٧ .

(٥) النمل آية /٨٨ .

(٦) السجدة آية /٧ .

ولهذا لا يجيء في كلام اللّه تعالى وكلام رسوله ﷺ إضافة الشر وحده إلى اللّه ، وإنما يضاف الشر إلى اللّه تعالى على أحد وجوه ثلاثة :

الأول : إمَّا أن يدخل في عموم المخلوقات ، فإذا دخل في العموم أفاد عموم القدرة والمشيئة والخلق ، وتضمن ما اشتمل عليه من حكمة تتعلق بالعموم ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ **اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ [1] ، ومن ذلك أسماء اللّه تعالى المقترنة مثل : المعطي المانع ، والضار النافع ، والمعز المذل ، والخافض الرافع ، ونحو ذلك ، فلا يفرد الاسم المانع عن قرينه ، ولا الضار عن قرينه ، لأن اقترانها يدل على العموم [2] .

ثانيًا : أن يضاف السبب إلى المسبب كقوله تعالى : ﴿ **مِن شَرِّ مَا خَلَقَ** ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ **مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ** ﴾ [4] .

ثالثًا : أن يحذف فاعله كقول الجن : ﴿ **وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا** ﴾ [5] .

لذلك يجب تنزيه القضاء الإلهي عن الشر ؛ لأن قضاءه وقدره دائر بين العدل والفضل والحكمة ، والمصلحة لا تخرج عن ذلك ، وهذا كله خير يحمد عليه ،

---

(١) الزمر آية /٦٢ .

(٢) ينظر الفصل في الملل والنحل ٦١/٣ ، ١٠٤ ، وأيضًا شرح السنة للبغوي ٣٧/٣ .

(٣) الفلق آية /٢ .

(٤) النساء آية /٧٩ .

(٥) الجن آية /١٠ .

وقد ثبت في صحيح مسلم أن رسول اللَّه ﷺ كان يثني على ربه بذلك في دعاء الاستفتاح في قوله : « **لبيك وسعديك والخير كله بين يديك ، والشر ليس إليك ، أنا بك وإليك تباركت وتعاليت** » [1] ، فتبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه ، بل كل ما نسب إليه خير ، والشر إنما صار شرًا لانقطاع نسبته وإضافته إليه ، فلو أضيف إليه لم يكن شرًا ، وهو سبحانه خالق الخير والشر، فالشر في بعض مخلوقاته لا في خلقه ، وفعله وخلقه وقضاؤه وقدره خير كله ، ولهذا تنزه اللَّه سبحانه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه ؛ فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها ، وذلك خير كله ، والشر وضع الشيء في غير محله ، فإن وضع محله لم يكن شرًا ؛ إذًا فالشر ليس إليه [2] .

ـ إضافة الشر إلى المكلَّف :

إن المصدر الأصلي للشر الواقع في الحياة الدنيا في مجمله هو من المكلف نفسه ، وقد قلنا إنه لا يجوز نسبة الشر إلى اللَّه تعالى ، حيث إن وجود الشر راجع لاختيار العبد ، قال اللَّه تعالى : ﴿ **وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۞ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى** ﴾ [3] ، فالبخل ، والاستغناء ، والتكذيب بالحسنى شر ، وهو أثر من

---

(١) وينظر الحديث بتمامه في صحيح مسلم في صلاة المسافرين وقصرها : باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه .

(٢) يراجع في ذلك شرح جوهرة التوحيد ص ٢٠٢ ، ومجموعة الرسائل الكبرى ٣٣٦/١ ، ومجموعة الفتاوى ٢٠٧/٨ ـ ٢١١ ، ٢٩٩/١٤ ـ ٣٠٢ ، وشفاء العليل ص ١٧٩ ـ ٢٧٠ ، وكتاب التوحيد للماتوريدي ص ٣١١ ، وطريق الهجرتين ص ٢٦٠ .

(٣) الليل آية /٨ .

عمل الفرد المكلف ، وإن كان كله بخلق اللَّه ومشيئته .

ذلك أن كل فعل من الأفعال عندما يكون مجردًا لا يحمل أي معنى للسلوك الخلقي ، ولكنه بمجرد ما يتلبس بإرادة الإنسان واستطاعته ، نجده قد اتصف بالصفة الخلقية ، وأصبح سلوكًا خلقيًا يمكن تحسينه أو تقبيحه ؛ فالشر في حقيقته ليس إلا الذنب أو عقوبته ، والذنب والظلم والجهل كل ذلك ينبع من ذات المكلف الحرة المختارة .

وعندئذ يجب على المكلف أن يضيف السيئات إلى نفسه ، مع علمه بأن اللَّه خالق كل موجود من الأعيان ، والصفات ، والحركات ، والسكنات ، كما قال آدم عليه السلام : ﴿ **رَبَّنَا ظَلَمْنَا أنفُسَنَا وَإن لم تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخاسِرِينَ** ﴾ [1] ، وقال عز وجل في حق من عذبهم : ﴿ **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالمِينَ** ﴾ [2] ، وقال أيضًا : ﴿ **مَّا أصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ** ﴾ [3] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه ـ في قوله تعالى : ﴿ **فَمِن نَّفْسِكَ** ﴾ : وفائدة هذه الإضافة أن العبد لا يطمئن إلى نفسه ، فإن الشر لا يجيء إلا منها ، ولا يشتغل بملام الناس وذمهم ، ولكن يرجع إلى الذنوب فيتوب منها ، ويستعيذ باللَّه من شر نفسه ، وسيئات عمله ، ويسأل اللَّه أن

---

(١) الأعراف آية /٢٣ .

(٢) الزخرف آية /٧٦ .

(٣) النساء آية /٧٩ .

يعينه على طاعته ، فبذلك يحصل له الخير ، ويدفع عنه الشر ، ولهذا كان أنفع الدعاء وأعظمه وأحكمه ، دعاء الفاتحة : ﴿ **إهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ ۞ صِرَاطَ الَّذِينَ أنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ** ﴾ [(١)] .

ومهما يكن من أمر فإن الحسنة تنسب إلى اللّه تعالى ، سواء فسرت بالنعمة أو النصر أو الرخاء ، وتنسب السيئة إلى المكلف ، سواء فسرت بالجدب أو الهزيمة [(٢)] ، وإذا صح كونه هو المتسبب في وقوعها وإحداثها صح نسبتها إليه ، قال تعالى : ﴿ **ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَرِّ وَالبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أيْدِي النَّاسِ** ﴾ [(٣)] .

وخلاصة القول : إن اللّه تعالى هو الخالق لكل شيء حتى معاصي العباد ، وهو الذي أقدرهم على فعلها ، لأنه شاء أن يبتليهم ؛ والمعصية أو الشر يقع كل منهما من البشر بعضهم على بعض ، فالقتل فعل مخلوق لله تعالى ، والعبد هو القاتل ، بمعنى أنه اكتسب الفعل وباشره بنفسه ، ولكنه لا يُميت ، فاللّه وحده هو المحيي والمميت ، ومن ثم فالموت الواقع بفعل الفاعل في المقتول ، إنما هو من خلق اللّه تعالى وحكمه ، وحتى تتضح المسألة أكثر ، لا بد من التفريق بين حكم اللّه تعالى المنسوب إليه ، والمعصية التي تنسب إلى المكلف ، وهذا ما سنوضحه في الفقرة التالية .

---

(١) الفاتحة آية /٧ ، وانظر مجموع الفتاوى ٨/٢١٥ ـ ٢١٦ .

(٢) ينظر شرح العقيدة الطحاوية ٢/٥١٥ .

(٣) الروم آية /٤١ .

ـ الشر حكم اللّه ومعصية المكلّف [1] :

إذا كان الوجه المكتسب من الفعل البشري المنسوب للمكلف يسمى معصية ، فإن الوجه المخلوق المتعلق بالقدرة والمشيئة الإلهية يسمى حكمًا .

قال اللّه تعالى : ﴿ **إنّا نَحنُ نَزَّلْنا عَلَيْكَ القُرْآنَ تَنزِيلاً ۞ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أو كَفُورًا** ﴾ [2] ، فأمر الرسول ﷺ بالصبر إنما هو مقرون بكون هذا الصبر لحكم اللّه ، وليس هو صبرًا على الذلة ، أو المسكنة ، أو تعذيب المشركين له ، ولصحابته عن ضعف ، ولكن لأن اللّه تعالى جعل هذا الفعل من المشركين واقعًا باختيارهم من وجه ، وبحكم اللّه من وجه آخر ، فهو فعل صادر بقدرة اللّه ومشيئته وخلقه .

فأمره بالصبر على أفعالهم إنما هو باعتبار الوجه المخلوق من الفعل وهو الحكم ، وليس باعتبار الوجه البشري المكتسب وهو المعصية ، بدليل أن اللّه سبحانه لم يأمر الرسول والصحابة بالصبر على أذى المشركين بعد ذلك في المدينة ، وإنما أمره بالحرب ، ورد كيد الأعداء ، فأمره بالصبر في مكة صبر لحكم اللّه تعالى ، وليس لمعصية المشركين .

ولعل نبي اللّه يونس ﵇ لم يتعامل مع أفعال قومه من خلال الوجه المخلوق لله ، والواقع بأمره منها ، ونظر إليها من خلال المفعول المكتسب لأصحابها من البشر ؛ ومن ثم ذهب مغاضبًا ، ونسى كونها مخلوقة له وحكمًا منه ، ونظر

---

(١) ينظر بتوسع القضاء والقدر للدسوقي ٢٨٠/١ ، ومنهاج السنة ١٤٧/٣ .

(٢) الإنسان آية /٢٣ ـ ٢٤ .

إليها باعتبارها معصية فقط من العباد ، ومن ثم نبه اللّه ﷻ رسوله محمدًا ﷺ في موضع آخر إلى ما كان من أخيه يونس فقال له : ﴿ **فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلا تَكُن كَصَاحِبِ الحوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ ۞ لَّوْلا أن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ لَنُبِذَ بِالعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ۞ فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَجَعَلَهُ مِنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ [1] .

والواضح الجلي من قوله تعالى : ﴿ **فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلا تَكُن كَصَاحِبِ الحوتِ** ﴾ أن صاحب الحوت وهو يونس ﷺ لم يصبر لحكم ربه ، فتركهم وذهب مغاضبًا ، دون أن يأذن له اللّه بالذهاب والهجرة ، فلم يصبر على أذاهم ، ونسى حقيقة الوجه الآخر للفعل البشري المتمثلة في كونه مخلوقًا لله سبحانه ، ومقدرًا منه وواقعًا بمشيئته وحكمه ، ولقد صبر كل الرسل على ما أصابهم من أفعال العباد باعتبار أن أفعالهم حكم من اللّه تعالى .

واللّه تعالى يبتلي الناس بالناس ، كما يبتلي الناس بالجان ، والجان بالناس ، كما ابتلى من قبل إبليس بآدم ، وآدم بإبليس ، وهذا واضح في آيات الكتاب المبين .

ومن ثم تكون الحسنة والسيئة من عند اللّه سبحانه وتعالى للناس ابتلاء وخلقًا ، أي أنها من عند اللّه بوجهيها ، قال تعالى : ﴿ **وإن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلاءِ القَومِ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا** ﴾ [2] ؛ ذلك لأن

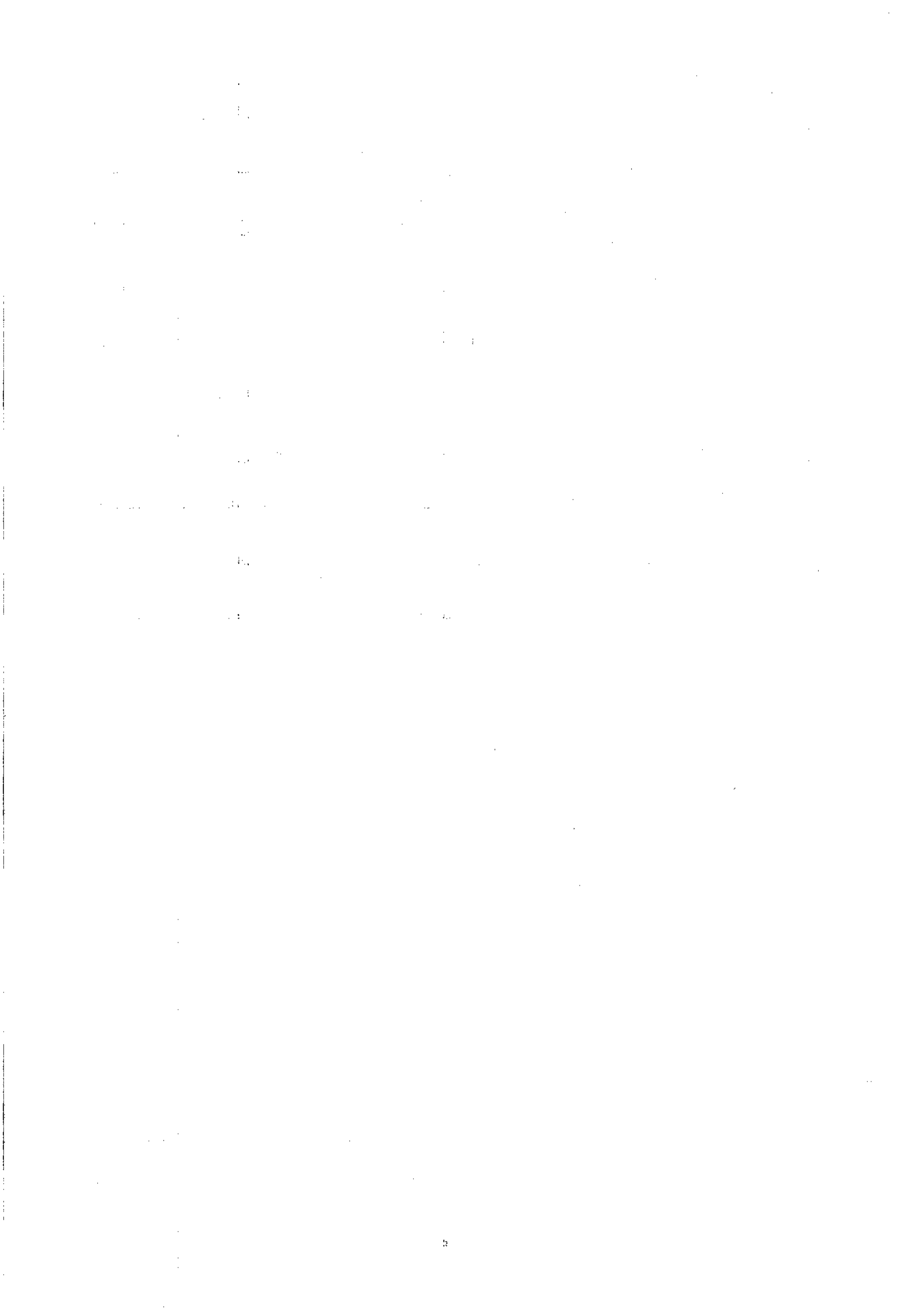
(١) القلم آية /٤٨ ـ ٥٠ .

(٢) النساء آية /٧٨ .

الحسنة والسيئة إما أن تكون ابتلاء بالسراء فهي من فعل اللّه في الناس ، وإما أن تكون ابتلاء بالضراء فهي من فعل الناس بالناس ، وفي كلا الأمرين ـ الحسنة والسيئة ـ هي من عند اللّه تعالى خلقًا وتقديرًا .

ولكن الأولى من عند اللّه كلية لأنها جاءت ـ باعتبارها طاعة من الناس لله ـ موافقة لأمر اللّه التشريعي ، فهي واقعة بأمره الكوني خلقًا ، وأمره التشريعي التخييري للناس هداية ، ومن ثم كانت الحسنة من عند اللّه ، وأما السيئة فمن اللّه خلقًا ، ومن العباد فعلاً وكسبًا ، وفي ذلك قوله تعالى : ﴿ **مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ** ﴾ [1] ، وكلاهما من عند اللّه ﴿ **قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ** ﴾ وفي ضوء هذا لا منافاة بين إضافة الشر إلى المكلّف وبين كونه من اللّه تعالى ، واللّه أعلم .

(١) النساء آية /٧٩ .



المبحث الثاني

الحسن والقبح

استعملت كلمة (حسن) و(قبيح) في اللغة لتدل على معنى جمالي في الأشياء المحسوسة ، فيقال : هذا حسن المنظر ، وذلك قبيح الصورة . قال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴾ [1] ؛ كما استعملت اللفظتان أيضًا للدلالة على أحكام خلقية ، فقيل : هذا فعل حسن ، وذاك عمل قبيح .

وقد استعملت كلمة (قبيح) أيضًا في الشعر العربي في عصريه الجاهلي والإسلامي ، وأريد بها قبح الصورة ، كما في قول الشاعر :

فلو كنت عيرًا كنت عير مذلة ولو كنت كسرًا كنت كسر قبيح [2]

كما استخدمت في اللغة بمعنى قبح الفعال والأخلاق ومنه قوله : قبحه اللّه ، أي نحاه عن الخير ، فهو من المقبوحين [3] .

وأما الحسن والقبيح من الأفعال والأخلاق شرعًا : فالحسن ما أمر اللّه سبحانه وتعالى به ، والقبيح ما نهى اللّه عنه [4] .

---

(١) القصص آية /٤٢ .

(٢) لسان العرب ، وأيضًا الصحاح للجوهري ، وأيضًا ترتيب القاموس المحيط : مادة قبح .

(٣) انظر الصحاح للجوهري .

(٤) ينظر شرح الكوكب المنير ٣٠٦/١ ، ٣٠٧ . ولا يوصف فعل غير المكلف من صغير ومجنون بحسن ولا قبح لأنه ليس بواجب ولا محظور . ينظر شرح العضد ، وحاشية الجرجاني ٢٠٠/١ =

وهناك خلاف تاريخي بين طوائف المسلمين حول كيفية إدراك المكلف للحسن والقبح ، يمكن تحديده على النحو التالي :

ـ تحقيق النزاع في مسألة التحسين والتقبيح :

يتبادر عند الحديث عن هذه المسألة سؤآل مفاده : هل بإمكان المكلف أن يدرك حسن الأشياء وقبحها بعقله ، أم ليس في مكنته ذلك ؟ .

والجواب على هذا أن الناس يتفاوتون في إدراك الحسن والقبح تفاوتًا كبيرًا ، تبعًا للقدرات التي أودعها اللّه تعالى فيهم ، مع القول بأن العقل محدود كباقي طاقات الإنسان المخلوقة المحدودة ، ولكن ما حقيقة الحسن والقبح ؟

لقد تصور الكلاميون من المسلمين ثلاثة معان للحسن والقبح ، لا يخالف المعتزلة إلا في واحدة منها ، وهذه المعاني هي :

١ ـ صفة الكمال والنقص : فالحسن هو كون الصفة صفة كمال ، والقبح هو كون الصفة صفة نقصان ، كما نقول في الجهل والعلم ، ولا نزاع بين المسلمين في أن هذا المعنى أمر ثابت للصفات في نفسها ، وأن العقل يدرك ذلك دون تعلقه بالشرع .

٢ ـ موافقة الغرض ومنافاته ، فما وافق الغرض ولاءم الطبع ، كالصحة والولد والمال...الخ ، كان حسنًا ، وما خالفه كترك انقاذ الغريق واتهام البريء كان قبيحًا ، وما ليس كذلك لم يكن حسنًا ولا قبيحًا ، وقد يعبر عنهما

= والتوضيح على التنقيح ١٠٥/٢ .

بالمصلحة والمفسدة ، وهذا المعنى عقلي أيضًا إلا أنه يختلف في الاعتبار ، فقتل زيد مثلاً مصلحة لأعدائه ، ومفسدة لأوليائه ، وهذا يدل على أن هذا النوع ليس الحسن والقبح صفة ذاتية فيه وإنما هو أمر إضافي .

٣ ـ تعلق المدح والذم والثواب والعقاب بالفعل ، وهذا المعنى هو مجال اختلاف ، ونزاع بين الأشاعرة والمعتزلة وغيرهم [١]، وإليك تفصيل ذلك .

ـ مذاهب المسلمين في التحسين والتقبيح :

تنازع المسلمون في أن المكلفين هل يعلمون بعقولهم حسن الأفعال وقبحها شرعًا ، بمعنى كون الفعل سببًا للذم والعقاب ، أو المدح والذم ؟ ، وهل يعلم ذلك بالعقل ؟ ، أم لا يعلم إلا بالشرع ؟ ، أم يعلم بهما معًا ؟ .

وحاصل أقوال الناس في هذه المسألة على سبيل الإجمال ثلاثة أقوال :

القول الأول : وهو قول كثير من أئمة أهل الحديث ، وجمهور الحنفية ، وكثير من أصحاب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وهو مذهب المعتزلة والكرامية أيضًا .

وهؤلاء يقولون : إن الحسن والقبح عقليان لا يتوقف في معرفتهما وأخذهما عن الدليل السمعي ، ويجعلون الحسن والقبح صفات ذاتية للفعل لازمة له ، ولا يجعلون الشرع إلا كاشفًا عن تلك الصفات لا سببًا لشيء من الصفات [٢] .

---

(١) ينظر نظرية التكليف ص ٤٣٦ ، وشرح مختصر الروضة ١/٤٠٢ ـ ٤٠٣ .

(٢) ينظر في هذا مجموع الفتاوى ٨/٤٢٨ ، ومنهاج السنة ١/٤٤٨ ، ومجموعة الرسائل الكبرى ١/١٣٢ ، ودرء تعارض العقل والنقل ٨/٤٩٢ ، ومدارج السالكين ١/٢٣٨ ، ومفتاح دار =

ورتب المعتزلة على هذا الأصل أمورًا عديدة منها : أن القبيح في العقل يترتب عليه الذم والعقاب في الشرع ، والحسن يترتب عليه المدح والثواب في الشرع ، وأن الله ﷻ يجب عليه أن يفعل ما استحسنه العقل ويحرم عليه أن يفعل ما استقبحه العقل [(1)] .

ويعقب ابن تيمية على هذا القول بقوله : وهذا ضعيف ولا سيما إذا ضم إليه قياس الرب على خلقه ، فقيل ما حسن من المخلوق حسن من الخالق ، وما قبح من المخلوق قبح من الخالق ، وهم مشبهة الأفعال وهذا قول باطل [(2)] .

القول الثاني : وهو قول جهم ، والأشعري ، ومن تابعه من المنتسبين إلى السنة من أصحاب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وحاصل هذا القول أن الأفعال لا تتصف بصفات تكون بها حسنة ولا سيئة البتة ، وكون الفعل حسنًا وسيئًا إنما معناه أنه منهي عنه أو غير منهي عنه ، وهذه الصفة إضافية لا تثبت إلا بالشرع [(3)] .

وهذا القول عكس الأول تمامًا ، إذ يعتبر أن الحسن والقبح لا يثبتان بالعقل ، وإنما يثبتان بالشرع فقط ؛ وهذا واضح في كتب الأشاعرة الكلامية والأصولية.

= السعادة ٢/٨ ، ٣٩ ، ١٠٥ . وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٤١ ، وإرشاد الفحول ص ٧ ، والمواقف ص ٣٢٣ ، وسلم الوصول إلى شرح نهاية السول ١/٨٣ .

(١) مفتاح دار السعادة ٢/٥٩ ـ ٦٠ .

(٢) مجموع الفتاوى ٨/٤٣٦ ، والمدارج ١/٢٥٣ .

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٨/٤٩٢ ، ومجموع الفتاوى ١١/٦٧٦ ، ومفتاح دار السعادة ٢/٥ ، والمدارج ١/٢٣٠ .

وفي ذلك يقول صاحب المواقف : القبيح ما نهي عنه شرعًا ، والحسن بخلافه ، ولا حكم للعقل في حسن الأشياء وقبحها ، وليس ذلك عائد إلى أمر حقيقي في الفعل يكشف عنه الشرع ـ كما يقول المعتزلة وغيرهم ـ بل الشرع هو المثبت له والمبيِّن ، ولو عكس القضية فحسَّن ما قبحه ، وقبح ما حسنه لم يكن ممتنعًا ، وانقلب الأمر [1] .

ويعقب ابن تيمية ـ رحمه الله ـ على هذا القول أيضًا بقوله : إن هؤلاء يقولون : بأن الأفعال لم تشتمل على صفات هي أحكام ، ولا على صفات هي علل الأحكام ، بل القادر أمر بأحد المتماثلين دون الآخر لمحض الإرادة ، لا لحكمة ولا لرعاية مصلحة في الخلق والأمر . ويقولون : إنه يجوز أن يأمر اللّه بالشرك باللّه ، وينهى عن عبادته وحده ، ويجوز أن يأمر بالظلم والفواحش ، وينهى عن البر والتقوى ؛ فهذا القول ولوازمه هو أيضًا ضعيف ، مخالف للكتاب والسنة ، والإجماع ، والسلف ، والفقهاء ، مع مخالفته أيضًا للمعقول الصريح ، فإن اللّه نزه نفسه عن الفحشاء فقال : ﴿ **إنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بالفَحْشَاءِ** ﴾ [2] ، كما نزه نفسه عن التسوية بين الخير والشر فقال : ﴿ **أمْ حَسِبَ الَّذينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذين آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالحاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ** ﴾ [3] .

---

(١) عضد الدين الإيجي ص ٣٢٣ .

(٢) الأعراف آية /٢٨ .

(٣) الجاثية آية /٢١ ، وينظر مجموع الفتاوى ٤٣٦/٨ ، ومما ينبغي الإشارة إليه هنا أنه لا خلاف بين الأشاعرة والمعتزلة في أن الفعل الإلهي لا يكون إلا حسنًا في نفسه باعتبار غايته ، وقد أشار =

القول الثالث : قول وسط بين القولين السابقين وهو التفصيل ، ذلك أن خطاب الشارع وحكمة التشريع على ثلاثة أنواع :

الأول : ما يتعلق بالأفعال التي تشتمل على مصلحة أو مفسدة ، ولم يرد في الشرع التصريح بذلك ، فإن المكلف يستطيع أن يتعرف على هذه الأفعال وما فيها من مصالح ومفاسد بعقله ، كأن يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة للعالم ، والظلم يشتمل على فسادهم .

يقول الشيخ محمد عبده في رسالة التوحيد : الناس متفقون على أن من الأعمال ما هو نافع ، ومنها ما هو ضار ، وبعبارة أخرى منها ما هو حسن ، ومنها ماهو قبيح ، ومتفقون كذلك على أن الحسن ما كان أدوم فائدة وإن كان مؤلمًا في الحال ، وأن القبيح ما أدى إلى فساد في النظام الخاص بالشخص ، أو الشامل له ولمن يتصل به ، وإن عظمت لذته الحاضرة ، ولكنهم يختلفون في النظر إلى كل عمل بعينه اختلافهم في أمزجتهم وسحنهم ومناشئهم وجميع ما يكتنف بهم [1] .

= القاضي عبد الجبار في كتابه المختصر في أصول الدين إلى هذه الحقيقة بقوله : فأفعال الله تعالى في دار التكليف لا تكون إلا حسنة وخيرًا ، وأما الأشاعرة ، وإن كانوا يجوزون على الله فعل الشر والقبيح ، فإنهم لم يسموا ذلك شرًا ولا قبيحًا بالنسبة لله تعالى ، بل يقولون : كل ما يصدر عن الله فهو خير وحسن ، وإن بدا في نظر العقل شرًا وقبيحًا . فالطرفان يتفقان على أن جميع أفعاله تعالى حسنة وخير ، غير أن جهة حسن أفعاله عند المعتزلة ترجع إلى حكم العقل ، وأما عند الأشاعرة فترجع إلى معنى كونه ربًا ، لا يخضع لشريعة من هو فوقه . ينظر المختصر في أصول الدين ١/١١ ، وأيضًا رسائل العدل والتوحيد ، وقضية الخير والشر ص٤٠ .

(١) انظر رسالة التوحيد ص ٨٥ .

وعندئذ فلو أكد الشرع ذلك لأصبح حسن هذه الأفعال وقبحها معلومًا للعقل والشرع معًا ، ولكن لا يلزم من حصول العلم بهذا القبح أن يكون فاعله معاقبًا في الآخرة ، إذا لم يرد شرع بذلك ؛ وهذا ما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح [1] .

والثاني : إن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنًا ، وإذا نهى عن شيء صار قبيحًا ، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع ، كتحريم الشارع للخمر ولحم الخنزير إلى غير ذلك ، وكذلك الشأن في سائر الأحكام المتعلقة بالعبادات ، فهي وإن خالفت ما استحسنه العقل أو استقبحه ، فلا يعتد به ، لأنه لا أمر ولا نهي إلا من قبل الشارع الحكيم ، وحكم العقل هذا قد يكون متأثرًا بهوى ، أو عادة مألوفة مرذولة .

---

(١) فإن المعتزلة ومن وافقهم قالوا : إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة ، ولو لم يبعث إليهم رسول ، وهذا خلاف النص القرآني قال تعالى : ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً** ﴾ الإسراء /١٥ ، وقال : ﴿ **كُلَّمَا أُلقِيَ فِيهَا فَوجٌ سَأَلَهمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۞ قَالُوا بَلَى قَد جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبنَا وَقُلنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ** ﴾ الملك/٨ -٩ .

ومنشأ غلط المعتزلة في هذا الباب من جهة أن غالب ما استحسن أو استقبح في الشرع هو مستحسن أو مستقبح في العقل بالاعتبارين في الحسن والقبح ـ وهما الملاءمة والمنافرة والنقص والكمال ـ مثاله : إنقاذ الغريق ونحوه اشتمل على أمرين : أحدهما المناسبة العقلية ، فالعقل يستقل بدركها وهي الحسن في إنقاذ نفس تشرف على الهلاك ، والثاني ترتب الثواب عليه ، فالعقل لا يستقل بدركه جزمًا بل جوازًا ، وهو محل النزاع ، وكذا الكلام في جانب القبح ، فلا تلازم بين الفعل نفسه وبين ما يترتب عليه من ثواب أو عقاب ، إلا بنص من الشارع ، ينظر شرح مختصر الروضة ١/٤٠٢ .

الثالث : أن يكون أمر الشارع بشيء لا لذاته ، وإنما بقصد امتحان المكلف ، هل يطيعه أم يعصيه ؟ وعندئذ فلا يكون مراد الشارع فعل المأمور به ، كما أمر إبراهيم عليه السلام بذبح ابنه إسماعيل ، فلما أسلما ـ أي أطاعا ـ وتله للجبين ، حصل المقصود ففداه بالذبح [1] .

والمقصود من هذا النوع هو الابتلاء والاختبار ، وإن كان على خلاف المعهود في عرف العقلاء .

وخلاصة المسألة أن الأفعال التكليفية التي وردت في خطاب الشارع على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أفعال تشتمل على المصالح والمفاسد ، وأنها بذاتها حسنة أو قبيحة ، ويمكن للعقل إدراك ذلك بنفسه ، وأدلة ذلك كثيرة جدًا ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَالا تَعْلَمُونَ ۞ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالقِسْطِ** ﴾ [2] ، أي أن اللّه تعالى لا يأمر بما هو فاحشة في العقول والفطر .

ولهذا قيل لبعض الأعراب وقد أسلم ـ لما عرف دعوته ﷺ ـ : عن أي شيء أسلمت ؟ وما رأيت منه مما دلك على أنه رسول اللّه ؟ قال : (ما أمر بشيء فقال العقل : ليته نهى عنه ، ولا نهى عن شيء فقال العقل : ليته أمر به ، ولا

---

(١) ينظر درء تعارض العقل والنقل ٨/٤٩٣ ، ومجموع الفتاوى ٨/٤٣٥ ـ ٤٣٦ ، ١١/٦٧٧ ، ومفتاح دار السعادة ٢/٧٦ ، وشرح الكوكب ١/٣٠٠ ، والمدارج ١/٢٥٣ .

(٢) الأعراف آية /٢٨ .

أحل شيئًا فقال العقل : ليته حرمه ، ولا حرم شيئًا فقال العقل : ليته أباحه) ، فانظر إلى هذا الأعرابي وصحة عقله وفطرته وقوة إيمانه ، واستدلاله على صحة دعوته بمطابقة أمره لكل ماحسّن في العقل [1] .

الثاني : إن حكم الشارع أمرًا أو نهيًا يكسب الفعل الحسن والقبح ، فالشرع منشئ ومبدع للأحكام ، وليس دوره التأكيد والكشف لأحكام الفعل فقط ، كما يزعم المعتزلة .

الثالث : أن الحكمة في أوامر اللّه تعالى منشؤها نفس الأمر ، وليس المأمور به ، فقد يكون المأمور به مما لا يستحسنه العقل لقصوره عن معرفة الغايات والحكم ، وإنما الحسن في الأمر نفسه ، بقصد الاختبار والابتلاء .

ولا شك أن عقول المكلفين مفطورة على إدراك حسن الأفعال وقبحها ، ولكن لا يعني ذلك أنها معصومة في أحكامها ، ولذلك فإن حكم الشارع يكسب الفعل الحسن والقبح وإن خالف مدارك العقول ، و لله فيما يأمر به وينهى عنه حكمة بالغة ، واللّه أعلم .



(١) المدارج ١/٢٥٩ .

المبحث الثالث
مراعاة مصالح العباد

ولعل مسألة مراعاة مصالح العباد ، وهل يجب على الله رعاية مصالحهم أم لا يجب عليه ذلك ؟ ، هي فرع من فروع مسألة التحسين والتقبيح لدى كل من المعتزلة وغيرهم ، وفي ذلك مذهبان مشهوران :

الأول مذهب المعتزلة : وهو أنه يجب على الله تعالى رعاية مصالح خلقه ، على معنى أن العقل يدرك وجوب ذلك منه جزمًا ، تحقيقًا للجود والعدل ، وقد عبر النظّام عن ذلك بقوله : إن الله لا يقدر على أن يفعل بعباده خلاف ما فيه صلاحهم ، ولا يقدر أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرة ، لأن نعيمهم صلاح لهم ، ونقصان ما فيه صلاحهم ظلم [1] .

ثم قالوا : لولا مراعاة المصالح والمفاسد ، لكان تخصيص الفعل المعيّن من بين سائر الأفعال بحكم معيّن من بين سائر الأحكام ترجيحًا من غير مرجح ، فلما خص بعض الأفعال بالوجوب ، وبعضها بالتحريم ، وبعضها بالإباحة ، دل على أن الإيجاب لتحصيل المصلحة ، والتحريم لدفعها، والإباحة لخلو الأفعال عن مصلحة ومفسدة [2] .

---

(١) الانتصار ص ١٧ - ٢٣ ، والملل والنحل للشهرستاني ٦١/١ ، ١٦٤/٣ ، والفرق بين الفرق للبغدادي ص ١١٥ ، والقول بوجوب فعل الأصلح على الله ليس محل اتفاق بين نظار المعتزلة أنفسهم ، انظر نظرية التكليف ص ٤٠٤ .

(٢) انظر شرح مختصر الروضة ٤٠٩/١ .

الثاني مذهب الجمهور: وهو أنه لا يجب على اللّه سبحانه رعاية المصالح - كما زعم المعتزلة - وإنما يدرك العقل ذلك على سبيل الجواز [(١)] .

وقد استثنى بعض أهل السنة من ذلك ما أوجبه اللّه على نفسه ، كما ذكر ذلك ابن الجوزي ، ونقل بعض الشافعية هذا عن أهل السنة [(٢)] ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ **وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [(٣)] ، وبقوله ﷺ في حديث معاذ رضي الله عنه : « **أتدري ما حق اللّه على العباد . وما حق العباد على الله ؟...** » الحديث [(٤)] .

فأما ثبوت الأحكام في الأفعال فيمكن أن يكون تعبدًا محضًا ، ويجوز أن يكون رعاية للمصالح تفضلاً ، وليس النزاع فيه ، إنما النزاع في رعايتها وجوبًا ، و لله تبارك وتعالى أن يتفضل برعاية المصالح ، وأن لإكماله أن يتفضل بأنواع النعم من العافية ، والغنى ، والعز ، والعلم ، وأن لا - أي لا يفعل ذلك - ، وقد وقع ذلك مشاهدًا في العالم ، حيث الناس ما بين معافى ومبتلى ، وفقير وغني ، وعزيز وذليل ، وعالم وجاهل [(٥)] .

---

(١) المصدر نفسه ، وأيضًا ينظر شرح الكوكب ٥١٥/١ ، والمستصفى ٨٧/١ ، ونظرية التكليف ص ٤٠٦ .

(٢) انظر شرح الكوكب ٥١٦/١ .

(٣) الروم آية / ٤٧ .

(٤) هذا جزء من حديث رواه البخاري ومسلم والترمذي عن معاذ مرفوعًا انظر صحيح البخاري بشرح السندي ١٤٦/٢٢ ، ١٢٩/٤ ، وصحيح مسلم كتاب الإيمان : باب حق اللّه على العباد٢٣١/٢ ، وتحفة الأحوذي بشرح الترمذي ٤٠٢/٧، وسنن ابن ماجة ١٤٣٥/٢ .

(٥) ينظر شرح مختصر الروضة ٤٠٩/١ - ٤١٠ .

ولا شك أن فعل المأمور به ، وترك المنهي عنه ، مصلحة لكل فاعل وتارك ، وأما نفس الأمر ، وإرسال الرسل ، فمصلحة عامة للعباد ، وإن تضمن شرًا لبعضهم ، وهكذا سائر ما يقدره اللّه تعالى تغلب فيه المصلحة والرحمة والمنفعة ، وإن كان في ضمن ذلك ضرر لبعض الناس ، فله في ذلك حكمة آخرى [1] ، وقد تقدم تفصيل ذلك عند الحديث عن نسبة الشر إلى اللّه عز وجل .



(١) انظر منهاج السنة ١/٤٦٣ .



المبحث الرابع
المكلف ومصادر المعرفة

إن مصادر المعرفة في الإسلام تتنوع بتنوع موضوعاتها ، فهناك المعرفة المتعلقة بعلاقة الإنسان بربه ، وعلاقته ببني جنسه من البشر ، وهذا يتجلى في النظم الاجتماعية المختلفة : الأخلاقية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والأسرية وغيرها .

وهناك المعرفة المتعلقة بالقوانين الكونية والمادية ، والتي تتبدى في الوجود الكوني الذي تقوم عليه موازين وحقيقة كل شيء في هذا الكون ، والتي يمكن معرفتها متمثلة في القوانين العلمية التي تسير وفقها الأشياء المادية والطبيعية والفلكية .

وللمعرفة في الإسلام مصدران أساسيان :

المصدر الأول الوحي ، وهو الخبر الصادق عن اللّه تعالى، أو عن رسوله ﷺ ، فهما نوعان :

١ ـ القرآن الكريم : وهو كلام اللّه تعالى المنزل على قلب محمد ﷺ ، المعجز بنفسه ، المتعبد بتلاوته ، والمنقول بالتواتر [1] .

---

(١) انظر شرح الكوكب المنير ٢/٧ ـ ١٠ ، وشرح مختصر الروضة ٢/٨ ، ومناهل العرفان في علوم القرآن ١/٨ .

٢ ـ السنة النبوية : وهي ما نقل عن رسول اللّه ﷺ ، قولاً أو فعلاً أو تقريرًا ، وهو حجة قاطعة على من سمعه منه شفاهًا ، أو بلغه عنه تواترًا [(١)] ، أما ما صح عنه بنقل الآحاد ففيه خلاف [(٢)] .

المصدر الثاني العقل[(٣)] والحواس ، فإن العقل مصدر من مصادر المعرفة [(٤)] ، كما أن العقل والحواس وسيلتان لا يستغني أحدهما عن الآخر في تحصيل المعارف المختلفة [(٥)] ، وقد عبر القرآن الكريم عن دور العقل في العديد من

---

(١) شرح مختصر الروضة ٢/٦٠ .

(٢) والخلاف بين العلماء في قبول أخبار الآحاد إذا صحت ، والاحتجاج بها ، انظر مجموع الفتاوى ٢٠/٢٥٧ ـ ٢٥٩ ، وأيضًا كتاب أخبار الآحاد وحجيتها في العقيدة للشيخ ناصر الدين الألباني .

(٣) يقول الإمام ابن تيمية : العقل في كتاب اللّه وسنة رسوله وكلام الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين هو أمر يقوم بالعاقل ، ويراد به الغريزة التي بها يعلم ، سواء سمي عرضًا أم صفة ، ليس هو عينًا قائمة بذاتها ، وسواء سمي جوهرًا أوجسمًا أو غير ذلك ، انظر مجموع الفتاوى ٩/٢٧١ ، ٧/٥٣٩ . ويقول الجرجاني : (العقل) جوهر مجرد يدرك الغائبات بالوسائط ، والمحسوسات بالمشاهدة ، وهو مأخوذ من عقال البعير ، لأنه يمنع ذوي العقول من العدول عن سواء السبيل ، انظر التعريفات ص ١٥٢ .

(٤) تجدر الإشارة هنا إلى أن بين لفظتي العلم والمعرفة تقارب في المعنى ، بل يذهب بعض المفسرين واللغويين إلى القول بترادفهما ، انظر جامع البيان للطبري ١١/١٤١ ، وتفسير ابن كثير ١/١٠٢ ، ولسان العرب لابن منظور ١١/١٤١ .

(٥) مما ينبغي ملاحظته هنا أن الحواس لها دور لا غنى عنه في تحصيل المعارف والعلوم ، ولكن هل تنهض الحواس وحدها بتحقيق هذا الدور ؟ والجواب على هذا هو أنها لا تنهض بهذا الدور إلا مرتبطة في تحقيقه بملكة أو وسيلة أخرى هي العقل ، كما أن العقل لا يستقل بالمعرفة عن الحواس ، والقرآن الكريم حين يطلب منا إعمال عقولنا إنما يوجه هذه العقول =

المواقف نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

١ ـ دور العقل في إدراك هذا الكون من آيات القدرة والإبداع ، والعناية والنظام ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي البَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ** ... ﴾ إلى قوله : ﴿ **لآيَاتٍ لِّقَومٍ يَعْقِلُونَ** ﴾ [١] .

٢ ـ دور العقل في إمدادنا بصور الاستدلال ، كالأمثلة المضروبة ، والأقيسة العقلية التي تجمع بين المتماثلات ، وتفرق بين المختلفات [٢] .

٣ ـ قيام العقل بوظائف كثيرة أشار إليها القرآن الكريم ومنها : التدبر ، والتفكر ، والعلم ، والفهم ، والفقه ، والتذكر ، والبرهان ، وغير ذلك مما هو

= إلى مظاهر العالم الخارجي ومشاهده المحسوسة ، وقد اشتمل القرآن الكريم على الكثير من الآيات الكونية ـ وهي معطيات حسية ـ ولا يتسع المقام هنا للإشارة إليها جميعها ، وقد يكون كافيًا هنا أن نشير إلى بعض هذه الأدلة ومنها قوله تعالى : ﴿ **قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانْظُروا كَيفَ بَدَأَ الخَلْقَ** ﴾ العنكبوت آية /٢٠ ، وقوله : ﴿ **وفِي الأَرْضِ آياتٌ لِّلمُوقِنِينَ ۞ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلا تُبْصِرونَ** ﴾ الذاريات/ ٢٠ ،٢١ ، وقوله : ﴿ **وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّراتٌ بِأَمْرِهِ إنَّ فِي ذَلِكَ لآياتٍ لِّقَومٍ يَعْقِلُونَ** ﴾ النحل /١٢ ، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أهمية دور العقل والحواس معًا في تحصيل المعرفة ، ونتيجة لهذا الترابط بين العقل والحواس فتح الإسلام باب العلم واسعًا على أساس منهج الاستقراء الذي يقوم على دعامتي العقل وتجارب الحس .

(١) البقرة آية /١٦٤ .

(٢) انظر تفصيل ذلك في دقائق التفسير للإمام ابن تيمية تحقيق محمد الجليند ٢٩٩/١ ، والرد على المنطقيين ص ٣٧٤ .

من أعمال العفل النظري .

٤ ـ ما تركه الشارع للعقل من مساحات واسعة ، يستنبط ويحكم ، وهو ما يسمى بالاجتهاد ، والذي يعتبر مصدرًا من مصادر الأحكام الشرعية .

كما أن الإسلام قد فوض العقل البشري ووجهه إلى عالم الشهادة وشؤون الحياة والكائنات ، يسعى إلى تسخيرها وتنظيمها ، وإصلاح شأنها على أساس من المعرفة الموضوعية بأحوالها ، وقوانينها وطبائعها ، وما أودع اللّٰه فيها من سنن ونواميس ، تحقيقًا لمعنى الاستخلاف ، وفق توجيه الوحي ، ومقاصد الشريعة وأحكامها المنزلة ، والعقل في ذلك كله يستمد قوته وتوازنه ، وثبات خطواته ، واستقامة أحكامه بما لديه من علم الوحي ، وهو عقل مؤمن راشد مطمئن غير مكابر ولا جاحد ولا مستكبر .

ورغم هذا الدور الكبير الذي أنيط بالعقل ، ومع ذلك فإن العقل مخلوق من مخلوقات اللّٰه تعالى ، شأنه كشأنها في قدراته المحدودة ، فكما أنه لا يطلب من العين أن تبصر آلاف الأميال ، أو تسمع الأذن ما يدور بين الطيور من مفاهمات ، فكذلك العقل لا يطلب منه أن يحيط علمًا بكل شيء ، ومع ذلك فليس في خطاب الشارع حكم يتعارض مع قواعد العقل ومعطياته ، بحمد اللّٰه .

يقول الإمام ابن تيمية ـ رحمه اللّٰه ـ : فالرسل جاءت بما يعجز العقل عن إدراكه ، ولم تأت بما يُعلم بالعقل امتناعه ، ومع ذلك فالعقل بمنزلة البصر الذي في العين ، والشرع بمنزلة نور الشمس ، فإذا اتصل العقل بالشرع

أبصر وعلم [١] .

لكن ذلك لا يعني أن العقل قاصر عن التعرف على الحسن والقبح في الأفعال ولا سيما إذا كانت معللة ، ومن زعم أن لاحسن ولا قبح في الأفعال على الإطلاق، يستطيع العقل معرفتها ، فقد سلب العقل خاصيته ، التي أودعها اللّه فيه .

أما أحوال الآخرة فلا يمكن لعقل بشري أن يصل إليها وحده ، لهذا كله كان العقل الإنساني محتاجًا ــ في قيادة القوى الإدراكية والبدنية إلى ما هوخير له في الحياتين ـ إلى معين يستعين به في تحديد أحكام الأعمال ، وتعيين الوجه ـ الصحيح ـ في الاعتقاد بصفات الألوهية ، ومعرفة ما ينبغي أن يعرف من أحوال الآخرة ، وبالجملة في وسائل السعادة في الدنيا والآخرة ... وذلك المعين هو النبي ﷺ [٢] .

إن الجانب الأخطر والأهم في حياة المكلف ، هو الجانب المتعلق بعلاقة الإنسان بربه ، وعلاقته بالآخرين من الأفراد والمجتمعات ، وما يتبع ذلك من نظم فهو أخطر وأهم في حياة الإنسان لما يترتب علي بعده عن الحق من شقائه وضياعه في الدنيا ، وعذابه الأبدي في الآخرة ، إضافة إلى قيام نظام الحياة على الظلم والفساد وشقاء البشرية .

ومن ثم فإن سبيل معرفة الحق في هذا الجانب هو الرسالات السماوية ، أو

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ٣/٣٩٩ ، ٥/٢٩ .

(٢) انظر رسالة التوحيد ص ٨٦ .

الوحي ، وليس العقل أو أجهزة الإدراك البشرية ، فمن الخطأ الفادح محاولة تلمس طريق العبودية ، والحق والعدل في النظم الاجتماعية - التي هي الموضوع الرئيس للشرائع السماوية - من العقل والتجربة .

لذلك كله فإن على المكلف أن يأخذ معرفة الخير والشر في هذا من مصدره النقلي - الوحي — وهو الرسالات السماوية ، ولو كان في مكنة الإنسان ، واستطاعته أن يدرك هذا الجانب بعقله ، لما نزلت الشرائع السماوية ؛ وواقع البشرية التائهة ، وتاريخ الأنظمة الاجتماعية ، والتشريعات قديمًا وحديثًا خير دليل على ذلك .

ولعل أوضح مثل على اجتهاد العقل البشري في مجال التحسين والتقبيح للأفعال في حضارتنا المعاصرة ، هو القرار الذي اتخذه البرلمان الإنجليزي في الستينيات من هذا القرن ، بإباحة الشذوذ الجنسي ، متعللين بحرية المواطن الشخصية ، وهذا تحسين لفعل استقبحته الشرائع جميعها ، وهو كفيل بالقضاء على البشرية وانقراضها في عدة أجيال لو اجتمعت عليه .

كما لا يجوز أن يكون اعتبار النفع والضرر مصدرًا للحسن والقبح ، إذ قد يكون ما ينفعني شرًا لغيري ، وما هو ضار لي نافع لغيري ، بل قد يجمل القبيح بجمال أثره ، ويقبح الجميل بقبح ما يقترن به ، وكما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : إن الفرق بين الأفعال الحسنة التي يحصل لصاحبها بها لذة ، وبين السيئة التي يحصل له بها ألم أمر حسي ، يعرفه جميع الحيوانات [1] .

---

(١) مجموع الفتاوى ٨/٢١٠ .

ومن ثم كان المصدرالمعرفي الأساس للمكلف هو الشرع الإلهي ، وشرائع اللّه لم تنفك تترى منذ آدم عليه السلام حتى بعثة نبينا محمد ﷺ ، تعلم الناس الحلال والحرام ، والحسن والقبيح ، قال تعالى : ﴿ **وإن مِّنْ أُمَّةٍ إلاَّ خَلا فِيهَا نَذِيرٌ** ﴾ [1] .

وقد أثبت القرآن الكريم عجز العقل البشري عن معرفة ما هو خير لهم ، وماهو شر على الحقيقة ، يقول تعالى : ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمْ القِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيئًا وَهُوَ خَيرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أن تُحِبُّوا شَيئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ** ﴾ [2] .

وإذا كان الوحي هو السبيل الوحيد لمعرفة الخير والشر ، والحلال والحرام ، والنظم الاجتماعية المنظمة للعلاقات المختلفة بين الناس ، فإن دور العقل حيال ذلك هو أن يستقبل الوحي ويفهمه ، ويتكيف معه ، ويعمل بمقتضاه ، وذلك من خلال إدراكه لخصائص التصور الإسلامي ومقوماته ، المستقاة من مصدرها الإلهي ـ الكتاب والسنة ـ [3] .

أما بالنسبة لمعرفة الماديات والطبيعيات ، وخصائص الأحياء ، فقد وجه اللّه عز وجل الإنسان ليبحث فيها بإدراكه ، وفكره ، وحسه ، فقال لنا : ﴿ **قُلْ سِيرُوا في الأرضِ فَانْظُروا كَيفَ بَدَأَ الخلقَ** ﴾ [4] ، كما قال لنا الرسول ﷺ : « **أنتم**

---

(١) فاطر آية /٢٤ .

(٢) البقرة آية /٢١٦ ، وانظر القضاء والقدر في الإسلام ١/٣٩٨ .

(٣) خصائص التصور الإسلامي ص ٥٢ .

(٤) العنكبوت آية /٢٠ .

أعلم بأمور دنياكم » [1] ، والله أعلم .

---

(١) الحديث أخرجه مسلم عن عائشة وأنس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ مر بقوم يلقحون ، فقال : « **لو لم تفعلوا لصلح** » قال : فخرج شيصًا ، فمر بهم فقال : « **ما لنخلكم ؟** » قالوا : قلت : كذا كذا ، قال : « **أنتم أعلم بأمور دنياكم** » ، أخرجه مسلم في كتاب الفضائل : باب وجوب امتثال ما قاله شرعًا دون ما ذكره من معايش الدنيا على سبيل الرأي . والشيص : هو البسر الرديء الذي إذا يبس صار حشفًا .

الخاتمة

وبعد ...

فها أنا ذا أضع قلمي ، بعد أن أنهيت الخوض في هذه القضية ، كما يضع المحارب سيفه ، وقبل أن أفارق القلم أود أن أسجل بعض الأفكار ، التي انتهيت إليها من خلال معايشتي لهذا الموضوع .

١ ـ إن الإنسان مكلف شرعًا بأوامر ونواهي ، لا تخلو من المشقة ، ولكنها مشقة محتملة ، يهون عليه تحملها ، كلما ازداد يقينًا بالثواب الأخروي على امتثاله .

٢ ـ إن الالتزام بالتكاليف الشرعية هو السبيل الوحيد لتحقيق العبودية الصحيحة ، والتي هي سبب سعادة المكلف في الدنيا ، وفوزه ونجاته في الآخرة .

٣ ـ القضاء والقدر من متعلقات صفات الكمال، لأنه يستلزم الإيمان بعلم اللّه الأزلي المحيط بكل شيء ، والكتابة في اللوح المحفوظ لما علم من المقادير ، والإيمان بمشيئة اللّه النافذة وقدرته الشاملة ، وأيضًا الإيمان بأن اللّه خالق كل شيء .

٤ ـ إن الإيمان باللّه تعالى، وبكمال عدله ، وحكمته ، يستوجب الإيمان بما قدر وقضى ، وبما أعطى ومنع ، وبما أغنى وأفقر، وبما أنعم وابتلى ، إذ كل شيء منه ، وصائر إليه، لأنه سبحانه عالم وقدير وحكيم ، لا يفعل

شيئًا عبثًا ، ولا لغير حكمة، وإن كانت عقولنا تقصر عن الإحاطة بحكَم أفعاله وعللها ، وهو محمود على كل حال .

٥ ـ يجوز السؤال عن حكَم وعلل بعض الأقدار على سبيل اليقين بالقدر خيره وشره ، لا على سبيل الاعتراض والشك ، فإذا وصل الأمر إلى المراء والجدال ، فالإمساك عندئذ واجب .

٦ ـ إن اللّٰه تعالى هدى المكلفين جميعًا إلى الحق والخير ، ومنحهم العقول التي يميزون بها ، والقدرة التي يفعلون بها ، وبين لهم عاقبة أعمالهم ، خيرًا أو شرًا ، فمن استحق العقاب فبعدله ، ومن نجا فبإعانته وفضله ، ولا حجة لأحد على اللّٰه ، بل له الحجة البالغة على خلقه .

٧ ـ إن اللّٰه تعالى عادل لا يظلم أحدًا ، وإن كان الظلم مقدورًا له ، ولكن اللّٰه لا يفعله ، بل حرمه على نفسه، وعلى خلقه ، فلا يضل إلا من استحق الضلال ، ولا يهدي إلا من استحق الهدى ، وهو أحكم الحاكمين ، وأرحم الراحمين ، لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون .

٨ ـ المكلف فاعل لفعله حقيقة ومختار له ، وليس في القدر السابق إكراه ، أو إجبار على الفعل أو الترك ، لذا كانت المسؤولية والجزاء على أفعال المكلف الاختيارية تامة وعادلة .

٩ ـ إن الإيمان بالقضاء والقدر لا يعفي المكلف من تبعة مسؤوليته عن أعماله ، فلا يحتج بالقدر السابق على الذنوب ، ولكن إذا أصابته مصيبة ، نظر إلى القدر الذي مضى عليه ، صابرًا وملتجئًا إلى ربه ، قائلاً : حسبنا

اللّٰه ونعم الوكيل .

١٠ ـ الأخذ بالأسباب لا ينافي القدر والتوكل ، بل هي جزء منه ، ولكن إذ وقع القدر وجب الرضا به والتسليم له ، وأما قبل أن يقع فإن سبيل المكلف هو الأخذ بالأسباب المشروعة ، ومدافعة الأقدار بالأقدار .

١١ ـ إن ما يصيب المكلف من قدر اللّٰه الكوني ألطاف اللّٰه وعنايته به ، وهو في خير على كل حال ، فإن أصابه خير شكر اللّٰه على ذلك ، معتقدًا أن هذا لطف من اللّٰه وفضل ، وإن أصابه شر صبر معتقدًا أنه لطف أيضًا ، فهو إما رفع لدرجاته ، وإما تكفير عن سيئاته ، وفي كلا الأمرين خير له .

١٢ ـ إن دخول الشر في القضاء الإلهي ، لا يتعدى أن يكون شرًا بالنسبة للمخلوق ، لأن الشر إنما هو الذنوب وعقوباتها ، في الدنيا والآخرة ، فهو شر بالإضافة إلى العبد ، وأما بالإضافة إلى اللّٰه تعالى فكل ما يقدره خير ، فإنه صادر عن علمه وحكمته ، وما كان كذلك فهو خير محض بالنسبة إلى الرب سبحانه ، لذلك لا يضاف الشر إلى اللّٰه ـ وإن كان خالقه ـ ، وإنما يضاف إلى المخلوق باعتبار أنه متسبب فيه .

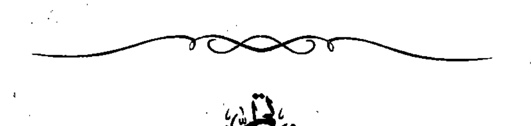
١٣ ـ حسن الأفعال وقبحها أنواع : فبعضها يشتمل على مصالح ومفاسد ذاتية ، يمكن للعقل إدراكها ، وبعضها أفعال أنشأ الشرع أحكامها تحسينًا أو تقبيحًا ، ورتب عليها الثواب والعقاب ، وقد يعجز العقل عن إدراكها ، وهناك أفعال أخرى يرجع حسنها إلى نفس الأمر ، وليس إلى الفعل المأمور به ، وإنما القصد من هذه الأفعال إختبار اللّٰه تعالى للمكلف .

١٤ ـ تتنوع مصادر معرفة الخير والشر في الإسلام بتنوع موضوعات المعرفة ذاتها ، فمعرفة العبد ربه ، وتنظيم علاقة الإنسان بغيره مصدره الشرع ، وأما المعرفة المتعلقة بالقوانين العلمية التي تسير الأشياء المادية والطبيعية وفقها ، فمصدرها العقل المسترشد بنور الشرع ومقاصده .

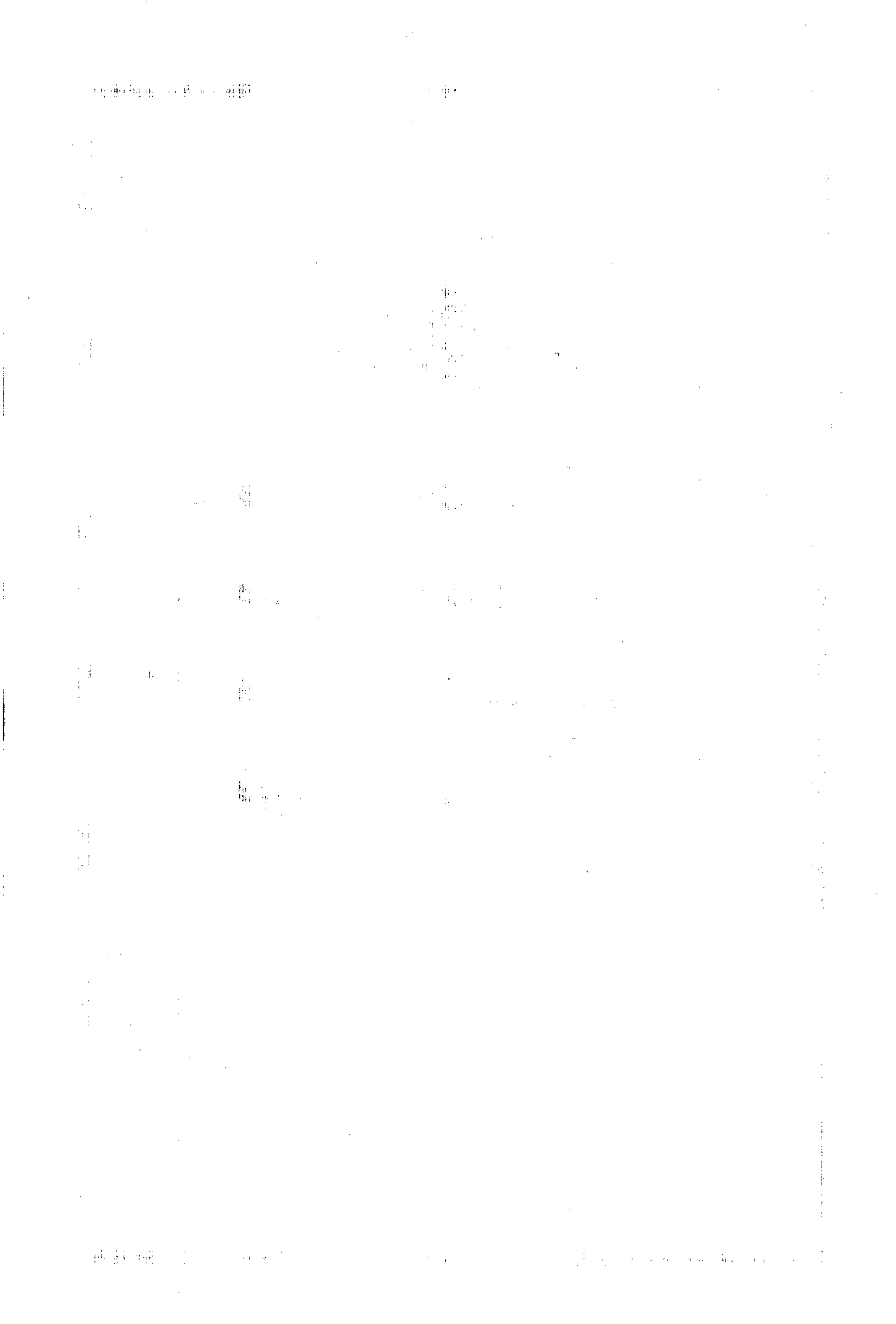
هذا وآمل أن أكون قد أسهمت في تجلية وتوضيح هذه الأفكار ، كما سبق أن وعدت في البداية ، ورجائي لكل من قرأ هذا البحث أن يسدد ما به من خلل ، أو يستر ما به من زلل ، والمعصوم من عصمه الله ﷻ .

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يلهمنا الصواب في أقوالنا وأعمالنا ، ويوفقنا للخير في كل مقاصدنا ، وأن يجعل عملنا خالصًا متقبلاً ، إنه سميع مجيب .

سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك .



الفهارس



فهرس الآيات القرآنية

آل عمـــــــران

الأنفـــال

التـــوبــة

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة

الحجـــــــر

النـحــل

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	رقم الصفحة

(أ)

الحديث	رقم الصفحة
إن اللّه خلق للجنة أهلاً	١٩٢
إن اللّه لو عذب أهل سمواته وأرضه	١٠١
إن اللّه يصنع كل صانع	١٤١
أي الناس أشد بلاء	٢٠

الحـديـــث	رقم الصفحة

الحديث	رقم الصفحة

فهرس المراجع

١ ـ القرآن الكريم .

٢ ـ كتب السنة النبوية .

٣ ـ تفاسير القرآن الكريم .

٤ ـ أهم المراجع الأخرى .

(أ)

ـ **الإبانة عن أصول الديانة** : أبو الحسن الأشعري ، ١٤٠٠ هـ ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

ـ **إحياء علوم الدين** : أبو حامد الغزالي ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م ، دار المعرفة ، بيروت ـ لبنان .

ـ **أدب الدين والدنيا** : علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي ، تحقيق مصطفى السقا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .

ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول** : محمد بن علي الشوكاني ، ط١ ، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧ ، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده بمصر .

ـ **الإستقامة** : ابن تيمية ، تحقيق دكتور محمد رشاد سالم ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

ـ **أصول الدين** : عبد القاهر البغدادي ، ط١ ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م ، تحقيق لجنة إحياء التراث ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

ـ **الاعتقاد** : للبيهقي ، مطبعة مصطفى بابي الحلبي بمصر .

- **إيثار الحق على الخلق** : أبو عبد اللّه محمد بن مرتضى اليماني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .

(ت)

- **ترتيب القاموس المحيط** : الطاهر أحمد الزاوي ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .
- **التعريفات** : الشريف علي بن محمد الجرجاني ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .
- **تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد** : سليمان بن عبد اللّه بن محمد بن عبد الوهاب ، ط٣ ، ١٣٩٣هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ـ دمشق .

(حـ)

- **الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية** : دكتور محمد أبو الفتح البيانوني ، ط١ ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م ، دار القلم ، دمشق .

(د)

- **الداء والدواء** : ابن قيم الجوزية ، مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة .
- **درء تعارض العقل والنقل** : ابن تيمية ، تحقيق دكتور محمد رشاد سالم ، ط١ ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

(ر)

- **الرسالة التدمرية** : ابن تيمية ، ط٢ ، ١٤٠١هـ ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
- **رسالة التوحيد** : محمد عبده ، ط٦ ، دار إحياء العلوم ، بيروت ـ لبنان .

- **روضة المحبين ونزهة المشتاقين** : ابن قيم الجوزية ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ـ لبنان .

(س)

- **سير أعلام النبلاء** : شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان .

(ش)

- **شرح السنّة** : الإمام البغوي ، تحقيق زهير شاويش و شعيب الأرناؤوط ، ط١ ، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق .

- **شرح جوهرة التوحيد** : إبراهيم الباجوري ، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م ، مكتبة الغزالي ، حماة ـ سوريا .

- **شرح العقيدة الطحاوية** : علي بن أبي العز الدمشقي ، تحقيق دكتور عبد اللّه بن عبد المحسن التركي ، و شعيب الأرناؤوط ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان .

- **شرح الكوكب المنير** : محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار ، تحقيق دكتور محمد الزحيلي ، و دكتور نزيه حماد ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م دار الفكر ، دمشق .

- **شرح مختصر الروضة** : نجم الدين الطوفي ، تحقيق دكتور عبد اللّه بن عبد المحسن التركي ، ط١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م ، مؤسسة الرسالة بيروت ـ لبنان .

- **الشرح والإبانة عن أصول الديانة** : عبيد اللّه بن بطة العكبري الحنبلي ، تحقيق دكتور رضا بن نعسان نعطي ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ ، مطابع الصفا بمكة .

ـ **الشريعة** : أبو بكر محمد بن الحسين الآجري ، تحقيق محمد حامد الفقي ، ط١ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .

ـ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل** : ابن قيم الجوزية ، ط١ ، ١٣٢٣هـ ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض .

(ص)

ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ، دار العلم للملايين ، بيروت ـ لبنان .

ـ **صحيح مسلم بشرح النووي** : نشر الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء ، الرياض .

(ض)

ـ **ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة** : عبد اللّه بن محمد القرني ، ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان .

(ط)

ـ **طريق الهجرتين وباب السعادتين** : ابن قيم الجوزية ، تحقيق عبد اللّه إبراهيم الأنصاري ، مطابع الدوحة الحديثة ، الدوحة ـ قطر .

(ع)

ـ **العبودية** : ابن تيمية ، ١٣٩٦هـ -١٩٧٦م ، ابن تيمية أكيديمي ، لاهور ـ باكستان .

ـ **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم** : محمد بن إبراهيم الوزير اليماني ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، دار البشير ، عمّان .

(ف)

- **فتح الباري** : ابن حجر العسقلاني ، مطبعة دار الفكر .

- **الفرق بين الفرق** : عبد القاهر البغدادي ، مكتبة التراث ، القاهرة .

- **الفصل في الملل والأهواء والنحل** : ابن حزم الظاهري الأندلسي ، ط٢ ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م ، دار المعرفة ، بيروت ـ لبنان .

(ق)

- **القضاء والقدر بين الفلسفة والدين** : عبد الكريم الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت ـ لبنان .

- **القضاء والقدر في الإسلام** : دكتور فاروق أحمد الدسوقي ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ، المكتب الإسلامي بيروت ، ومكتبة الخانجي الرياض .

- **قضية الخير والشر في الفكر الإسلامي** : دكتور محمد السيد الجليند ، ط٢ ، ١٩٨١م ، مطبعة الحلبي ، القاهرة .

(م)

- **مجموعة التوحيد** : ابن تيمية ، محمد عبد الوهاب ، مطبعة عيسى بابي الحلبي ، القاهرة .

- **مجموعة الرسائل الكبرى** : ابن تيمية ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، القاهرة .

- **مجموع الفتاوى** : ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم النجدي الحنبلي .

- **مختصر الصواعق المرسلة** : ابن قيم الجوزية ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ـ لبنان .

ـ **مختصر الفتاوى المصرية** : ابن تيمية ، ط١ ، ١٣٦٨هـ ، دار نشر الكتب الإسلامية ، كوجرانواله ـ باكستان .

ـ **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين** : ابن قيم الجوزية ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .

ـ **المغني في أبواب العدل والتوحيد** : القاضي عبد الجبار ، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .

ـ **الملل والنحل** : محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .

ـ **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية** : ابن تيمية ، تحقيق دكتور محمد رشاد سالم ، ط١ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ،مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

ـ **الموافقات في أصول الأحكام** : أبو إسحاق إبراهيم الغرناطي المعروف بالشاطبي ، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، القاهرة .

(ن)

ـ **نظرية التكليف ، آراء القاضي عبد الجبار الكلامية** : دكتور عبد الكريم عثمان ، ١٣٩١هـ ـ١٩٧١م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

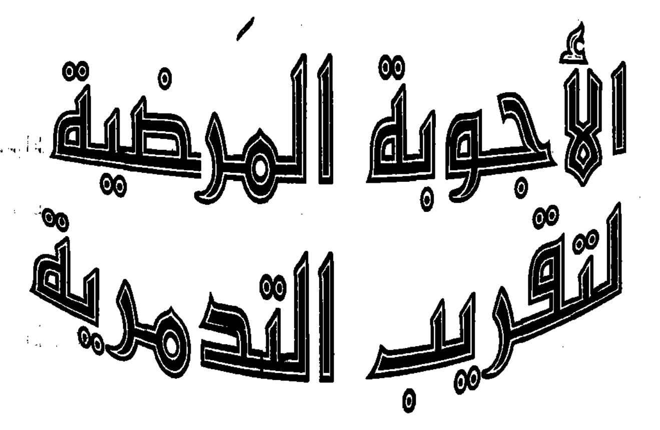
الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة



المرجع الأساسي لدراسة الرسالة التدمرية (تعليق وتحقيق شامل) :



تأليف

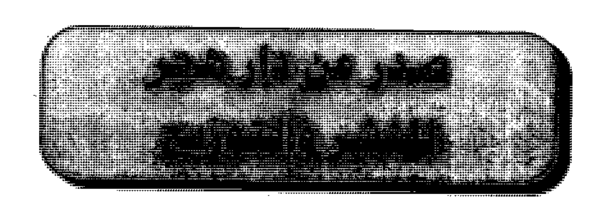
أبي مصعب بلال بن حبشي طبري الجزائري

تقديم

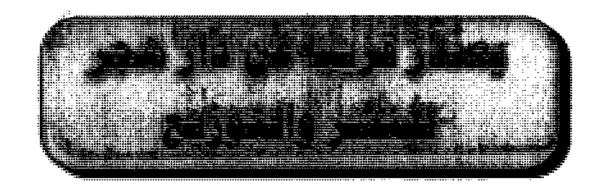
فضيلة الأستاذ الدكتور

عبد الرحمن بن صالح المحمود

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة بجامعة الإمام بالرياض



١ ـ المغني لابن قدامة المقدسي (١ / ١٥)	تحقيق : أ . د . عبد اللّه التركي أ . د . عبد الفتاح الحلو
٢ ـ التغريب والمأزق الحضاري	د . سليمان الخطيب
٣ ـ جهود المسلمين في ميدان البحث العلمي	د . سيد حجر
٤ ـ في إشراقة آية	د . عبد الكريم بكّار
٥ ـ القول السديد في الفاع عن قراءات القرآن المجيد	أ . د . محمد محيسن
٦ ـ الطرق الميسرة في معاملة الميت (الطابعة الثانية)	أ . مشبب القحطاني
٧ ـ صفحات من محن الحبيب ﷺ	أ . بلال بن حبشي طبري
٨ ـ الأجوبة المرضية في تقريب التدمرية	أ . بلال بن حبشي طبري
٩ ـ مرشد الإخوان في اختيار الخلان	أ . يحيى بن يزيد الفيفي
١٠ ـ رسالة إلى مصلي	أ . محمد بن حسن الدارسي
١١ ـ قضايا وأحكام	أ . عبود بن درع
١٢ ـ علامات ليلة القدر	أ . عبود بن درع
١٣ ـ تحفة المعلم	أ . عبد الرحمن اليحيا
١٤ ـ تحفة الصائم	أ . عوض القحطاني
١٥ ـ طرق تدريس القرآن الكريم	أ . د . محمد مجاهد نور الدين



١ ـ البداية والنهاية للحافظ ابن كثير الدمشقي — تحقيق : مركز أبحاث دار هجر

٢ ـ المصباح في القراءات السبع وتوجيهها — أ . د . محمد محيسن

٣ ـ فتح الملك المنّان في علوم القرآن — أ . د . محمد محيسن

٤ ـ فتح الرحمن الرحيم في تفسير القرآن الكريم — أ . د . محمد محيسن

٥ ـ القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة في كتاب المغني — أ . د . جبريل البصيلي

٦ ـ طرق تدريس المواد الدينية — أ . د . محمد مجاهد

٧ ـ بحوث ودراسات في المذاهب والتيارات — أ . د . محمد مجاهد

٨ ـ رسالة إلى سجين — أ . عبد الرحمن اليحيا

٩ ـ تحفة الواعظ — أ . عوض القحطاني

١٠ ـ كشف الغوامض من علم الفرائض — أ . بلال بن حبشي طبري

١١ ـ ذكرى لأصحاب القلوب — أ . بلال بن حبشي طبري